الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة **٩**

الأربعاء ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، الساعة ٠٠/٠٩

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش . . . . . (صربيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سلام (لبنان)

افتتحت الجلسة الساعة ٠٠/٠٩.

خطاب فخامة السيد عبد ربه منصور هادي منصور، رئيس جمهورية اليمن

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس جمهورية اليمن.

اصطحب السيد عبد ربه منصور هادي منصور، رئيس جمهورية اليمن، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد عبد ربه منصور هادي منصور، رئيس الجمهورية اليمنية، و أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس منصور: بداية أتوجه بتهنئة خاصة للسيد فوك يريميتش، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، بمناسبة توليه رئاستها، ونحن على ثقة في قدرته على إدارة دفتها بكل اقتدار خلال المرحلة القادمة، كما أعرب عن الشكر والتقدير للسيد ناصر عبد العزيز النصر، رئيس الدورة السابقة على الجهود، التي بذلها خلال الفترة الماضية، مع تقديرنا لجهود السيد بان كي – مون وقيادته الحكيمة للمنظمة، واهتمامه بتطورات الأوضاع في بلدي.

لقد اجتاحت العالم الإسلامي خلال الأسابيع الماضية موجة من السخط والغضب على إنتاج فيلم تضمن إساءة صريحة لنبي الإسلام سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وقيم الدين الإسلامي الحنيف، ومما يؤسف له أن هناك حملة من الإساءات المتعددة للإسلام وأتباعه تستهدف تشويه صورتهم في العالم، وتسهم في زرع بذور الفتنة وإثارة الكراهية بين الشعوب من مختلف الأديان، ورغم ذلك تجد هذه التصرفات من يدافع عنها تحت مبدأ حرية الرأي متجاهلين أن هناك حدودا يجب أن توضع لحرية الرأي خاصة عندما تمس معتقدات الشعوب وتجري الإساءة إلى رموزها.

وإذ يدين بلدي بشدة هذا الفيلم، وما تضمنه من تشويه فإنه يدعو إلى احترام الأديان والرموز الدينية، وتعزيز الحوار والتفاهم بين الأديان والحضارات وإصدار التشريعات الدولية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

المناسبة لعدم تكرار مثل هذه الممارسات، وإساءة استخدام حرية التعبير كما يدعو إلى ضرورة الإلتزام بالتعبير السلمي عن الرأي وإدانة العنف والتحريض على الكراهية التي تتنافى مع قيم الدين الإسلامي الحنيف.

تنعقد هذه الدورة في ظل تطورات وأحداث هامة لها تأثيرها المباشر على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والبيئية لدى شعوب العالم كافة وللقوى الدولية عموما، بفعل ما تنتجه من إفرازات وضغوط مختلفة على كل الأطراف الفاعلة الدولية، فضلا عن الإثارة المدمرة، التي تجتاح الدول الأقل نموا، وما يعرف بدول الجنوب، ومنها بلدي الجمهورية اليمنية التي تحتفل في هذا اليوم، بالذكرى الخمسين لثورة ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢، وكذا الذكرى التاسعة والأربعين لثورة ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣، حيث أجدها فرصة مناسبة من على هذا المنبر الدولي الموقر، لأتوجه بالتهاني الحارة والأماني الطيبة إلى جماهير شعبنا اليمني العظيم بهذه المناسبة. ولا شك أن مرور خمسين عاما على قيام الثورة اليمنية التي حمل فيها القادة اليمنيون مشاعل التغيير من أجل تحقيق الحرية والمساواة والحفاظ على الكرامة الوطنية، قد وضعت اليمنيين أمام واقع جديد، دارت فيه عجلة التغيير، رغم كل الصعوبات والعوائق.

وهو ما نتج عنه مؤخرا، ترسيخ عملية الانتقال السلمي للسلطة لأول مرة كمعطى تاريخي جديد، ما كان له أن يتحقق، لولا إصرار اليمنيين على تحقيق أهداف الثورة اليمنية المتمثلة في التحرر والسيادة وإنهاء الحكم الفردي والأسري إلى الأبد، وإقامة نظام جمهوري محكوم بالدستور كعقد اجتماعي جديد بين السلطة والشعب.

تعلمون أن اليمن من بين الدول التي هبت عليها رياح التغيير، في ما اصطلح على تسميته بالربيع العربي. وقد عشنا نحن اليمنيون أوضاعا صعبة استمرت لأكثر من عام، وكان يمكن أن تكون نتائجها كارثية، لولا تحلي أطراف الصراع بالحكمة لصالح الوطن، فقدمت نموذجا يحتذى بهفي التوافق وقبلت بالتسوية السياسية المتمثلة في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، التي ارتضاها واحتكم لها الجميع، وتمت مباركتها دوليا، وصولا إلى الانتخابات الرئاسية التي كانت بمثابة استفتاء شعبي على التغيير، ومنحت السلطة الجديدة الشرعية للمضي في تنفيذ المبادرة الخليجية لإنجاز كامل بنود ما تم الاتفاق عليه، والوصول ببلدنا إلى بر الأمان، الذي يكون فيه الشعب مطمئنا على مستقبله، وقادرا على اختيار من يحكمه بحرية وقناعة ومساهما في بناء اليمن الجديد.

وفي هذا المقام، إسمحوا لي أن أتوجه بالشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية، وقادة دول مجلس دول التعاون الخليجي، وأمينه العام الدكتور عبد اللطيف الزياني، على كل أشكال الدعم والرعاية الموجهة للتسوية السياسية اللازمة.

والشكر موصول كذلك إلى السيد بان كي – مون الأمين العام للأمم المتحدة، وللدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، والمبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن السيد جمال بن عمر، وكذلك الجامعة العربية،وأمينها العام والاتحاد الأوروبي على الجهود المبذولة لإنجاح عملية التسوية السياسية وتأمين الدعم الاقتصادي اللازم لإنقاذ اليمن، في كافة المجالات بما في ذلك توفير الدعم لانعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل المعني برسم مستقبل اليمن، ومعالجة مختلف الملفات والصراعات والحروب والمشاكل العالقة وكل مظاهر الاستقواء والتعالي والاستئثار بالسلطة والقوة والثروة، وصولا إلى بناء دولة مدنية حديثة تقوم على احترام وسيادة النظام والقانون والمساواة والشراكة، ومبدأ تكافؤ الفرص، والتوزيع العادل للثروة، والمشاركة في اتخاذ القرارات، وإدارة مختلف المفاصل السيادية للدولة الجديدة، على أسس وطنية في إطار

النظام السياسي الذي يقره الشعب ويجمع عليه اليمنيون في مؤتمر الحوار الوطني المنتظر.

وأؤكد من هنا أن أبواب مؤتمر الحوار الوطني مفتوحة لكافة الأطراف اليمنية، وبشأن كافة القضايا والمطالب ليكون هذا المؤتمر وسيلة لتصحيح الأخطاء، وتحقيق المصالح الوطنية، ووضع أسس ومنظومة الدولة اليمنية الحديثة في إطار اليمن الواحد، وما أكدت عليه قرارات مجلس الأمن.

لقد حظيت الترتيبات السياسية الراهنة، في اليمن تنفيذا لنصوص مبادرة التسوية، وقراري مجلس الأمن ٢٠١٤ (٢٠١١) و ٢٠٥١ (٢٠١٢)، بدعم وتأييد الشعب، ومساندة الأشقاء والأصدقاء، ولكن لا يزال ثمة الكثير من الصعوبات، والعوائق السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية التي عانى منها اليمن وتشكل نقاط ضعف وخطر و كوابح لتطور اليمن وازدهاره خلال العقود القادمة، لكون ٩٥ في المائة من الشعب اليمني عنده الرغبة والطموح في الانتقال مع العالم إلى القرن الحادي والعشرين. ولا يجب أن تكون المشاكل الاجتماعية والسياسية وتصاعد الصراعات والفوضى وأعمال العنف والتطرف عائقا أمام تطور الشعب اليمني، وبالتالي فإن المدخل الصحيح لمعالجة الأوضاع في اليمن، ينبغي أن ينطلق من نظرة شاملة تستوعب كل الظروف والمعطيات والشواهد المتصلة بالتاريخ والجغرافيا، وتحديات الحاضر والمستقبل. وخاصة ما يتصل بموقع اليمن الاستراتيجي على مفترق الطرق التجارية، وفي قلب خطوط الملاحة الدولية، حيث يواجه التحديات الأمنية المتمثلة في الجريمة المنظمة، وأعمال القرصنة والإرهاب، فضلا عن تدفق الهجرة غير الشرعية واللجوء إلى شواطئه.

وفي ظل تزايد نسبة البطالة بين صفوف الشباب دون الثلاثين عاما والذين يشكلون ما نسبته ٧٠ في المائة من إجمالي سكان البلد، وما يتطلعون إليه من مستقبل أفضل ودولة مدنية حديثة، وهو ما يستدعي من المجتمع الدولي والأطراف المانحة تفهم هذه المعطيات وتوفير وسائل الدعم العاجلة لبلدنا في مختلف المجالات، بما فيها المطالب التي ستؤسس لبناء الدولة المدنية الحديثة، المرتكزة على الديمقراطية والحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية بمعزل عن بعض الآليات النمطية والبيروقراطية التقليدية المعمول بها لدى الدول المانحة، والأطراف الدولية الداعمة لمسار التسوية في اليمن، ومن جانبنا فإننا على استعداد لتهيئة المناخ الضروري لعملها بعيدا عن أي بيروقراطية حكومية، معقدة وبشفافية عالية وإزالة العوائق أمامها. وأحب أن أؤكد أن الاستثمار هو الذي يحقق الاستقرار وليس العكس.

يشكل الإرهاب الذي أصاب بلدنا منذ أكثر من عشر سنوات، وكاد في الآونة الأخيرة أن يفرض سيطرته على مناطق ومحافظات يمنية عدة، خطرا ملحوظا على الأمن والاستقرار المحليين والإقليميين والدوليين. ورغم أن القاعدة اليوم وبعد الأعمال البطولية التي خاضتها القوات المسلحة اليمنية واللجان الشعبية والهزائم المتتالية التي منيت بها، أصبحت أضعف بكثير مما كانت عليه، إلا أنه لا يمكن التقليل من هذه الخطورة، وما يمكن أن تقوم به القاعدة كخيار يائس بعد أن حولت عناصرها مؤخرا جراء عدم التكيف مع الهزائم المتلاحقة لها، إلى أحزمة ناسفة وقنابل موقوتة للنيل من المواطنين الأبرياء والعزل، مما أفقدها أي تأييد في الوسط الشعبي والوطني عموما.

إننا نؤكد من على هذا المنبر، التزامنا باجتثاث عناصر الإرهاب، ونطالب بتجفيف منابع الدعم لها من الداخل والخارج. وندعو شركاءنا الدوليين فيما يخص مكافحة الإرهاب، إلى تقديم المزيد من الدعم اللوجستي والفني اللازمين للقوات الأمنية ووحدات مكافحة الإرهاب، وتوسيع التعاون والتنسيق في المجال الاستخباراتي.

ولا تفوتني الإشارة هنا إلى أن الأزمة الإنسانية التي يعاني منها اليمن نتيجة للإرهاب وأعمال العنف وأحداث الماضي،

أدت إلى نزوح ما يقارب ٥٠٠ ٠٠٠ مواطن من قراهم، بالإضافة إلى الأعداد المتزايدة من اللاجئين من القرن الأفريقي. مما دفع الأمم المتحدة ومنظماتها إلى توجيه نداء لتلبية احتياجاتها الإنسانية، مقدرة ذلك بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار أمريكي. إلا أن ما تم الالتزام به لا يتعدى ٥٠ في المائة من الاحتياجات، ولذلك فإنني أدعو الدول الشقيقة والصديقة إلى الاستجابة إلى نداء الأمم المتحدة بتمكينها من تلبية احتياجات النازحين واللاجئين الضرورية.

لقد مرت أكثر من ستة عقود على اعتماد الجمعية العامة التي أتشرف بالحديث أمام أعضائها اليوم، للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و يؤسفنا أنه بعد مضي كل هذه الفترة، ما زالت شعوب كثيرة تشكو من انتهاكات لحقوق الإنسان ولآدميتها. وعلى رأسها ما يتعرض له الشعب الفلسطيني جراء التصعيد المخيف للعنف الإسرائيلي، واستمرار عملية التوسع في الاستيطان والتنكيل بالفلسطينيين العزل، ومحاصرة النشطاء والتضييق على الأسرى والمعتقلين، والاستمرار في محاولات هدم المسجد الأقصى، من الجانب الإسرائيلي. ويتطلب ذلك دورا أكبر وأكثر حضورا وحزما وفاعلية للأمم المتحدة، وهيئاتها المختلفة، ضد الصلف الإسرائيلي المتمرد على قرارات الشرعية الدولية والرافض لكل فرص ومبادرات العملية السلمية.

كما أن غياب الضغط الدولي، على إسرائيل يشكل خللا أساسيا في المعايير والأحكام التي تسوقها العدالة الدولية ودور الأمم المتحدة، ومقتضيات الشرعية الدولية، ودور القوى الدولية فيما يخص تحقيق العدل والحرية وتنفيذ القرارات الدولية. وهنا نطرح سؤالا، هل نسيت إسرائيل أن دولتها قامت على أساس قرار دولي؟، ونعلن من هنا تأييدنا الكامل لمطلب قبول دولة فلسطين دولة كامل العضوية في الأمم المتحدة، تأكيدا لشرعيتها وضمانا لحقوقها وفقا للقانون الدولي.

كما أننا ندعو الأمم المتحدة إلى تبني الحلول المناسبة لإنهاء الأزمة والحرب الداخلية في سوريا الشقيقة، وإنهاء كافة أشكال العنف المرتكبة في حق الآلاف من السوريين المدنيين، بمن فيهم الأطفال والنساء، وذلك عبر تفعيل المبادرة المطروحة والحلول السلمية المعلنة لإنهاء الأزمة وإنجاح مهمة المبعوث العربي والدولي إلى سوريا، السيد الأخضر الإبراهيمي.

كما أجدد الدعوة لكل الأطراف المعنية بالأزمة في سوريا، سلطة ومعارضة إلى تحكيم العقل والاستجابة للدعوات، المتكررة للاحتكام للحوار ومنطق العقل، والتنازلات المتبادلة باعتبار أن ذلك هو السبيل الوحيد لوقف نزيف الدم. كما أنه لا بديل أمام الأشقاء في سوريا سوى الاتفاق على مبادرة ترسم الطريق للتغيير، والانتقال السلمي عبر صناديق الاقتراع.

ومما لا شك فيه أن الصومال يعيش أزمة طاحنة منذ مطلع تسعينات القرن الماضي، وتربط اليمن والصومال علاقات تاريخية وشيجة، وكلاهما يمثل عمقا استراتيجيا للآخر، وانطلاقا من ذلك كان اليمن سباقا في السعي إلى إعادة تحقيق الأمن والاستقرار في ربوع الصومال، من خلال دعم جهود المصالحة واحتضان العديد من الجولات والتفاوض بين مختلف الأطراف. ولم يقف اليمن عند هذا الحد، بل إنه فتح أبوابه للاجئين من الصومال ووصل عددهم إلى ما يربو عن مليون لاجئ، رغم الظروف الصعبة التي يمر بها ورغم الآثار والتداعيات الاقتصادية والصحية والأمنية التي تترتب على مسألة هذا اللجوء.

ونحن، إذ نبارك للشعب الصومالي نجاحه في تحقيق الانتقال السلمي للسلطة، وانتخاب الأخ حسن شيخ محمود رئيساً جديداً في جو ديمقراطي، نأمل أن تؤدي هذه الانتخابات إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة وتحقيق الأمن والاستقرار في الصومال، وإنهاء المعاناة الإنسانية وتداعيات الأزمة العامة، بما في ذلك معاناة ما يزيد على مليون لاجئ صومالي في بلادنا.

ونؤكد مجدداً وقوف الجمهورية اليمنية مع الرئيس الصومالي المنتخب وحكومته عند تشكيلها، وإننا لن ندخر وسعاً في تعزيز العلاقات بين بلدينا الشقيقين لما يخدم مصالحهما ويسعى في تحقيق الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب والقرصنة في المنطقة.

وفي ذات السياق، فإن ظاهرة التدفق المكثف للمهاجرين وطالبي اللجوء في اليمن تشكل مخاطر حقيقية على الأمن القومي والاستقرار والسلام في المنطقة، وهو ما يتطلب مواجهتها من قبل المجتمع الدولي ضمن مبدأ تقاسم الأعباء، خاصة وأن إمكانيات اليمن قد استنفدت، ومن الصعوبة بمكان تحمل هذه الأعداد الهائلة الوافدة إلى اليمن بصورة دائمة، وخصوصاً في ظل الظروف الاستثنائية التي يعيشها اليمن حالياً.

إن ما يتعرض له مسلمو ميانمار من عملية تطهير عرقي فظيع يفرض على المجتمع الدولي الالتفات إلى هذه المأساة الإنسانية واتخاذ الخطوات الملموسة لإيقاف مسلسل العنف والأعمال الوحشية التي ترتكب بحق هذه الجماعة، وعدم الاكتفاء بعبارات التنديد حيال ما حصل من تنكيل وممارسات عنصرية على مدى الشهور الماضية، وضرورة تشكيل لجنة دولية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرض لها المسلمون هناك، وتقديم الدعم الإنساني لهم وتوفير الضمانات لحمايتهم من تكرار العنف والامتهان لحقوقهم.

ولا يسعني في الختام إلا أن أكرر شكري لرئيس الجمعية العامة والسيد الأمين العام، وتقديرنا العميق للأمم المتحدة كمنبر دولي جامع لدول وشعوب العالم دون استثناء من أجل السلام والأمن والحرية وحقوق الإنسان والتعايش بين مختلف الشعوب والديانات والحضارات والمصالح المشتركة.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية اليمنية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد عبد ربه منصور هادي منصور، رئيس الجمهورية اليمنية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيدة إلين جونسن – سيرليف، رئيسة جمهورية ليبريا

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية ليبريا.

اصطحبت السيدة إلين جونسن- يرليف، رئيسة جمهورية ليبريا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس: باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة إلين جونسن – سيرليف، رئيسة جمهورية ليبريا، وأدعوها لمخاطبة الجمعية.

الرئيسة جونسن – سيرليف (تكلمت بالإنكليزية): أهنئ السيد فوك يريميتش وشعب صربيا على انتخابه رئيساً لدورة الجمعية العامة السابعة والستين. وأود أن أؤكد له تعاون ليبريا ودعمها الكامل له في اضطلاعه بالمسؤوليات الموكلة إليه لتوجيه أعمال هذه الدورة. كما أود أن أثني على سلفه، السيد ناصر عبد العزيز النصر، ممثل دولة قطر، على إدارته القديرة لشؤون الدورة السادسة والستين والمبادرات الجريئة العديدة التي اتخذها لما فيه صالح السلام العالمي خلال ولايته.

وأعرب عن كل التقدير للأمين العام، بان كي – مون، الذي يواصل إبداء روح القيادة الحكيمة في وجه تحديات جديدة ومعقدة. وقد استهل فترة ولايته الثانية بزخم متجدد وبتحديد واضح للأولويات التي تمثل الشواغل الرئيسية للمجتمع الدولي.

واختيار موضوع هذه الدورة، الذي يدعو إلى تسوية النزاعات بالسبل السلمية، ما كان يمكن أن يكون أكثر مواءمة. وعندما نستعرض أحوال العالم، فإننا نرى مشهداً دولياً تتخلله النزاعات المسلحة والأزمات الاقتصادية والتردي

البيئي. وبالنسبة لمن عاشوا تجربة النزاع المريرة، ومنهم بلدي، ليبريا، فإن موضوع هذا العام يزداد أهمية. فتكلفة النزاعات من حيث الأرواح البشرية والدمار الذي يلحق بالبنى التحتية يجعلنا نقدر أكثر فأكثر قيمة العمل الوقائي لتلافي النزاعات. والحاجة إلى منع نشوب النزاعات تتخذ طابعاً ملحاً بشكل مضاعف، لأن معظم النزاعات داخلية، وتتولد عن التهميش والإجحاف وعدم الإنصاف. ولذلك، بات من الملح تحديد كل الأسباب التي تطلق شرارة الصراع وإزالتها قبل أن تتسبب في حدوث الانفجار.

وجهود حكومتنا لتحقيق الهدف المزدوج المتمثل في منع نشوب النزاع وتوطيد السلام تتعزز من خلال تفاعلنا مع هيكل الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام. وفي مناخ السلام، حددنا أولويات أعمالنا الرامية إلى إعادة إرساء سيادة القانون عن طريق بناء قدرات مؤسساتنا وعمليات تحقيق العدالة والأمن. وقد وضعنا خريطة طريق للمصالحة الوطنية لضمان أن يكون السلام مستداماً.

وقد ظل شركاؤنا التنمويون، بما في ذلك الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، أمناء على جدول أعمالنا الوطني. ودعموا برامجنا ذات الأولوية في مجالات تمكين المرأة وزيادة الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي، والطرق والبنى التحتية، وإيجاد فرص العمل. ويجب أن تزود جميع وكالات الأمم المتحدة بالقدرة التي تمكنها من دعم البرامج الحكومية في تلك المجالات. وهذا يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للكيان الجنساني الجديد، هيئة الأمم المتحدة المعنية بالمرأة، وهي الأحدث بين تلك الهيئات، ويجب تأمين استمرارها في أداء دورها. وقد قطعنا خطوات كبيرة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، إلا أنه مازال هناك عمل كثير ينبغي إنجازه في مجال تعليم الفتيات وتمكين المرأة. وأحرز تقدم هائل في تقديم الرعاية الصحية أيضاً.

وقد أسعدنا التقرير الأخير لليونيسيف بشكل خاص، حيث يظهر تراجعاً حاداً في وفيات الأطفال. غير أنه مازالت هناك تحديات عديدة لابد من التغلب عليها قبل أن نتمكن من كفالة تعميم الوصول إلى الرعاية الصحية.

والعديد من البلدان النامية، مثل ليبريا، قد هيكلت اقتصاداتها حول الأهداف الإنمائية للألفية. ومع أن بعض البلدان أحرزت تقدماً لا بأس به في إنجاز تلك الأهداف، لن تتمكن بلدان كثيرة غيرها من بلوغها بحلول عام ٢٠١٥. وثمة توافق آراء ناشئ مفاده أنه لابد أن تتسارع وتيرة الجهود من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من التقدم في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية خلال السنوات الثلاث القادمة.

ومما يشرفني ويخجل تواضعي، أن اختارني مجلس الأمن كأحد رئيسي الفريق الرفيع المستوى من الشخصيات البارزة المعني بجدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونحن ندرك صعوبة مهمتنا التي تتطلب منا اقتراح إطار يمكن البناء عليه ولكنه يتعدى الأهداف الإنمائية للألفية بتحديد أهداف طموحة ولكن قابلة للتحقيق. ونعرف أن نتائج عملنا يجب أن تعكس توافقاً سياسياً واسعاً بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. ونعرف أيضاً أن الأهداف المحددة من شأنها أن تمكن كل الشعوب في كل البلدان من التحرر من قيود الفقر من خلال التنمية المستدامة.

وليبريا تبقى ملتزمة تماماً بمثل الأمم المتحدة ومقاصدها. ونرى أن على المنظمة أن تظل في مركز الصدارة في الحوكمة العالمية من خلال قيادة الجهود الرامية للتصدي لتحدياتنا الجماعية المحدقة بالسلام والأمن والتنمية. ولبلوغ ذلك الهدف، لابد أن تتوصل المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن إلى خاتمة مبكرة ومنطقية. ويشجع حكومتي تزايد عدد الدول الأعضاء المؤيدة لتوسيع عضوية مجلس الأمن بفئتيها الدائمة وغير الدائمة. ومن شان ذلك

أن يوفر مشاركة أكثر عدلاً وإنصافاً، بما يعكس ديموغرافية العالم. وفي هذا الصدد، تؤيد ليبريا الموقف الأفريقي المشترك، والقائم على توافق إزلويني الذي أقره الاتحاد الأفريقي.

ومن نفس المنطلق، لابد أن نضمن تنشيط الجمعية العامة لكي تتحمل كل المسؤوليات الموكلة إليها بموجب الميثاق بالكامل. وتبقى الجمعية العامة، في المقام الأول، هي الهيئة الأكثر تمثيلاً في الأمم المتحدة.

لقد سعى مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، الذي أنهى أعماله هنا في نيويورك مؤخراً، إلى وضع أعلى المعايير الدولية الممكنة للتجارة في الأسلحة التقليدية. بيد أن مواقف وطنية قوية بشأن هذه المسألة العالمية الحساسة حالت دون التوصل إلى اتفاق حول معاهدة ملزمة لتجارة الأسلحة. إلا أن الدول حسنة النية والبلدان مثل ليبريا التي عانت الأمرين من الاتجار غير المشروع في الأسلحة التقليدية ومن تحويل وجهتها، يجب أن تواصل الدعوة بقوة، مع مراعاة النطاق الكامل للفوارق والاختلافات. ولذلك، نشجع على بناء توافق آراء على المستوى الثنائي استباقاً لجولة جديدة من المفاوضات. وفي نفس الوقت، نحن مقتنعون بأن مشروع النص النهائي لمعاهدة تجارة الأسلحة، وإن كان معيباً وغير مكتمل، يشتمل على عناصر أساسية يمكن أن تنجح المفاوضات في المستقبل على أساسها.

إننا نعرب عن عميق مواساتنا لمصرع سفير الولايات المتحدة وعدد من موظفي السفارة والمواطنين الليبيين في الهجوم على القنصلية الأمريكية في بنغازي. وينبغي أن تشعر كل الدول بالقلق حيال انتشار العنف رداً على فيلم ينطوي على ازدراء غير مقبول للدين الإسلامي. وحتى في مثل هذه الظروف، يجب أن نعي جميعاً أن الديمقراطية تقتضي الحرية – حرية الأفكار وحرية التجمع وحرية العقيدة، والأهم من ذلك حرية التعبير. وهذا كثيراً ما يفضي إلى بيانات وأعمال قد تكون مسيئة. والتسامح، وليس العنف، هو الرد الأمثل للحيلولة دون مزيد من العنف. وليبريا هي خير مثال، إذ لولا تسامحنا إزاء حرية التعبير المكتسبة حديثاً، لكانت الفوضى قد عصفت بالبلد مرة أخرى.

وفي حين أن معظم البلدان في منطقتنا دون الإقليمية تسعى إلى تعزيز مكاسبها الاقتصادية والاجتماعية التي تقترن بعمليات ديمقراطية، فإن بعضها، للأسف، ما زالت تواجه تحديات خطيرة تهدد بتقويض السلام والتقدم في المنطقة برمتها. ونحن في ليبريا، شأننا شأن بلدان كثيرة أخرى في المنطقة وفي العالم الأوسع، قد روعتها بشكل خاص الإطاحة غير الدستورية بالحكومات الديمقراطية في مالي وغينيا – بيساو في أوائل العام الحالي. وإننا ندين بشكل قاطع تلك المحاولات الرامية للاستيلاء على السلطة بوسائل غير دستورية.

وعليه، تؤيد ليبريا قرارات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الرامية للاستعادة الكاملة للنظام الدستوري في كل من البلدين في أسرع وقت ممكن. وتنضم ليبريا إلى المجتمع الدولي، لاسيما مجلس الأمن، في دعم جهود تلك الجماعة من أجل استعادة السلام في منطقتنا، وبالأخص في مالي.

وليبريا، بصفتها الرئيس الحالي لاتحاد نهر مانو الذي يضم أربع دول، هي سيراليون وغينيا وكوت ديفوار، بالإضافة إلى ليبريا، قد آلت على نفسها ألا تسمح بأن تُستخدم بوصة واحدة من أرضها لزعزعة استقرار جيرانها. وفي هذا الصدد، فإننا ندين بصورة قاطعة كل المحاولات الرامية لتقويض السلام والمكاسب الديمقراطية في كوت ديفوار، ونعمل بشكل وثيق مع السلطات الإيفوارية وبعثتي الأمم المتحدة لحفظ السلام في ليبريا وكوت ديفوار من أجل حماية السلام وتوطيده في بلدينا. وندعو كل البلدان في منطقتنا إلى تضافر الجهود حتى يعامل من لديهم النية لزعزعة الاستقرار في بعض الأجزاء من منطقتنا معاملة الأعداء في جميع أنحاء المنطقة.

ونحن كلنا جزء من عالم يشهد تغيراً سريعاً لا يمكن فيه عكس مسار قوى العولمة. ولابد من مواءمة نظمنا الزراعية مع الظروف المناخية غير المعتادة. وقد نحتاج، في بعض الحالات، إلى الانتقال من الأماكن الآمنة تقليدياً التي نعيش ونعمل فيها. كما يتعين على مجتمعاتنا أن تبحث عن استجابات لعوامل الخطر الناجمة عن التحديات التي تواجهها. والبلدان النامية، ومنها بلدي، يجب أن تعمل على نجاح العولمة من أجل تحقيق أهداف النمو وانتشال شعوبنا من الفقر. وهذا يعني التزاماً وجهداً أكبر من جانبنا لإيجاد بيئة تكفل نمواً اقتصادياً يقوم على المنافع والمسؤوليات المتبادلة.

وليبريا، منذ تأسيسها، أمة معقدة التركيب، والانقسامات التي أفضت إلى عقود من الحرب ما زالت عميقة الجذور.

تبين تجربتنا بوضوح أن النجاح له عثراته. فالمواطنون المشردون العائدون من مخيمات اللاجئين في المنطقة دون الإقليمية والمبعدون من جميع أنحاء العالم يزيدون صفوف العاطلين اليائسين طولاً، مما يفاقم ضعفنا. وتطالب المجتمعات المحلية التي حُرمت منذ فترة طويلة من الخدمات الأساسية الاهتمام الفوري لاحتياجاتهم الفردية، مما يجهد قدرتنا. ويرفع موظفو الخدمة المدنية عقيرتهم مطالبين، عن وجه حق، بزيادة أجورهم، بعد أن ظلوا محرومين من أجور تليق على مدى العقدين الماضيين، مما يقوض ميزانيتنا.

وإذ تقترب ليبريا من عامها العاشر من السلام المستدام، نستطيع أن نقولباقتناع إن بلدنا قد فتح فصلاً جديداً. لم تعد ليبريا بلداً للصراع والحرب والحرمان. لم نعد ذلك البلد الذي يفر منه مواطنوه، ويشفق عليه الشركاء الدوليون، ويتخوف منه الجيران. لقد أسفرت جهودنا في تحقيق الاستقرار على مدى السنوات الست الماضية عن معدل نمو سنوي يزيد على ٦ في المائة، وزيادة الاستثمار الأجنبي، واتساع في الحيز المالي، وعملية إلغاء للديون لم يسبق لها مثيل. الأهم من ذلك، لقد تبوأنا مكاننا المستحق في مسار لا رجعة فيه نحو مستدام السلام والنمو والتنمية. تمثل رؤيتنا الموسومة «رؤية ٢٠٣٠»، التي جاءت نتيجة لمشاورات واسعة على الصعيد الوطني، برنامجاً طويل الأجل للتحول يعطي الأولوية لتنمية الشباب، والبنية التحتية، والمصالحة وتنمية القدرات.

ومع ذلك، فإن حكومتنا تدرك تماما التحديات التي يتعين مواجهتها خلال السنوات الثلاث المقبلة. يجري سحب قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تدريجيا من ليبيريا. في المناقشات التي أجريناها مع مختلف فرق الأمم المتحدة التي وصلت إلى ليبيريابعثة التقييم التقني في آذار/مارس ووفد مجلس الأمن في أيار/مايو – أكدنا على ضرورة الانتقال المسؤول، من خلال عملية تدريجيةتستغرقمن ثلاث إلى خمس سنوات. ونسعى أيضا إلى مواءمة الأنشطة الانتقالية مع دورة ميزانيتنا لتعكس أولويات الحكومة.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للأمم المتحدة، التي كانت شريكا ملتزما وفعالا جداً. وندين للمنظمة بالكثير من الامتنان لإتاحتها بيئة مؤاتية لبناء السلام وبناء الدولة.

وفي الختام، أود أن أنوه بأنه، للمرة الأولى على مدى جيلين، قد أصبح لليبريا اليوم حكومة ديمقراطية ثانية منتخبة على التوالي بإرادة الشعب. وعلى الرغم من الشواغل، المحلية والخارجية، فإن شعبنا مصمم على أخذ مصيره بيديه، ويعتزم أن يحقق هدفنا الطموح المتمثل في جعلليبريا بلداً متوسط الدخل بحلول عام ٢٠٣٠.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة أشكر رئيسة جمهورية ليبريا على بيانها الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة الين جونسون سيرليف، رئيسة جمهورية ليبريا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد مايكل تشيلوفيا ساتا، رئيس جمهورية زامبيا.

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس جمهورية زامبيا.

اصطحب السيد مايكل تشيلوفيا ساتا، رئيس جمهورية زامبيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة:باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد مايكل تشيلوفيا ساتا، رئيس جمهورية زامبيا، وأن أدعوهإلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس ساتا (تكلم بالإنكليزية): كم يشرفني أن ألقي خطابي الافتتاحي أمام لجمعية العامة. أسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة الرئيس على انتخابه ليتولى الإشراف على الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، وأن أتمنى له كل النجاح في منصبه. تربط بلده العظيم، صربيا، تاريخياً علاقات وثيقة مع زامبيا. ولذلك فنحن سعداء أن نراه في ذلك المقعد المهم.

وأود أيضا أن أشكر سعادة الأمين العام بان كيمون على الطريقة القويمة التي ظل يوجه به منظمتنا العالمية. في زامبيا نقدر تقديراً خاصاًأن الأمين العام، على الرغم من جدول أعماله المزدحم،خصص وقتاً لزيارة بلدنا في وقت سابق هذا العام للقيام ببعض البرامج المهمة.

قبل عام تقريبا، انهيت مسيرتي التي امتدت عقداً من الزمان بوصفي معارضاً سياسياً، عندما اختار شعب زامبيا بأغلبية ساحقة أن يغيّر قيادته السياسية عن طريق عملية انتقال، بالانتخاب الديمقراطي السلمي،جاءت بي إلى السلطة لأصبح الرئيس الخامس للجمهورية. أنا مدين لشعب زامبيا على قيامه بتلك العملية مرة أخرى بطريقة سلمية.

وتحدوني الرغبة في الاستفادة من تجربتي في ناحيتي القيادة لأسهم مساهمة مقدرة في ديمقراطيتنا. إنني على ثقة من أن زامبيا ستكون قادرة على مشاطرة دروسها المستفادة، وكذلك قادرة على التعلم من ذوي الخبرات الأطول بل والأفضل في مجال الديمقراطية.

كما تدرك الجمعية، فإننا لا نزال نواجه تحديات كبيرة فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات الأساسية لأغلبية شعب زامبيا. قبل فترة وجيزة من تولي منصبي، كان هناك الكثير من الدعاية حول ما لدينا من مؤشرات إيجابيةمن حيث الاقتصاد الكلي؛ لكن تلك النتائج لم تصل آثارها إلى المواطن العادي. في إطار السعي إلى التطوير على مستوى الاقتصاد الجزئي، تركز حكومة بلدي الجديدة على تحسين الإنتاجية الزراعية، والوصول إلى الأسواق بالنسبة للفلاحين وصغار المزارعين، وتوفير خدمات صحية محسنة قريبة من الأسر قدر الإمكان، وتحسين نوعية التعليم وتيسير الوصول إلى السكن والمأوى اللائقين.

وإذْ نقترب من الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٥، يتعين على المجتمع الدولي مضاعفة جهوده من أجل تحقيق جميع الأهداف الثمانية. لقد أحرزت زامبيا تقدما مطردا في تحقيق بعض هذه الأهداف. وأكثر ما يظهر ذلك في قطاع التعليم، الذي شهد زيادة في صافي معدل التحاق الأطفال بالمدارس الابتدائية، في حين شهد القطاع الصحي انخفاضاً في معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل، والملاريا.

وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزناه في التصدي للأمراض المعدية، تسعى زامبيا أيضا إلى التصدي للأمراض غير المعدية مثل ارتفاع ضغط الدم والسكري والسرطان.

وإذ لم أبرح أتطرق للمسائل ذات الصلة بالقطاع الصحي، أسمحوا لي بأن أذكر أن حكومتي قامت مؤخرا

باستعراض الإحصاءات التي تشير إلى أن زامبيا تعاني الآن من ثاني أعلى معدلات الإصابة بسرطان عنق الرحم في العالم. وفي الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تموز/يوليه، استضافت عاصمتنا، لوساكا، الدورة السنويةالسادسة لمؤتمر ”أوقفوا سرطان عنق الرحم في أفريقيا“، الذي ينظمه منتدى السيدات الأوليات الأفريقيات لمكافحة سرطان الثدي وسرطان عنق الرحم ومنتدى البرلمانيين ووزراء الصحة الأفارقة لمكافحة السرطان. قريباً في العام الماضي، حل رئيس الولايات المتحدة السابق جورج بوش بلوساكا لإطلاق حملة ”الشريط الوردي الشريط الأحمر“ لمكافحة سرطان الثدي وسرطان عنق الرحم. وأسهم منذئذ في تيسير بعض التبرعات السخية لمرافق أنشئت الآن لمكافحة المرضَين. أود أن أعرب عن عميق تقدير الشعب الزامبي لكل تلك الجهود. ومع ذلك، فإن التحديات في قطاع الصحة وغيره من القطاعات لا تنتهي هنا، ولم نقف أبداً عاجزين ومكتوفي الأيدي.

فمنذ أن تولت حكومتي السلطة، في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ظل بلدنا يشهد تحسينات معقولة في اقتصادنا، إذ انخفض معدل التضخم إلى ٦,٦ في المائة، وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نحو ٦ في المائة، على الرغم من بطء الاتجاهات الاقتصادية العالمية. يعزى ذلك إلى تعزيز إطار السياسة الاستثمارية وتحسين البنية التحتية وتنمية رأس المال البشري. وعلى الرغم من تلك الجهود، لا يزال ٦٠,٥ في المائة من الشعب الزامبي يعيشون في الفقر.

تولي حكومتي أهمية مماثلة لتعزيز الحوكمة الرشيدة. في سبيل ذلك، وضعنا برنامجاً قوياً لمكافحة الفساد، بموارد محسنة ومزيدة، يُتوقع أن يدشن مرحلة جديدة للتنمية في بلدنا. بالإضافة إلى ذلك، عهدت زامبيا، للمرة الأولى، بإدارة مؤسستينا التشريعية والقضائية للمرأة الزامبية. فقد باتت المرأة تشغل مناصب المفتشة العامة للشرطة، ورئيسة المحكمة العليا ونائبة رئيسة المحكمة العليا، ورئيسة لجنة مكافحة الفساد، ومفوضية إنفاذ مكافحة المخدرات. وما زلت مقتنعا بأنهن سيُحسنّ سجلنا ويتجاوزن توقعات أمتنا.

تركز برامجنا الوطنية أيضا على خلق فرص العمل لشبابنا. فعلى الرغم من مواردنا الطبيعية الهائلة، لا تزال البطالة أكثر المشاكل الملحة التيجيل الشباب. ولذلك نحن نتطلع إلى تحسين الشراكة مع مختلف وكالات الأمم المتحدة وبقية المجتمع الدولي للاستفادة من أفضل الممارسات في مختلف أنحاء العالم. أليس الشباب هم الذين نصّبوا زامبيا بطلة أفريقيا في كرة القدم عام ٢٠١٢؟

تعترف حكومتنا بأن زامبيا لن تكون قادرة على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة بدون إرساء سيادة القانون، وبسط العدالة الاجتماعية، وإنشاء نظام قضائي مستقل. كخطوة أولى في ذلك الصدد، تضطلع حكومتنا حاليا بعملية لاستعراض الدستو تهدف إلى ضمان أن يحظى المواطن وحرياته بالأولوية. ونود أيضا تسريع عملية إدراج الاتفاقيات الدولية التي تسعى إلى سد الثغرات لصالح الأقليات ضمن القوانين المحلية.. كما سينصب التركيز بشكل خاص على تحسين معالجة الأشخاص من ذوي الإعاقات العقلية والجسدية.

شاركت زامبيا في العملية التحضيرية لمؤتمر ريو+٢٠، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة. على مر السنين، تعلمنا أن نقدر الطابع العابر للحدود لمسائل مثل بيئتنا المشتركة. وأود أن أعرب عن تقديري لحكومة البرازيل، رئيسة المؤتمر، ولجميع الذين بذلوا جهودا جبارة للتوصل إلى الوثيقة الختامية لهذا المؤتمر التاريخي. ومع ذلك، يساورنا القلق من أننا، بصفتنا دولاً أعضاء في الأمم المتحدة، قد فوتنا الفرصة لوضع عملية دولية عظيمة لتعزيز التنمية المستدامة. يدل عدم تخصيص أي أموال لوسائل التنفيذ، وكذلك التقدم المحدود المحرز في وضع الخطوط

العريضة لأهداف التنمية المستدامة، على الافتقار إلى الطموح في التصدي لبيئتنا المتدهورة، وتفاقم عدم المساواة، وتزايد عدد سكان العالم الذين يتشاركون موارد الأرض المحدودة. في هذا المجال، لقد فشلنا في اختبار التضامن العالمي.

ويشجع زامبيا اليوم أنه قد تم تعيين ثلاثة مواطنين عالميين ملتزمين رؤساء مشاركين لفريق الأمين العام الرفيع المستوى ليقدموا المشورة بشأن برنامج التنمية العالميةلما بعد ٢٠١٥. ولذلك نود أن نهنئ فخامة السيد سوسيلو بامبانج يودهويونو، رئيس إندونيسيا، وفخامة السيدة الين جونسون – سيرليف، رئيسة ليبريا، ودولة السيد ديفيد كاميرون، رئيس وزراء المملكة المتحدة. نتمنى لهم كل النجاح وهم يتولون تلك المهمة الصعبة. يجب علينا أن ندعم الفريق الرفيع المستوى حتى يساعد في تعويض الفرص التي ضاعت منا في الماضي القريب. كما أشرت من قبل، فإننا ما زلنا بعيدين عن بلوغ ”الأهداف الإنمائية للألفية“. وسيكون التخلي عنها كلياً على حساب الدول الأشد فقراً. إنني على ثقة من أن فريق الأمين العام سيأخذ ذلك في الاعتبار.

لا شك أن لموضوع دورة الجمعية العامة لهذا العام ”معالجة أو تسوية المنازعات أو الأوضاع الدولية بالوسائل السلمية“ مغزاه في أعقاب الاضطرابات التي ما زالت تهدد السلم والأمن الدوليين، مع حالات الصراع المستمرة في القارة الأفريقية في أماكن مثل السودان وجنوب السودان، وغينيا – بيساو، ومالي والصومال. لذا أود أن أبلغكم بأن حكومتنا قامت في بعض الحالات بدعم ا لتدابير الرامية إلى المساعدة في تخفيف الحالة الإنسانية. وأحث المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده من أجل إحلال السلام في تلك المناطق المضطربة.

ثمة حالة في منطقة أبعد مسافة،لكنها لا تقل أهمية، هي الحالة في سوريا، التي شهدت تقتيلاً عشوائياً راح ضحيته الكثير من الأبرياء. هناك حاجة لبذل جهود متضافرة للأخذ بالوسائل السلمية، مثل الوساطة والتفاوض، لوضع حد للتقتيل، ولاستعادة السلام في البلد. ها هي البشرية تصاب مرة أخرى بالحرج إزاء مذبحة لا مبرر لها.

وبالرغم من بؤر التوتر، لا تزال زامبيا مقتنعة بأن الأمم المتحدة قد أبلت بلاء حسنا منذ عام ١٩٤٥. غير أن الظروف قد تغيرت منذ ذلك الحين تغيرا كبيرا، ويكفي أن ننظر إلى التمثيل السيادي في هذه القاعة لإثبات ذلك.

ومن الضروري لذلك أن يُضطلع بالجهود الجاري بذلها لإصلاح الأمم المتحدة بهمّة جديدة. ويساورنا القلق إزاء ما يبدو من تعرض عملية إصلاح الأمم المتحدة لوضع مأزق وعرٍ في طريقها.

علاوة على ذلك، أرجو التشديد مجددا على أنه رغم بطء عملية إصلاح مجلس الأمن، فلا ينبغي لأفريقيا أن تتهاون أو تستسلم للإحباط. بل ينبغي أن نثبت وجودنا وأن يُحسب لنا حساب. وكما جاء في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت، يجب أن يخصص لأفريقيا مقعدان دائمان يتمتعان بممارسة حق النقض على الفور ومقعدان غير دائمين لتصحيح الظلم التاريخي الذي ما برحت تعانيه القارة وامتثالا كذلك لواقع الجغرافية السياسية للعصر الحديث. وينبغي للمجلس أيضا أن يحسّن أساليب عمله.

وأودّ أن أناشد جميع الدول أن تجدد التزامها وأن تعمل على إيجاد أرضية مشتركة تتراجع فيها المصالح الوطنية لفرادى البلدان إلى موضع خلفي. وتماما كما أن هناك اتفاقيات دولية كثيرة تعرضت لترجمات مبتكرة في الماضي القريب، يجب أن نقرر أن نتحلى بنفس القدر من المرونة في إنشاء أمم متحدة جديدة، وأن يكون ذلك عاجلا وليس آجلا. أما تجاهل هذه الحاجة إلى التحول فيرقى إلى مستوى قتل المنظمة.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية زامبيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد مايكل شيلوفيا ساتا، رئيس جمهورية زامبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب صاحب السمو الملكي الدوق الأكبر هنري أوف لكسمبرغ، عاهل دوقية لكسمبرغ الكبرى.

الرئيس بالنيابة: سوف تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لصاحب السمو الملكي هنري أوف لكسمبرغ، الدوق الأكبر لدوقية لكسمبرغ الكبرى.

اصطحب صاحب السمو الملكي الدوق الأكبر هنري أوف لكسمبرغ، عاهل دوقية لكسمبرغ الكبرى إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب السمو الملكي هنري أوف لكسمبرغ، الدوق الأكبر لدوقية لكسمبرغ الكبرى.

صاحب السمو الملكي الدوق الأكبر هنري (تكلم بالفرنسية): باسم دوقية لكسمبرغ الكبرى، أود أن أهنئ الرئيس يريميتش على انتخابه رئيسا للجمعية العامة. وله أن يعتمد على دعم بلدي الكامل له وهو يضطلع بمسؤوليته الكبيرة.

إن الجمعية العامة هي الهيئة المركزية في هيكل الأمم المتحدة. فهنا جميع الدول الأعضاء ممثلة، ولكل منها صوت، بغضّ النظر عن حجمها أو عدد سكانها أو قوتها الاقتصادية. فالجمعية بحق هي مجتمع الدول الذي يجسد مبدأ المساواة بين جميع الدول الأعضاء في السيادة. ونحن نرجو للرئيس يريميتش، قائد مجتمع الدول المتجمع هنا، الإلهام والحماس والحكمة.

وتعتز لكسمبرغ بأنها كانت، منذ البداية الأولى، جزءا من مشروع السلام الذي يتمثل في الأمم المتحدة. وقد قال وزير خارجيتنا آنذاك، السيد جوزيف بيك، لدى تقديمه ميثاق الأمم المتحدة – الذي كان قد وقع عليه قبل ذلك بأسابيع قليلة في سان فرانسيسكو – لبرلمان لكسمبرغ في ٩ آب/أغسطس ١٩٤٥، الكلمات الملهمة التالية:

”إن بلدي في أحلك ساعاته قد وجد في عمل الأمم المتحدة الأمل في ميلاد جديد؛ وداخل الأمم المتحدة احتل مكانه كدولة مستقلة، كبلد حر، وفي وسط هذه البلدان المسالمة، التي وحدها من فورها منظمة سان فرانسيسكو على الأمل الرائع في سلام دائم، سيجد ضمانات المستقل الضرورية لتجدده.“

وقد أثبت التاريخ صحة قوله. إذ أن لكسمبرغ، في إصرارها، بالاشتراك مع شعوب الأمم المتحدة الأخرى، على إنقاذ الأجيال التالية من وبال الحرب، وجدت في الأمم المتحدة وفي تعددية الأطراف بصفة عامة الإطار المثالي للازدهار كدولة مستلة ذات سيادة، تتمتع بحريةالاختيار لنفسها. وقد تمكنت لكسمبرغ من أن تزدهر بفضل السلام الذي تتمتع به منذ عام ١٩٤٥. وفي المقابل، التزمنا بتصميم، داخل نطاق الأمم المتحدة، على أن نسهم في بناء السلام وتعزيز التنمية المستدامة لأكبر عدد ممكن.

وقد كان الرئيس يريميتش على حق في اختياره التسوية السلمية للتراعات موضوعا للمناقشة العامة في هذه الدورة. فهي أحد الأهداف الرئيسية لمنظمتنا، الرامية إلى تمكينها من صون السلام والأمن الدوليين. وفي سبيل تسوية التراعات بالوسائل السلمية أوكل الميثاق دورا كبيرا لا لمجلس الأمن وحده، وإنما أيضا للجمعية العامة ولمحكمة العدل الدولية.

إن الأزمة السورية، التي استمرت بالفعل ١٨ شهرا، ما زالت تسوء عن ذي قبل. فقد أودت حتى الآن بحياة ما يزيد على ٢٠ ٠٠٠ ضحية. وما زالت التداعيات بالنسبة للبلدان المجاورة تزيد حدة. وهذه الأزمة بمثابة نداء موجه إلى ضميرنا

الجماعي وهي تضع التزامنا في موضع الاختبار. ويُغرى البعض باتهام الأمم المتحدة بالتقاعس عن اتخاذ إجراء. غير أن الخطأ يكمن في موضع آخر. وسوف يتعين أن يحاسَب المسؤولون عن أعمال العنف الرهيب وجرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان الشنعاء والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في سوريا بشأنها. وهذا هو اعتقاد لكسمبرغ الراسخ.

ولا يجب أن يؤدي فشل المحاولات لحل الأزمة السورية عن طريق الوسائل السلمية حتى الآن بنا إلى إهمال المسعى من أجل حلول سياسية للأزمات الأخرى.

وتدعو لكسمبرغ باستمرار إلى التسوية السلمية للنزاع العربي – الإسرائيلي. فقد طال أمد هذا النزاع أكثر مما ينبغي. ومن الضروري أن يستأنف الطرفان المفاوضات المباشرة ويتفاوضا بشأن إبرام سلام مستدام فيما بينهما، بدعم من المجموعة الرباعية. وسيكون الطريق بلا شك شاقا، ولكن الهدف جدير بأن يسعى إليه الإسرائيليون والفلسطينيون والمنطقة بشكل عام. ونود أن نشهد قيام دولة فلسطين متصلة الأرجاء، ديمقراطية، مستقلة ولها مقومات البقاء، تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل في سلام وأمن.

لقد أيدت لكسمبرغ منذ سنين طويلة إقامة الدولة الفلسطينية على كل من الصعيدين السياسي والاقتصادي. كما نؤيد طموحات فلسطين في أن تتبوأ مكانتها بين دول العالم. ونقدم الدعم المالي للسلطة الفلسطينية لمساعدتها على القيام بأعمالها في الإدارة العامة وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، ونحن كذلك شريك يعتمَد عليه لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وبموجب اتفاق موقع في شباط/فبراير ٢٠١٢، سوف تقدم لكسمبرغ مساعدات بمبلغ ١٥ مليون يورو للاجئين الفلسطينيين طوال الفترة ٢٠١٢ – ٢٠١٥.

واسمحوا لي بأن أعطي أمثلة قليلة أخرى لتوضيح مدى مساهمة لكسمبرغ في التسوية السلمية للنزاعات الدولية. أولا، كما أشير خلال الاجتماع الرفيع المستوى بشأن سيادة القانون، كانت لكسمبرغ من أولى الدول التي اعترفت بالولاية الإلزامية لمحكمة العدل الدولية.. فالمحكمة تيسّر القانون الدولي وتطوره وتقوي بهذه الطريقة العلاقات السلمية بين الدول. ثم إن لكسمبرغ تدعم الدبلوماسية الوقائية وأنشطة الوساطة فضلا عن المساعي الحميدة التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ودعمنا في هذا المجال يفيد أيضا المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي. وأخيرا، تدعم لكسمبرغ كذلك المجتمع المدني، كما فعلت في عام ٢٠١٠، حين ساندت جهود الوساطة التي قامت بها جمعية سانت إيجيديو بين الجهات الفاعلة على الصعيد السياسي وصعيد المجتمع المدني في غينيا والنيجر.

وكثيرا ما تقوم لكسمبرغ، بوصفها دولة متعددة الثقافات ومتعددة اللغات بحكم تاريخها وموقعها الجغرافي وتكوينها السكاني، بدور الوساطة بين جيرانها الأوروبيين الكبار وداخل الاتحاد الأوروبي.

ولكسمبرغ على استعداد لخدمة الأمم المتحدة حين يقتضي الأمر القيام بدور الوسيط النزيه وتحمُّل المسؤوليات التي تصاحب هذا الدور، وذلك استنادا إلى سياستها الخارجية المتوازنة، الخالية من إرث الماضي الاستعماري، والمتميزة بالالتزام الذي لا يحيد بتعددية الأطراف. علاوة على ذلك، كان للكسمبرغ في عام ٢٠٠٩ شرف رئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في منعطف بالغ الدقة من أبرز ملامحه الآثار المدمرة للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

وكان بلدي أيضا حجر زاوية في لجنة بناء السلام منذ مولدها في عام ٢٠٠٥. ومنذ شباط/فبراير ٢٠١١، تترأس الممثلة الدائمة للكسمبرغ لدى الأمم المتحدة، السفيرة سيلفي

لوكاس، تشكيلة غينيا التابعة للجنة بناء السلام. ويشرّف لكسمبرغ أن تتمكن من توجيه جهود المجتمع الدولي لدعم السلطات في كوناكري، التي طلبت المساعدة في ثلاثة مجالات ذات أولوية هي: المصالحة الوطنية، وإصلاح القطاع الأمني، وإيجاد فرص العمل للشباب والنساء. وينبع التزامنا من قناعتنا بأن من الضروري لنا الأخذ بنهج عالمي نحو بناء السلام ونحو صون السلام والأمن الدوليين – نهج يعترف بالارتباط الأصيل بين الأمن والتنمية.

والواقع أنه لا بد لضمان السلام الدائم من معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وتركز لكسمبرغ على اثنين من هذه الأسباب، هما التفاوتات الاجتماعية الناجمة عن استمرار الفقر، والشحّ المتزايد في الموارد الطبيعية نتيجة لتغير المناخ.

ومكافحة الفقر هي إحدى أولوياتنا المعلنة. وقد حققت لكسمبرغ منذ عام ٢٠٠٠ الهدف الذي حددته الأمم المتحدة بتخصيص ما لا يقل عن ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وفي العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠، تجاوزت المساعدة حدّ ١ في المائة من دخلنا القومي الإجمالي. وحكومة لكسمبرغ مصممة على الاستمرار في تلك الجهود بالرغم من قيود الميزانية. وتفيد مساعداتنا أقل البلدان نموا بصفة خاصة. وهنا أيضا، نتجاوز الهدف الذي حددته الأمم المتحدة بتكريس ما يزيد على ٠,٢ في المائة من دخلنا القومي الإجمالي لتلك البلدان، ومعظمها يقع في أفريقيا.

وإذا تجاوزنا مجرد الإحصاءات، فإن تلك الأرقام تعكس روح تضامننا مع البلدان النامية. وليست تلك الروح مستمدة من صناع قرارنا السياسي وخبرائنا في مجال التعاون الإنمائي فحسب، وإنما هي مستمدة أيضا من العديد من المواطنين الذين يعملون من خلال منظمات المجتمع المدني. وتعتز أسرتي بالمشاركة في حركة التضامن تلك. فزوجتي، الدوقة العظمى، تستثمر كل جهودها في القطاع الاجتماعي بوصفها داعية بارزة لليونيسيف من أجل الأطفال، وخاصة في بوروندي. وهي متحمسة فيما يتعلق بالتمويل المصغر منذ سنوات كثيرة، وأنجزت مشاريع عديدة في هذا المجال.

وكما أبرز تقرير الأمين العام (A/67/1)، فقد حققنا على نطاق العالم بعض الأهداف الضرورية المتفرعة عن الغايات الإنمائية للألفية قبل موعدها. غير أن آثار الاحترار العالمي كارثية وتهدد بأن تحبط ما تم إحرازه من تقدم. والحالة مثيرة للقلق في أقل البلدان نموا بصفة خاصة. ومن الضروري لذلك أن نعمل بحزم في هذا المجال.

وقد أحرز بعض التقدم في مؤتمرات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في كانكون ثم في ديربان. ويلزمنا الآن قطع مزيد من الالتزامات من حيث خفض انبعاثات الكربون. ويكمن أحد التحديات الكبرى الرئيسية في حشد الموارد المالية والتكنولوجية الكافية لتمكين أشد البلدان ضعفا، وبخاصة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، من التكيف مع آثار تغير المناخ. وتعمل لكسمبرغ على مواجهة ذلك التحدي. وقد قررنا بذلك أن ننضم إلى برنامج هام لتقديم الدعم لأغراض الطاقة المتجددة من شأنه أن يلبي احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ.

وقد حضرت شخصيا مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة في البرازيل في شهر حزيران/يونيه لكي أبين مدى أهمية التنمية المستدامة لكوكبنا بين أولويات بلدي. فلا يملك أي منا القدرة على النجاح بمفرده. وترابطنا يدفعنا إلى العمل المتآزر معا. فالمسألة تتعلق بالبقاء. والأمم المتحدة هي المكان الذي يجب أن ننظم أمر بقاءنا الجماعي داخله.

وأكون مقصّرا إن لم أشر إلى أولوية أخرى من أولويات لكسمبرغ فيما يتعلق بمنع النزاعات، ألا وهي نزع السلاح وعدم الانتشار. فلكسمبرغ تشجع البحث الدائم عن الأمن

على أدنى مستويات التسلح. وهي طرف في جميع المعاهدات والاتفاقيات العالمية والإقليمية ذات الصلة، وبالرغم من الانتكاسة التي تعرض لها المجتمع الدولي هذا العام، فلا نزال على التزامنا بالعمل من أجل إبرام معاهدة للتجارة في الأسلحة، من شأنها أن تعين الدول الأعضاء على مكافحة بلاء تداول الأسلحة دون رقابة.

وعندما تندلع النزاعات رغم ما يبذل من محاولات لمنعها، لا تجفل لكسمبرغ من إبداء التزامها. ويشارك بلدي بانتظام وفعالية في عمليات حفظ السلام. وفي الوقت الراهن، تساهم قوات لكسمبرغ في الجهود المبذولة بموجب ولاية الأمم المتحدة، في كوسوفو ولبنان وأفغانستان. ومن خلال مساهمة لكسمبرغ في بعثات الاتحاد الأوروبي، اضطلعت أيضا بمسؤوليات في جمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو، فيما يتعلق بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، وفي منطقة الساحل، التي يجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده فيها لمنع الجماعات الإرهابية المرتبطة بشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية من تعزيز مواقعها هناك.

وجميع مجالات العمل التي تناولتها هنا تثبت مدى اشتداد الحاجة إلى وجود الأمم المتحدة. وإذا كنا على اقتناع بأهمية النهج المتعدد الأطراف القائم على مبادئ الأمم المتحدة، فيجب علينا أن نزود المنظمة بالوسائل لكي تصبح المركز الحقيقي للإجراءات المتعددة الأطراف. ولتحقيق ذلك الهدف، ينبغي أن نواصل المضي قدما في إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن. نحن جميعا ندرك الحاجة إلى تعزيز الطابع الشمولي لمجلس الأمن وجعله أكثر تمثيلية لحقائق اليوم، وأكثر فعالية وشفافية من خلال مواصلة تحسين طرائق عمله.

وينبغي أن تحظى أفريقيا أخيرا بمكانها المستحق في المجلس، لاسيما بين أعضائه الدائمين. ومن المهم أيضا كفالة التمثيل المناسب للدول الصغيرة، التي تشكل الغالبية الساحقة للدول الأعضاء في المنظمة.

ويمكن إيجاز عمل لكسمبرغ في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٥ في ثلاث كلمات: الالتزام والتضامن والمسؤولية. لكن على الرغم مما أثبتته لكسمبرغ على الدوام من تضامن والتزام، وما اضطلعت به من مسؤوليات في الأمم المتحدة، لم تحظ أبدا بشرف الخدمة كعضو في مجلس الأمن. وقد أعلنت لكسمبرغ، استنادا إلى التزامها بعمليات حفظ السلام وأنشطة بناء السلام، عن تقديم ترشيحها قبل ١١ سنة لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. ولكسمبرغ على استعداد لتشاطر المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، التي أناطتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمجلس الأمن بموجب الميثاق.

إن الالتزام بتعددية الأطراف لا يرتهن بحجم الدول. فخلال الزيارة التي قام بها الأمين العام بان كي-مون إلى لكسمبرغ في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢، أعلن في خطابه أمام برلماننا ومن ثم أمام بلدنا عن الموقف البليغ التالي:

”لقد أثبتم أن ما يحدث الأثر ليس هو حجم أراضي الدولة، وإنما حجم قلبها، وسعة رؤيتها، وعمق ما تمثله من وعود للعالم أجمع“.

ذلك الاعتراف يشرفنا. وقد زاد من تعزيز تصميم لكسمبرغ على إثبات قدرتها على الارتقاء إلى مستوى المهمة خدمة للأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، أشكر الدوق الأكبر لدوقية لكسمبرغ الكبرى على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب صاحب السمو الملكي الدوق الأكبر أوزي دو لكسمبرغ، الدوق الأكبر في دوقية لكسمبرغ الكبرى، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب يلقيه السيد فيكتور يانوكوفييتش، رئيس أوكرانيا

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن لخطاب يلقيه رئيس أوكرانيا.

اصطحب السيد فيكتور يانوكوفييتش، رئيس أوكرانيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة: بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فيكتور يانوكوفييتش، رئيس أوكرانيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس يانوكوفييتش (تكلم بالأوكرانية، وقدم الوفد النص الإنكليزي): باسم أوكرانيا، أتقدم بخالص التهنئة للسيد فوك ييربمتش على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. وأتمنى له كل التوفيق في منصبه، وآمل أن تتكلل أعماله بالنجاح.

إن موضوع مناقشة هذا العام، ”معالجة أو تسوية المنازعات أو الأوضاع الدولية بالوسائل السلمية“، موضوع ملح على الدوام. وقد كُرس ذلك المبدأ الأساسي في ميثاق الأمم المتحدة من جانب أعضائها المؤسسين، بما في ذلك أوكرانيا.

وأنا على اقتناع بأن المبدأ الأساسي المتمثل في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية لا يزال اليوم اللبنة الأساس للنظام المعاصر للعلاقات الدولية. ويشكل المهمة المتأصلة لمنظمتنا والواجب المباشر لكل دول من الدول الأعضاء.

إننا اليوم نتابع عن كثب الحالة في سوريا، التي لا تزال تثير قدرا كبيرا من الانزعاج. وتتشاطر أوكرانيا القلق البالغ الذي يشاور المجتمع الدولي إزاء ازدياد أعمال العنف في ذلك البلد. ونناشد جميع الأطراف المعنية أن تبذل قصارى جهدها لتسوية الصراع استنادا إلى احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي المعترف بها عالميا.

إن شعب أوكرانيا لم يتجاهل ولن يتجاهل أبدا المعاناة الإنسانية. ونحن لا نميز بتاتا بين آلامنا آلام الآخرين. ففي العام الماضي، وبفضل البعثة الإنسانية التي نظمتها أوكرانيا في ليبيا، تم إجلاء أشخاص من عدة جنسيات، معظمهم من النساء والأطفال، وأنقذوا من الأعمال القتالية. وإذ نشير إلى تلك الحالة، فإننا لا نقصد مجرد إجراء واحد، بل نتكلم عن عزم أوكرانيا الثابت لاستخدام قدراتها لحماية السكان المدنيين في بؤر التوتر.

لذلك السبب، قمنا هذا العام عندما تدهورت الحالة في سوريا، بإجلاء فوري لأول مجموعة من المواطنين الأوكرانيين والبولنديين الذين أعربوا عن نيتهم العودة إلى ديارهم. وأود أن أؤكد للجمعية أن أي طائرات أو سفن متوافرة لأغراض الإجلاء من بؤر التوتر ستكون دوما رهن إشارة من هم في حاجة للمساعدة، بغض النظر عن جنسياتهم.

وقد وافقت أوكرانيا على قرار لتقديم المساعدة الإنسانية باستخدام آليات الأمم المتحدة إلى الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين في سوريا. وأنا على ثقة أننا سننجح، بفضل تضافر جهود المجتمع الدولي، في كفالة سلامة السكان المدنيين في سوريا. وأنا أؤمن بالتضامن الدولي في ذلك الصدد.

ومؤخرا، في ١١ أيلول/سبتمبر، شهدنا الهجوم المأساوي على قنصلية الولايات المتحدة في ليبيا. وتدين أوكرانيا بكل شدة أي عمل من أعمال العنف ضد البعثات الدبلوماسية وموظفيها.

إننا ندرك أنه ليس هناك أي بلد استطاع هزم بمفرده قوى العنف والإرهاب الظلامية. ومن الواضح أنها تشمل شرا

يتطلب التعاون الدولي. وبالتالي، فإننا نناشد المجتمع الدولي وجميع أصحاب المصلحة الذين يتفقون معنا أن يعالجوا المسألة بكل ما تستحقه من جدية.

ولا يسعني أن اختتم بياني بدون الإشارة إلى أهمية التأييد الذي لا يزال أبناء نيجيريا يقدمونه إلى الأمم المتحدة،ليس للنهوض بالسلم والأمن الدوليين فحسب، بل لدعمهما أيضا. وسنقوم بتعزيز وتعميق تعاوننا مع الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم. وسنظل مركزين على كفالة تقديم إسهام هادف وفعال لوجودها، وعند الاقتضاء، لعمليات حفظ السلام الحاسمة، لاسيما في أفريقيا، وسنبقى ملتزمين بذلك.

لقد أثبتت أحداث الأسابيع الأخيرة تحول عالمنا إلى عالم مترابط بصورة متزايدة، وإلى أي مدى يمكن لحدث يقع في منطقة معينة أن يتسبب في تداعيات في مناطق أخرى. والدرس الذي ينبغي أن نستفيده هو أن حرية التعبير ينبغي ألا تفسر كأنها ترخيص للقيام بأعمال التحريض. والحرية العزيزة علينا جميعا والتي نقدرها حق قدرها ينبغي أن تُمارس بحكمة وضمير. حرية التعبير والتسامح الديني يجب ألا يستبعد أحدهما الآخر، ولكن ينبغي أن يكملا بعضهما بعضا. نحن ننبذ العنف ونستنكر إزهاق الأرواح وتدمير الممتلكات. وندين الإساءة المتعمدة للمعتقدات والحساسيات الدينية والثقافية، التي تؤدي بدورها إلى ردود الأفعال.

وبينما يزداد العالم معرفة ورفاها، يجب على بني البشر إذن أن يزدادوا نضجا وحكمة. ويجب أن نستند في كل ما نتخذه من إجراء على محبة إخواننا والتعاطف معهم. ويجب أن نكفل عدم تخلف أي دولة وأي جزء من أجزاء العالم فيما يتعلق بالتقدم البشري. وبعملنا معا بالتزام وبروح المقصد المشترك، يمكننا أن ننجح في بناء عالم جامع وآمن ومزدهر للأجيال الحالية والقادمة. ويجب على الأمم المتحدة أن تقود ذلك الجهد بالتزام متجدد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد غودلاك إيبيلي جونتان، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد كريستوفر جوربون لوك، رئيس جمهورية جزر مارشال

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن لخطاب يلقيه رئيس جمهورية جزر مارشال.

اصطحب السيد كريستوفر جوربون لوك، رئيس جمهورية جزر مارشال، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد كريستوفر جوربون لوك، رئيس جمهورية جزر مارشال، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس لوك (تكلم بالإنكليزية): أحيي الجمعية تحية حارة ''يوكوي'' بلغة جزر مارشال.

ولدت جمهورية جزر مارشال أولا في قلوب وعقول شعب جزر مارشال، لكننا أيضا بنينا دولتنا بإشراف الأمم المتحدة وتحت علمها. والأمم المتحدة هي وطننا الثاني حقا. وقصتنا الفريدة، من إقليم مشمول بوصاية الأمم المتحدة إلى دولة عوض، تستحق أن التأمل من لدن المجتمع الدولي، بعد مرور عقدين على الترحيب بنا بصفتنا عضوا في الأمم المتحدة.

الأهداف الإنمائية للألفية ستُستعرضُ بعد ثلاثة أعوام. وجزر مارشال ملتزمة الآن على نحو ثابت بإحراز مزيد من

التقدم، لاسيما فيما يتعلق بتحقيق كامل فرص الاستفادة من التعليم الكافي والعمالة اللائقة وكفالة بيئة مستدامة. الأهداف الإنمائية للألفية ليست مجرد أرقام و إحصاءات. الأهداف الإنمائية للألفية تتجلى في وجوه أطفال جزر مارشال، الأهداف الإنمائية للألفية تتجلى في فصول الدراسة والمستشفيات. ومن بين أشد الخطوات الضرورية استعجالا، تحسين تكامل نهجنا الإنمائية الثنائية والإقليمية مع الأهداف الإنمائية للألفية، لكفالة تقدم جميع الجهود في الاتجاه ذاته وصوب الأهداف المشتركة ذاتها.

وبينما يتزايد الاهتمام بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ على الصعيد العالمي، يجب على جزر مارشال أن تحقق التقدم على نفس المنوال. ومستقبلنا الوطني لا يزال بأيدينا، ولن يكون مستقبلنا صعبا إن قمنا مع شركائنا باتخاذ ما يلزم من إجراءات صعبة لتغييره.

واليوم، تلتزم جزر مارشال بأن تكون قصة نجاح رئيسية في منطقة المحيط الهادئ. وسنقوم بإجراءات محددة لإحراز التقدم بصورة حازمة وقابلة للقياس بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والاستقلال الاقتصادي استنادا إلى تعزيز القطاع الخاص، لا سيما فيما يتعلق بمواردنا الأساسية المتمثلة في مصائد الأسماك والسياحة. وبكل بساطة، ليس هناك أي خيار بديل أمانا سوى إعادة بناء مستقبلنا.

إننا نتطلع إلى المستقبل واضعين نصب أعيننا الأهداف بدلا من العموميات. لقد طلبت إلى حكومتي وضع أهداف إنمائية محددة وقابلة للقياس. كما طلبت إلى حكومتي وضع قائمة بما يلزم من الإجراءات الضرورية لتحقيقها. وهذه الإجراءات سنتخذهانحن و شركاؤنا. واليوم، أشجع الشركاء الثنائيين، وشركاءنا المباشرين على نحو خاص، فضلا عن الأمين العام ومنتدى جزر منطقة المحيط الهادئ ووكالاتها الإقليمية على الاستجابة. وفي العام المقبل، آمل أن أعرض على الجمعية تقريرا لا يتعلق بمعاناتنا ولكن بما أحرزناه من تقدم.

من السهل، بل من المستصوب حقا، إلقاء اللوم على المجتمع الدولي، لاسيما فيما يتعلق بمجالي تغير المناخ ومصائد الأسماك، التي تقع فيها الوعود السياسية العلنية لشركائنا ضحية لمصالحهم الشخصية حالما تنتهي المفاوضات. غير أن العبء المتعلق بتحقيق مزيد من النجاح على الصعيد الوطني يجب أن يقع على عاتق حكومة جزر مارشال وشعبها. ومهما بلغت نتائج المفاوضات المتعددة الأطراف من حيف في حق الدول الصغيرة، يجب علينا أن نفعل كل ما بوسعنا على الصعيد الوطني لكفالة بناء مستقبل حيوي. ولن يحول أي شيء بيننا وبين تحقيق ذلك.

إنني فخور حقا بمساهمة أبناء وبنات أوكرانيا – العسكريين وأفراد دوائر إنفاذ القانون والموظفين المدنيين الذين خدموا وما زالوا يخدمون المثل النبيلة للسلام تحت راية الأمم المتحدة. فخلال هذه السنوات، أدى أكثر من ٣٤ألفا منالأوكرانيين مهام في بعثات حفظ السلام التي تضطلع برسالة نبيلة في أكثر من ٢٠ عملية دولية تحت ولاية الأمم المتحدة، من غواتيمالا إلى تيمور – ليشتي، ومن كرواتيا إلى موزامبيق. إن الخبرة التي اكتسبوها تعطي أوكرانيا الحق في الحديث عن الإنجازات والمزايا، وكذلك بشأن المسائلالمعضلة في عمليات حفظ السلام الحديثة التابعة للأمم المتحدة. وتشمل المسائلالمعضلةالحالة المنذرة بالخطر المتعلقة بالنقل الجوي والثغرات القانونية في التحقيقات التي تجري في الجرائم التي ارتكبت ضد ذوي الخوذات الزرقاء. وأعول على استمرار دعم مبادرات أوكرانيا الرامية إلى حل المشاكل الحالية التي تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ترحب أوكرانيا بالانتهاء بنجاح من الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون الذي عقد هنا

في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر. أعلنت أوكرانيا، خلال الاجتماع، الالتزامات السياسية التي سنواصل الوفاء بها. ونحن على يقين أنه ينبغي أن تظل الجهود الدولية لكفالة سيادة القانونمتركزة حول الأمم المتحدة.

في الوقت ذاته، ينبغيللمنظمات الدولية ذات الصلة مواصلة الاضطلاع بدور هام في هذا المجال. وبالنسبة لأوكرانيا،من شأن هذه المنظمةأن تكون مجلس أوروبا ولجنة البندقية التابعة له على وجه الخصوص. وقد ساعدنا تعاوننا الوثيق مع المجلس واللجنة في تنفيذ إصلاحات ثابتة لكفالة سيادة القانون وبالتالي تحقيق تطلعاتنا صوب التكامل الأوروبي. وما فتئت الجمعية الدستورية في أوكرانيا تبدي حرصها على تلك العملية، والجمعية مؤسسة سياسية خاصة أنشئت لإيجاد توافق في الآراء على الصعيد الوطني بشأن أحكام القانون الأساسي. وفي سياق إرساء وتطوير الدستور في أوكرانيا، سندرس ونأخذ في الاعتبار أفضل الممارسات من بلدان أخرى.

وأنا على ثقة تامة بأن أوجه التقدم العالمي في كل من المجالات الحيوية التي ذكرتهاستكون مستحيلة بدون أمم متحدة أكثر كفاءة ومجديةومطلعة على حقائق القرن الحادي والعشرين. والمفتاح لذلك هو تعميق إصلاح الأمم المتحدة، وبالدرجة الأولى إصلاح مجلس الأمن. إن موقف أوكرانيا معروف تماما. نحن على استعداد لمناقشة كل المفاهيم التقدمية المتعلقة بإصلاح مجلس أمن قادر على تحقيق توافق في الآراء على أوسع نطاق ممكن بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتراعي الدول الأعضاء في الأمم المتحدةدوما المتطلبات المشروعة لجميع المجموعات الإقليمية، لاسيما شرق أوروبا.

ترقى الأمم المتحدة وحدها إلى مستوى مهمة تعزيز البشرية لمواجهة التحديات المعاصرة. إن الإرادة الموحدة لجميع الدول الأعضاء البالغ عددها ١٩٣ تمثل قوة ساحقة قادرة على التعامل مع أكثر الأزمات العالمية تعقيدا. يجب أن نعزز وحدتنا ونحافظ عليها. وأعتقد أن الدورة السابعة والستين للجمعية العامة ستفضي بنا إلى ذلك الهدف النبيل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس أوكرانيا على البيان الذي أدلى به للتو

اصطحب السيد فيكتور يانو كوفيتش، رئيس أوكرانيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جون دراماني ماهاما، رئيس جمهورية غانا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غانا.

اصطحب السيد جون دراماني ماهاما، رئيس جمهورية غانا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جون دراماني ماهاما، رئيس جمهورية غانا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ماهاما (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتقاليد والأعراف في غانا، أود أن أستهل بمجاملة أساسية لكنها ضرورية بالإعراب نيابة عن حكومة وشعب بلدي الحبيب عن امتناننا العميق وأبلغ آيات التقدير للأمم المتحدة للعديد من قادة العالم الذين شاطرونا الأسى عقب الوفاة المفاجئة والمفجعة لرئيسنا السابق، السيد جون إيفانز أتا ميلز. وتأثر الشعب في غانا من رسائل التعزية القلبية الحارة والإشادات الحارة التي تدفقت إلينا من جميع أرجاء العالم. وزادت رسائل حسن النيةمن قوتنا ومكنتنا من تجاوز محنة الحادث الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ غانا.

وكان السيد ميلز رجل دولة متفانيا وشريفا. التزم بتحقيق تحسن لا في حياة شعب غانا فحسب بل أيضا في حياة كل الأفارقة، وفي حياة الأفراد في جميع أرجاء العالم. وكانت وفاته خسارة كبيرة، وأنا واثق أن المجتمع الدولي سيفتقده كثيرا.

وإدراكا مباشرا لما يعنيه للدولة أن تفقد زعيمها أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة، نيابة عن جميع أفراد شعب غانا، لتقديم التعازي لشعب إثيوبيا وملاوي وغينيابيساو، الذي عانى أيضا من الوفاة المفجعة لرؤساء تلك البلدان. فلترقد في سلام تام أرواح هؤلاء الرجال العظماء، الذين أعطوا بتفان وساعدوا على تقدم دولنا.

وأحد الدروس التي تعلمتها من مأساة وفاة السيد ميلز – وهذا درس يستحق أن أشاطركم إياه – هو أنه في أوقات مثل هذه، أوقات الحزن الكبير والألم، نكشف فيها عن جوهرنا. وينطبق ذلك على الدول مثلما ينطبق على الأفراد. فخلال الأشهر القليلة الماضية، أظهر شعب غانا جوهره بكونهصامدا يحترم القيم التي تعزز السلام والمؤسسات التي تصون استقرار ديمقراطيتنا. وأثناء عملية تعافينا من الآلام من تلك الخسارة العظيمة، أصبحنا أكثر اتحادا وأكثر إصرارا على مواصلة المسيرة التي بدأناها في عام ١٩٥٧، عندما أصبحنا أول دولة في جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية تحصل على الاستقلال. وخلال عملية تضميد الجراح، أصبح لدينا ثقة أكبر من أي وقت مضى بقدرتنا على تحقيق غانا أفضل لأطفالنا.

تعقد جمعية اليوم لرؤساء الدول في وقت حاسم. يواجه عالمنا عدد من التحديات الكبيرة. فقد أصبحت الحرب والنزاع والفتنة من أهم المعالم التي تميز حاضرنا.إن الفقر والمرض والمجاعة لا تزال تعيق حياة الكثيرين.وإن القمع والتمييز والأمية والبطالة لا تزال تعرقل الإمكانيات وتحطم آمال الملايين.

وعلى الرغم من إمكانية العثور على أمثلة من هذه الظروف في كل قارة، فلفترة من الوقت، تبدو سواء كان ذلك صوابا أو خطأ، أنها ارتبطت بأفريقيا بصورة تلقائية وأساسية. ولعل هذا هو السبب في أنه لمن دواعي سروري أن استهل خطابي إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين بأخبار التقدم من غانا وقصص نجاح من القارة الأفريقية. تفخر أفريقيا اليوم بأن بها بعض أسرع الاقتصادات نموا في العالم وتعد غانا أحد هذه الاقتصادات.

إن عدد البلدان في حالات الصراع آخذ في التناقص بشكل مطرد عاما بعد عام. وبينما يحدث ذلك، نشهد أيضا زيادة مطردة في عدد البلدان التي تخضع لأسس ديمقراطية. وكما هو الحال في كل الديمقراطيات الجديدة، لا تخلو تلك النظم من العيوب. وقد لا تكون مثالية، إلا أنها واعدة.

في الواقع، شهدت ثلاثة بلدان أفريقية فقدت قادتها هذا العام – وهي إثيوبيا، وملاوي، وبطبيعة الحال، غانا – عمليات سلسة وسلمية لانتقال السلطة بصورة دستويرة إلى قيادة جديدة. ويمكن للأعضاء رؤية أنه في الوقت الراهن، ثمة شئ مذهل يحدث في أفريقيا. فالنمو يحل مكان الركود؛ والهدوء مكان الاضطراب، والحوكمة الديمقراطية، القائمة على سيادة القانون مكان الديكتاتورية.

لا سبيل إلى نكران وضوح هذه التطورات الهامة وإمكانية استمرارها. على أقل تقدير، فإنها تتطلب إعادة النظر في الآراء الثابتة والمفاهيم الخاطئة بشأن القارة الأفريقية. ويجب أن تنعكس أيضا هذه التطورات في علاقات الدول المتقدمة النمو بأفريقيا. في نواح كثيرة، يحدث ذلك بالفعل،لكن عملية التحول قد بدأت للتو. لا يزال هناك مجال كبير للتحسين. ومع ذلك، يلهمني ما أرى، وهو إمكانيات بلا حدود لأفريقيا ومشاركتها مع بقية العالم.

وكما يدل مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية، لقد قطعنا في غانا خطوات هائلة في عدد من المجالات، بغية تحسين الظروف المعيشية لشعبنا. تسير غانا على الدرب الصحيح لتحقيق الغايات المحددة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أحرز تقدم كبير في المجالات التالية: الحد من الفقر، و المساواة بين الجنسيين في القيد بالمدارس، وتوفير التعليم

الابتدائي للجميع، وتوفير المياه الصالحة للشرب ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

إن البطالة هي التحدي القائم على نطاق عالمي. وتسعى جميع الدول تقريبا جاهدة، سواء كانت متقدمة النمو أو نامية،إلىإيجاد طرق لمعالجة هذا الخطر المحتمل الذي يهدد الاستقرار الاقتصادي. نحاول في غانا، معالجة المشكلة بقوة وفعالية قدر الإمكان من خلال إيجاد حلول طويلة الأجل ومستدامة. ويشمل ذلك برنامج سنشنه لتشجيع الشباب ليصبحوا رجال أعمال، ويمتلكوا مشاريعهم الخاصة وبذلك يصبحون أصحاب العمل بدلا من موظفين.

إن القول في أفريقيا إن الشباب مستقبلنا مضلل قليلا. فنحو ٦٠ في المائة من سكان القارة دون سن ٣٥. إن شبابنا ليس مستقبلنا فحسب، بل حاضرنا أيضا. نعمل في غانا بدأب لتمكين ودعم الشباب لنكفل عدم إقصائهم بسبب الأولويات العالمية سريعة التغير في المجالات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية.

وتضطلع الحكومة بتنفيذ العديد من برامج الحماية الاجتماعية في مختلف القطاعات للتخفيفمن معاناة الفقراء والضعفاء وضمان الإنصاف في توزيع ثمار النمو الاقتصادي. وفي إطار هذه البرامج، قمنا باستثمارات كبيرة ولا نزال نقوم بهافي مجالات التعليم، والرعاية الصحية، وتحديث الزراعة والبنية التحتية الاجتماعية والمدفوعات المباشرة لأشد الأسر فقرا.

وتعزيزا لمعركتنا ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أطلقت خطة إستراتيجية وطنية خمسية جديدة لتعزيز المكاسب التي تحققت بالفعل في الحد من تفشي المرض. وبموجب الخطة الجديدة، يتمثل هدفنا في تحقيق القضاء شبه التام على انتقال المرض من الأم إلى الطفل وزيادة فرص الحصول على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وقد تعهدت حكومة غانا بنحو ٨٠ مليون دولار مساهمة منها في تمويل الخطة الإستراتيجية الجديدة. ومع ذلك، هذا لا يكفي. نعيش الآن حالة تثير الاستغراب وتهدد أوجه التقدم الذي أحرزناهحتى الآن. فغانا، مثل العديد من البلدان الأخرى النامية التي حققت تقدما ملحوظا في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدزأصبحتضحية لما حققته من نجاح. وكما تنخفض الأرقام المتعلقة بهذا المرض – ومعدلات الإصابة والوفيات، تنخفض كذلك أرقام التمويل العالمي لبرامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. مما يخلف فجوة تمويلية كبيرة لكثير من البلدان الأفريقية، مثل غانا، التي لا تحاول الحفاظ على تقدمها فحسب بل أيضا الاقتراب من القضاء التام على المرض.

أعلنت غانا، في عام ١٩٩٢، بموجب دستور الجمهورية الرابعة، نفسها دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب. ومنذ ذلك الحين، أجرينا خمسة انتخابات ناجحة، أدت إلى انتقال سلس للسلطة من زعيم منتخب ديمقراطيا إلى آخر. فعندما يتعلق الأمر بالشفافية في العملية الانتخابية، تشكل غانا مثالا للتميز يحتذى به.

ولا يفصلنا الآن عن إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية السادسة سوى أسابيع قليلة. وبصفتي رئيسا، أود أن أؤكد للمجتمع الدولي أن الانتخابات ستكون أيضا حرة ونزيهة وسلمية. وإني على يقين من استقرارنا خلال هذه العملية، وأرحب ترحيبا حارا بأي فرد أو منظمة قد ترغب في مراقبة الانتخابات.

إن الالتزام بالسلام الذي تعهدت به في الماضي، والذي أتعهد به من جديد اليوم، يتماشى مع تقليد راسخ أرسته غانا محليا ودوليا. فحينما نشرت غانا ٨٠٠ ٨ جندي في

الستينيات فيما يطلق عليه الآن جمهورية الكونغو الديمقراطية، سجلت باعتبارها أول بلد أفريقي يشارك في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام المتحدة. ومنذ ذلك الحين، واصلت غانا دورها كشريك فاعل وأساسي في برنامج الأمم المتحدة لحفظ السلام. وجاء ترتيبها مؤخرا بين أكبر ١٠ بلدان مساهمة بأفراد في عمليات حفظ السلام على مر السنين. ولدينا حاليا قوات في خمسة مسارح لعمليات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم.

ولا تأتي مناصرة غانا الثابتة للسلام مصادفة أو عرضية بل جاءت بالتصميم والعزم. لقد أدركنا دائما أن السلام أمر بالغ الأهمية للتنمية والتحسين الشامل وإثراء حياة شعبنا. ومن ثم، لا عجب أنه في عام ١٩٦١، عندما أسس رئيس الولايات المتحدة جون كينيدي كتائب السلام، كانت مهمتها الأولى في غانا.

اختبر موقف غانا من السلام خلال العقدين الماضيين مرة تلو الأخرى إذ دمرت الحروب الأهلية المتتابعة منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. لكننا ثبتنا على موقفنا وسنواصل ذلك.

ولأن غانا تود أن تتعايش بانسجام مع جميع جيرانها، ندرك دائما أهمية السلام أثناء وضع السياسة التشريعية. وعند منح اللجوء أو الملاذ الآمن للاجئين، نعمل دائما على حماية حدودنا، والتأكد من عدم عبور النزاع السياسي والتوتر العرقي إلى أرضنا. وكانت ولا تزال التوترات الجارية في كوت ديفوار ومالي ذات أهمية خاصة بالنسبة لنا.

اسمحوا لي أن أقول أن غانا لن تسمح باستخدام أراضيها لزعزعة استقرار أي دولة أخرى. لن نكون مخزن للأسلحة أو أي موارد يمكن استخدامها لإعاقة إرساء السلام والتنمية فى دولة أخرى. لن نأوي أي فرد أو جماعة تعتزم استخدام غانا كقاعدة للعمليات لتقويض سلامة وأمن جيراننا.

سنعمل بموجب بروتوكول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وسنستخدم كل الوسائل الدبلوماسية المتاحة لكفالة إرساء الأمن والسلام في مالي وكوت ديفوار حتى تجد تلك البلدان مكانا لها بجوار البلدان الأفريقية الأخرى في مسيرة القارة نحو الازدهار.

وتؤمن غانا إيمانا راسخا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ووفقا لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، كانت غانا أول بلد من بلدان جنوب الصحراء الكبرى يتحرر من السيطرة الاستعمارية. أعلن الأب المؤسس لدولتنا، السيد كوامي نكروما، أن استقلال غانا لا معنى له ما لم يقترن بالتحرير الكامل للقارة الأفريقية.

وتمشياً مع ذلك الحق في تقرير المصير، نود أن نذكر مجددا دعمنا لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة ومزدهرة، تتعايش سلميا مع الدولة الاسرائيلية الحرة والمستقرة.

كما نكرر معارضتنا لاستمرار الحصار المفروض على كوبا، وندعو الى رفع ذلك الحظر على الفور.

ويمكن أن يوصف القرن الحادي والعشرون بالقرن من اجل أفريقيا. وفي العام الماضي، كانت هناك ستة اقتصادات افريقية من أسرع عشرة اقتصادات نمواً في العالم. وسجّل بلدي غانا بالذات أحد أعلى معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ ١٤ في المائة. وبلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة حوالى ١,٥ بلیون دولار لمختلف القطاعات. وهذا النوع من النمو المطرد الذي يترافق مع الأمن والديمقراطية لا يسعه سوى كفالة إيجاد أفريقيا التي لا تشبه سابقتها. وسوف تكون أفريقيا التي نهيئ فيهاتكافؤ الفرص للمرأة من اجل تحقيق كامل إمكاناتها، وحيثما هناك احترام لحقوق جميع البشر. وسوف تستغني أفريقيا الجديدة عن الصدقات والإغاثة الإنسانية. وهي لن تواصل الخضوع للفساد والقمع الذي يمارسه الطغاة.

إن أفريقيا الجديدة ستقف على الساحة العالمية كشريك مشترك. والشراكة الحقيقية، بطبيعة الحال، يجب أن تقوم على المساواة. وعندما أقدم الآباء المؤسسون للأمم المتحدة على انشاء مجلس الأمن قبل حوالى ٦٦ عاماً، ارتكز ذلك على الواقع الذي كان قائماً حينذاك. وبعد سبعة عقود تقريبا، فإن نماذج وديناميات العالم تحولت تحولاً جذريا. والخطوط التي قسّمت عالمنا وصنفته في تسلسلات هرمية بين العالم الأول والعالم الثالث – تلك الخطوط التي رسمها المستوطنون لتحويل الأراضي التي كانت سيادية إلى مستعمرات وأقاليم – أصبحت الآن غير واضحة المعالم.

ولقد جعلت التكنولوجيا الوصول الى المعلومات أكثر مباشرة للجمهور، والأفراد أكثر يسرا بعضهم الى بعض. والعالم الذي نعرفه اليوم ليس العالم نفسه الذي عرفه آباؤنا واجدادنا. عالمنا أصغر حجماً، وأكثر تكاملاً وإيلافاً.

إن الحقائق الراهنة تدعو إلى قدر أكبر من الاندماج بغية تعزيز أمننا المشترك. فهي تؤكد دعوة غانا بشأن توسيع مجلس الأمن الى قبول المزيد من الاعضاء كي يكون له تأثير مفيد على العديد من التحديات التي نواجهها جميعا. وأفريقيا مستعدة لتلك الشراكة الحقيقية والصادقة. وقد آن الاوان لنا للقيام بذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس غانا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد جون دراماني ماهاما، رئيس جمهورية غانا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سلام (لبنان).

خطاب السيد محمود أحمدي نجاد، رئيس جمهورية إيران الإسلامية

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية إيران الإسلامية.

اصطحب السيد محمود أحمدي نجاد، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد محمود أحمدي نجاد، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أحمدي نجاد (تكلم بالفارسية؛ وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية): لقد اجتمعنا هنا للتفكير والعمل معا من أجل بناء حياة أفضل لمجتمع البشر بأسره ولأممنا.

وإذ أتيت من إيران – أرض المجد والجمال، وأرض المعرفة، والثقافة، والحكمة، والأخلاق، ومهد الفلسفة والتصوف، وأرض الرحمة والنور، وأرض العلماء، والباحثين، والفلاسفة، واسياد الأدب، والكتّاب، وأرض ابن سينا، وحافظ، ومولانا، والعطار، والخيّام، وشهريار – فأنا أمثّل أمة عظيمة وفخورة، هي واحدة من مؤسسي الحضارة الإنسانية ووريثة القيم العالمية المحترمة. وإنني أمثّل أمة واعية كرست نفسها لقضية الحرية والسلام والرحمة، أمة شهدت العذاب وعاشت الاوقات المريرة من جراء العدوان والحروب المفروضة عليها، وهي تقدّر تقديراً عميقاً بركات السلام والاستقرار.

إنني هنا الآن للمرة الثامنة، خلال السنوات الثماني من خدمتي للشعب النبيل، في هذه الجمعية التي تتألف من الأخوات والأخوة من جميع أنحاء العالم كي اظهر للعالم أن أمتي النبيلة، مثل ماضيها الرائع، لديها رؤية عالمية، وهي ترحب بأي جهد يهدف إلى توفير وتعزيز السلام والاستقرار والهدوء، الامور

التي لا يمكن أن تتحقق إلاّ من خلال الانسجام، والتعاون، والادارة المشتركة للعالم.

وإنني هنا لأتلو للجمعية وللعالم بأسره الرسالة الإلهية والإنسانية التي استخلصها الرجال والنساء في بلدي، رسالة السعدي، شاعر إيران وخطيبها الكبير، التي قدمها للإنسانية في شعره الخالد:

”البشر هم مجموعة أفراد من الناس،

مخلوقون من جوهر واحد وروح واحدة،

إذا عانى أحدهم من الألم،

يظل الآخرون يشعرون بحالة من القلق.“

لقد تكلمت خلال السنوات السبع الماضية عن التحديات الراهنة، والحلول والآفاق المتعلقة بمستقبل العالم. أمّا اليوم، فأريد ان أطرح واناقش هذه المسائل من منظور مختلف. إن آلاف السنين مرت منذ أن بدأ أبناء آدم – عليه السلام – يستقرون في أجزاء مختلفة من الأرض. ودأبت الشعوب من مختلف الالوان، والميول، واللغات، والعادات، والتقاليد على السعي الى تحقيق تطلعاتها نحو بناء مجتمع نبيل لحياة أكثر جمالا، تنعم بدوام السلام والأمن والسعادة.

وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلها الصالحون والمطالبون بالعدالة، والمعاناة والآلام التي تحملتها جماهير الشعوب في سعيها لتحقيق السعادة والنصر، يشوب تاريخ البشرية، باستثناء حالات نادرة، شائبة عدم تحقيق الأحلام وجوانب الفشل.

تخيلوا، للحظة، لو أنه لم تكن هناك أنانية، أو ريبة، أو تصرفات ضارة أو ديكتاتوريات، ولم ينتهك أحد حقوق الآخرين. تخيلوا لو أن القيم الإنسانية يتم اعتبارها معياراً للكرامة الاجتماعية بدلاً من الثراء والنزعة الاستهلاكية.

تخيلوا لو أن البشرية لم تشهد العصور المظلمة، ولو أن مراكز القوى لم تعرقل ازدهار المعارف والأفكار البناءة. تخيلوا لو أن الحروب الصليبية لم تقع ولم تحدث الفترات التي تلتها من الرق والاستعمار، ولو أن الذين خلفوا العصور المظلمة قد اتبعوا مساراً استند إلى المبادئ الإنسانية.

تخيلوا لو أنه لم تقع الحربان العالميتان الأولى والثانية في أوروبا، والحروب في كوريا، وفييت نام، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وفي البلقان، ولو أنه بدلاً من احتلال فلسطين وفرض حكومة وهمية، وحصول التشريد والإبادة الجماعية لملايين الناس حول العالم، تم الكشف عن حقيقة تلك الحروب على أساس العدالة. تخيلوا لو أن صدام حسين لم يقم بغزو إيران، ولو أن الدول الكبرى أيدت حقوق الشعب الإيراني بدلاً من الوقوف إلى جانب صدام.

تخيلوا لو أنه لم يقع الحادث المأساوي في ١١ أيلول/سبتمبر، والعمليات العسكرية ضد أفغانستان والعراق التي خلّفت ملايين القتلى والمشردين، ولو أنه بدلاً من قتل ورمي المذنب في البحر دون محاكمة أو دون إطلاع العالم وشعب أمريكا، تم تشكيل فريق مستقل لتقصي الحقائق بغية توعية عامة الناس بالحقيقة وراء الحادث، وتمهيد الطريق أمام تقديم مرتكبيه إلى العدالة.

تخيلوا لو أن التطرف أو الإرهاب لم يُستخدما لتأمين الأهداف السياسية، ولو أن الأسلحة قد تحولت إلى أقلام، ولو أن النفقات العسكرية استُخدمت لتعزيز الرفاه والصداقة بين الأمم. تخيلوا لو أنه لم تقرع طبول الصراعات الإثنية أو الدينية أو العرقية، ولو أنه لم تستخدم الاختلافات بغرض النهوض بجداول الأعمال السياسية.

تخيلوا لو أنه تم الاعتراف بالحق في انتقاد سياسات الهيمنة وإجراءات الصهيونية العالمية بغية السماح لوسائط الإعلام العالمية بأن تصدر تقاريرها بحريّة وتسلط الضوء على الحقائق،

بدلاً من اللفتات الخادعة لدعم الحرية على ما يبدو ولكن بطريقة تسيء الى المقدسات واقدس معتقدات البشر والرسل الإلهيين الذين هم، بصفتهمأنقى البشر وأكثرهم رأفة، هبة الله العلي القدير للجنس البشري.

تخيلوا لو أن مجلس الأمن ليس تحت سيطرة عدد محدود من الحكومات، ويمنع بالتالي الأمم المتحدة من الاضطلاع بمسؤولياتها على نحو عادل ومنصف. تخيلوا لوأن المؤسسات الاقتصادية الدولية لم تكن تحت ضغوط خارجية، ويُسمح لها بأداء واجباتها ومهامها باستخدام خبراتها على أساس الإنصاف والعدالة.

تخيلوا لو أن الرأسماليين في العالم لم يُضعفوا الاقتصادات الوطنية أو يجعلوها ضحية من أجل التعويض عن الأخطاء التي يرتكبونها. تخيلوا لو أن النزاهة والصدق كانا سائدين في العلاقات الدولية، ولو أن جميع الأمم والحكومات كانت تعامَل على قدم المساواة وبعدالة في الجهود العالمية الرامية إلى بناء وتوسيع السعادة للبشرية جمعاء. وتخيلوا لو أن عشرات الحالات الأخرى غير المؤاتية لم تحدث طوال التاريخ، كم كانت حياتنا جميلة وممتعة، وكم كان تاريخ البشرية جميلاً.

دعونا نلقي نظرة على حالة العالم اليوم. في ما يتعلق بالوضع الاقتصادي، الفقر آخذ في الازدياد، والهوة بين الأغنياء والفقراء آخذة في الاتساع. وإجمالي الديون الخارجيةل ١٨ بلداً صناعياً يتجاوز ٦٠ تريليون دولار، في حين أن إعادة تسديد نصف هذا المبلغ سيكون كافياً للقضاء على الفقر في العالم. الاقتصادات تعتمد على النزعة الاستهلاكية، واستغلال الناس لا يخدم سوى عدد محدود من البلدان.

إن إيجاد أصول ورقية لا قيمة لها عن طريق النفوذ والسيطرة على المراكز الاقتصادية في العالم يشكل أكبر اعتداء في التاريخ، ويعتبر اسهاما رئيسيا في الأزمة الاقتصادية العالمية. ولقد أفيد بأن ٣٢ تريليون دولار من الأصول الورقة تمت طباعتها من جانب حكومة واحدة بمفردها. أمّا التخطيط الانمائي الذي يقوم على اقتصاد رأسمالي ويعمل في دائرة مفرغة، فيسبب التنافس غير الصحي والمدمر، وهو ممارسة فاشلة.

في ما يتعلق بالوضع الثقافي، ومن وجهة نظر السياسيين الذين يسيطرون على مراكز القوى في العالم، إن مفاهيم مثل المبادئ الأخلاقية، والنقاء، والصدق، والنزاهة، والرحمة، والتضحية بالذات عادة ما يتم رفضها باعتبارها مفاهيم منحلّة عفا عليها الزمن، وعائقا يحول دون تحقيقها لأهدافها. يتكلمون علنا عن جحودهم بأهمية الأخلاق تجاه الشؤون السياسية والاجتماعية.

إن الثقافات الأصيلة والأصلية الناجمة عن قرون من الزمن – الجهود الوطنية القديمة، وقاسمها المشترك الذي يُظهر المشاعر الإنسانية العميقة وحب الجمال، وهي القوة التي تولد التنوع والحياة الثقافية والدينامية الاجتماعية – تتعرض لهجمات مستمرة ولخطر الانقراض. وثمة نمط معين للحياة، خالٍ من الهوية الفردية أو الاجتماعية، يُفرض على الأمم عن طريق التدمير المنظم والمنهجي والاذلال الذي تتعرض له الهويات.

والأسرة التي هي أنبل مؤسسة اجتماعية ومركز لتوليد المحبة والجنس البشري، يُعمل على اضعافها بشكل خطير، ودورها البنّاء آخذ في التراجع. أمّا الدور العظيم للمرأة وطبيعتها ككائن سماوي، ومظهر للصورة الإلهية والجمال، وركيزة أساسية لكل مجتمع، فيساء اليهما من جانب الأقوياء والأغنياء. لقد أصبحت الروح البشرية مصابة بالإحباط، وأخذ جوهر البشرية يتعرض للإذلال والقمع.

وفي ما يتعلق بالوضع السياسي والأمني، أصبح أمر اليوم يتمثل في الاحادية، وتطبيق سياسة الكيل بمكيالين وفرض الحروب، وعدم الاستقرار والاحتلال الأجنبي بغية كفالة المصالح الاقتصادية وتوسيع الهيمنة على المراكز الحساسة في

العالم. وبات سباق التسلح والتهديد بالأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل من جانب قوى الهيمنة الامر السائد. وصار اختبار أجيال جديدة من الأسلحة الفائقة الحداثة والتعهد بالكشف عن تلك الأسلحة في الوقت المناسب يُستخدم الآن كجزء من لغة جديدة من التهديد ضد الأمم لإكراهها على قبول حقبة جديدة من الهيمنة. والتهديد المستمر من الصهاينة الهمجيين باللجوء إلى العمل العسكري ضد أمتنا العظيمة مثال واضح على هذا الواقع المرير. وثمة حالة من عدم الثقة قد القت بظلالها على العلاقات الدولية، بينما لا توجد سلطة موثوق بها أو عادلة للمساعدة على حل الصراعات في العالم. ولا أحد يشعر بالأمان أو بالسلامة، حتى أولئك الذين خزّنوا الآلاف من القنابل الذرية والاسلحة الاخرى في ترساناتهم.

وبالنسبة الى البيئة، التي هي مورد وإرث مشترك للبشرية جمعاء، والتي تكفل بقاء الانسان، باتت معرضة للضرر والتدمير على نحو خطير نتيجة الاستخدام غير المسؤول والمفرط للموارد، لا سيما من جانب الرأسماليين في جميع انحاء العالم. وتتسبب هذه الحالة بالجفاف، والفيضانات، والتلوث على نطاق واسع، وإلحاق أضرار لا يمكن إصلاحها، وتعريض حياة الإنسان على الأرض للخطر الشديد.

وعلى الرغم من أوجه التقدم في المعرفة العلمية والتكنولوجيا، فإن تطلعات أبناء آدم لم يتم بعد الوفاء بها. هل يعتقد احد أن استمرار النظام الحالي قادر على تحقيق السعادة للمجتمع البشري؟ الجميع يشعرون اليوم بالاستياء وخيبة الأمل ازاء النظام الدولي الحالي. فالبشر لا يستحقون المعاناة المستمرة الناجمة عن الوضع الحالي. إن إلهالحكمة والرحمة، الذي يحب جميع البشر، لم يرسم لهم مصيرا من هذا القبيل. لقد أمر البشر، بوصفهم أسمى المخلوقات، بجعل الحياة على الأرض أفضل وأجمل تمشياً مع العدالة والمحبة والكرامة.

لذلك يجب أن نفكر في ايجاد الحل. من هو المسؤول عن كل المعاناة وجوانب الفشل؟ بعض الناس يحاولون تبرير ذلك بالقول إن كل شيء طبيعي، وهو انعكاس للإرادة الإلهية، وبالتالي يلقون باللوم على الدول حيال جميع الرذائل والشرور السائدة. وهم يرون أن الدول هي التي تستسلم للتمييز والاستبداد. والدول هي التي تستسلم للدكتاتورية والجشع.

ان الدول هي التي تذعن إلى هيمنة وتعالي القوى التوسعية. وهي المتأثرة بالأساليب الدعائية للقوى الأخرى، وأكثر الشر في عالمنا هو نتيجة لسلبية تلك الدول واستعدادها للعيش تحت نفوذ قوى العالم.

وهذه الحجج يثيرها أولئك الذين عادة يلومون الدول على الأوضاع غير المواتية التي تسود في جميع أنحاء العالم، بهدف تبرير توجهات الأقلية الحاكمة وسلوكها المدمر. ولا يمكن بطريقة ما لهذه الادعاءات، والمفترض أنها حقيقية، أن تبرر الاستمرار في النظام العالمي التعسفي الحالي لأنه في الواقع يجريفرض الفقر على الدول وتسعى القوى الى تحقيقطموحاتها وأهدافها إما عن طريق الخداع أو اللجوء إلىالقوة. ولتبررأعمالها اللاانسانية روجت الى نظرية البقاء للأصلح.

ولكن من حيث المبدأ ما تسعى إليهمعظم الحكومات والدول وشعوبها هو العدل، ويذعنونبتواضع الى ما هو مناسب وما يحتاجون إليه هو تعزيز الكرامة والرخاء والعلاقات البناءة. والغالبية العظمى من الشعب ليست لها رغبة في توسيع أقاليمها ولا تسعى إلى الثراء الفاحش. وليست لديها منازعات فيما بينها بشأنالمسائل المبدئية ولم يكونوا قط جزءا في إطلاق الأحداث الكارثية في التاريخ. ولا اعتقد ان المسلمين أو المسيحيين أو اليهود أو الهندوس أو البوذيين أو الآخرين لديهم مشكلات فيما بينهمأو أنهم عدائيون تجاه بعضهم بعض. إنهم متوافقون فيما بينهم بأريحية ويعيشون مع بعضهم بعض في جو

من السلام والتفاهم. وكلهم متمسكون بأسبابالعدالة والنقاء والحب.

وكان الإتجاه العام للدولدائما هو العمل نحو الطموحات الإيجابية المشتركة لتحقيق الصفات التي تجسدالجمال الأخاذ والنبل والقداسة والإنسانية. والوضع الراهن المؤسف للعالم والحوادث المريرة في تاريخه سببها عموما الإدارة السيئة من جانب من أعلنت نفسها مراكز القوىوكرست نفسها للشيطان. والنظام المتجذر في المفاهيم اللاانسانية للعبودية والاستعمار، قديمها وحديثها، مسؤول عن الفقر والفساد والجهل والقمع والتمييز في كل أنحاء العالم.

ان النظام العالمي الحالي لديه صفات معينة، فهو تأسس على المادية ولذلك فهو منسلخعن الأخلاق والقيم. وتشكل بالأنانية والخداع والكراهية والعداء. وهو يؤمن بإلصاق الصفات على البشر وإذلال الدولالأخرى والسيطرة على حقوق الآخرين والدوس عليها. ويسعى إلى توسيع هيمنته عن طريق بث الفرقة والشقاق بين الجماعات العرقية والدول. ويهدف إلى احتكار القوة والثروة والعلوم والتكنولوجيا. إن سياسات مراكز القوى العالمية الرئيسية مبنية على مبدأي الهيمنة والسيطرة. وهذه القوى لاتسعى سوى إلى لى السيادة وليست لها رغبة في السلام والمؤكد أنها لا تعززهبما يخدم دولها.

وهل يمكن أن نؤمن بأن أولئك الذين ينفقون مئات الملايين من الدولارات على حملات الانتخاب مهتمون بشعوب العالم في داخلهم؟ وعلى الرغم مما تدعيه الأحزاب السياسية الكبيرة في الدول الرأسمالية فان الأموال التي تنفق على حملات الانتخابات هيعادة لا شيء سوى استثمار من جانب الأحزاب الحاكمة. وفي هذه الدول على الناس أن يصوتوا للأحزاب التيلاتمثل إلا نسبة صغيرة من الناخبين. أما رغبة ورؤى الغالبية العظمى من الشعب فلها تأثير بسيط على القرارات الكبرى وخصوصا تلك التي تعنى بالسياسات الرئيسية الداخلية والخارجية – في الولايات المتحدة وأوروبا. ولا تُسمع أصواتهم حتى ولو شكلوا ٩٩ في المائة من مجتمعاتهم. وتتم التضحيةبالقيم الأخلاقية والإنسانية حتى تُكسب الأصوات وأصبحالاستعدادللاستماع إلى مطالب الشعب – مجرد أداة تستخدم في أوقات الانتخابات. إن النظام العالمي الحالي هو نظام تمييزي ومبني على الإجحاف.

ما الذي ينبغي فعله وما هو المخرج من الحالة الراهنة ؟ لا يوجد شك بأن العالم في حاجة إلى نظام جديد وطريقة جديدة للتفكير. نريد نظاما يعترف بالإنسان كأعظم مخلوقات الله وفيه الصفات المادية والروحية معا والطبيعة النقية والإلهية، مملوء بالرغبة فيتحقيق العدالة و البحث عن الحقيقة ويهدف إلى الحفاظ على كرامة الإنسان ويؤمن بالسعادة للجميع وإمكانية تحقيق الكمال ويسعى إلىتحقيق السلام ودوام الأمن والرفاهلكل شخص في جميع مناحي الحياة حول العالم. ويقومعلى الثقة والخير ويقرب أفكارنا وقلوبنا وأيدينا مع، وحيثيحب الحكام شعوبهم، أن يكون نظاماعادلا ومنصفايجعل الكل متساوينأمام القانون، وليس به ازدواجية المعايير، نظام يتيح لحكام العالم أنيروا أنفسهم كخدم ملتزمين تجاه شعوبهم وليسوا سادتهم. نظامينظر إلى السلطةً على أنهاهدية مقدسة من الشعب إلى حكامه وليست فرصة لتجميع القوة والثروة.

هل يمكن لمثل هذا النظام أن يوجد بدون مساهمة الجميع في الطريقة التي يدار بها العالم؟ ومن الواضح تماما أنه عندما تبدأ جميع الشعوب والحكومات في التفكير وتلزم نفسها بالمبادئ المذكورة أعلاه وتركز على المسائلالدولية المهمة وتشارك في اتخاذ القرار سيكون من الممكن أن تتحقق رغباتها. ولزيادة الوعي الجماعي فان إمكانية حكم العالم مشاركةً تصبح أكثر واقعية وفرص تطبيقها تزداد.

ولذلك يجبعلينا كلنا أن نثق في الله القديروان نقف ضد الأقلية الجشعة بكل قوتنا حتى نعزلها ولكيلا تعود قادرة علىتقرير مصير الدول الأخرى. يجب علينا أن نؤمن بكرم الله ورحمته وان نسعى إليهما في إطاراندماجووحدة المجتمع البشري. ولا بد للحكومات التي ولدت بإرادة وطنية حرةأن تؤمن بقدراتها اللامحدودة وأن تدركأنها تستطيع تحقيق النصر إذا قاتلت بدون خوف لمكافحةالنظام العالمي الظالم والدفاع عن حقوق الإنسان.

يجب علينا أن نمهد الأرض لحكم عالمي متحد بالإصرار على العدالة في جميع جوانبها وتقوية الوحدة والصداقة وتوسيع التفاعلالاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي في المنظمات المستقلة والمتخصصة. ويجب علينا أن نهتم بمصالح كل شعوب العالم وان نتكاتف لإصلاح كيانات الأمم المتحدة الحالية ببذل الجهودالمشتركة والتعاون. إن الأمم المتحدة هي ملك لدولها الأعضاء وعليه فان وجود أي تمييز بين هؤلاء الأعضاء هو اهانة كبيرة لكل الأعضاء.وأي تمييز أو احتكار للقوة في المنظمة هو أمر غير مقبول.

ويجب علينا أن نبذل جهودا أكثر تنسيقا لخلق وتعزيز وترسيخ اللغة التي نحتاج إليهالتساعدنا في تشكيل المؤسسات الضرورية لوجود حكم عالمي متحد ملؤهالعدالة والحب والحرية والصداقة.

إن المشاركة في الإدارة العالمية أساستحقيق السلام الدائم.

عقدت حركة عدم الانحياز، ثاني أكبر مجموعة عبر الإقليمية بعد الأمم المتحدة،مؤتمر قمتها السادس عشر في طهران تحت شعار ”إدارة مشتركة للعالم“مدركةلأهمية هذا الموضوع وأوجه القصور في سوء الإدارة الحالية في ظهور الأزمات والمشكلات التي تصيبالعالم اليوم. وخلال مؤتمرالقمة شدد زعماء الدول المشاركون وممثلونعن أكثر من ١٢٠ دولة على أهمية وجود مشاركة أكثر جدية وفاعلية لكل الدول في إدارة العالم.

ولحسن الحظ نحن الآن في مرحلة تاريخية، فمن ناحية لم يعد للماركسية وجود فقد ألغيت عمليا من نُظمالإدارة. ومن ناحية أخرى سقطت الرأسمالية في وحل صنعته بنفسها. وبالفعل فقدواجهتأزمة وأصبحت غير قادرة على إيجاد حلول ذات قيمة لمختلف مشكلات العالمالاقتصادية والسياسية والأمنية والثقافية. وتفخر حركة عدم الانحياز بأن تؤكد مرة أخرى بصوابقرارها التاريخي في رفض قطبية القوى والهيمنة غير المقيدة في حكم العالم. وبالنيابة عن أعضاء حركة عدم الانحياز أود دعوة جميع الدول في العالم إلى أن تؤدي دورا أنشط حتى يتمكن كل شخص من المساهمة في عمليات صنع القرار الدولية. ولم تكن الحاجة إلى إزالة الحواجز الهيكلية و تشجيع عمليةعالمية المشاركة في إدارة العالم الدولية اكبر من الآن قط.

إن الأمم المتحدة تفتقر إلى الفاعلية لإحداث التغيرات المطلوبة، وإذا استمرت عدم الفاعلية هذه فستفقد الدول الأمل في قدرة الهياكل العالمية على الدفاع عن حقوقها. وإذا لم تتم إعادة هيكلة الأمم المتحدة فان التفاعلات الدولية وروح التعاون الدولي الجماعي ستكون مشوبة، وستتضررمكانة الأمم المتحدة.

إن الأمم المتحدة التي أسست بهدف نشر العدالة وإعادة إرساء حقوق الإنسان العالمية اجتيحت في الواقع بالتمييز والإعداد لأرضية داعمة لسيطرة بعض البلدان القوية. ونتيجة لذلك فان عدم فاعلية الأمم المتحدة زادت، علاوة على ذلك فان وجود حق النقض واحتكار القوة في مجلس الأمن جعلت من المستحيل تقريبا الدفاع عن حقوق الدول.

إن مسألةإعادة هيكلة الأمم المتحدة أمر حيوي وتم التأكيد عليه مرارا وتكرارامنقبل ممثلي الدول. وهذا هو الهدف

الذي لم يتحقق بعد. وأود أن أحث الدول الأعضاء الموقرة في الأمم المتحدةوالأمين العام وزملائه أن يضعوا هذهالمسألة علىرأسجدول أعمالهم وان يضعوا آلية مناسبة لتحقيقها. وحركة عدم الانحياز جاهزة لمساعدة الأمم المتحدة في ذلك المسعى الضروري.

إن إيجاد سلام وأمن دائم مع حياة كريمة للجميع هي مهمة يمكن تحقيقها بالرغم أنها كبيرةوتاريخية. و لم يتركنا العلي القدير وحدنا لهذه المهمة وقال إنها بالتأكيد ستتحقق. وإذا لم تتحقق فان هذا يتعارض مع حكمته. لقد وعدنا الله برجل صالح، رجل يحب الناس والعدالة المطلقة، رجل يتسم بأنه بشرٌ كامل أسمه الإمام المهدي، رجل سيأتي بصحبة المسيح والصالحين. وباستخدام الإمكانيات المتأصلة لجميع الرجال والنساء الصالحين في جميع الأمم – أكرر، الإمكانيات المتأصلة لجميع الرجال والنساء الصالحين في جميع الأمم – سيقود الإنسانية إلىتحقيق المثل العظيمة والخالدة.

إن وصول المنقذ النهائي سيشكل بداية وولادة وإعادة بعث جديدة. ستكون بداية للسلام والأمن الدائم والحياة الكريمة. وسيكون وصوله نهاية للقمع وفساد الأخلاق والفقر والتمييز وبداية العدالة والحب والعطف. سيأتي وسيبدد الجهل والخرافة والإجحاف وذلك بفتح بوابات العلم والمعرفة. سيؤسس لعالم مملوء بالحكمة وسيعد أرضية للمشاركة الجماعية والنشطة والبناءةللكل في الإدارة العالمية. سيأتي ليهب الطيبة والأمل والحرية والكرامة لكل البشرية. سيأتي حتى يذوق الناس متعة كونهم بشرا وان تعيش بصحبة غيرك من البشر.

الآن يمكننا أن نشعر بالعبق الجميل والنسمة المملوءة بروح الربيع، الربيع الذي بدأ للتو و لا ينتمي إلى عرق أو انتماء أو امة أو منطقة معينة، إنه الربيع الذي سيصل قريبا كل الأراضي في آسيا وأوروبا وأفريقيا وأمريكا. سيكون ربيع كل الباحثين عن العدالة ومحبي الحرية وأتباع أنبياء الله. سيكون ربيع البشرية واللون الأخضر لكل العصور. فلنظم الأيادي ونمهد الطريق لحضوره القادم بالعطف والتعاون والانسجام والوحدة.فلنسر على هذا الدرب لخلاص أرواح البشر العطشى حتى تذوق الفرح والنعم الخالدة.

ليعش هذا الربيع، ليعش هذا الربيع – مرة تلو مرة – ليعش هذا الربيع.

الرئيس بالنيابة: أود أن أتوجه بالشكر بالنيابة عن الجمعية العامة إلى رئيس جمهورية إيران الإسلامية على الخطاب الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد محمد أحمدي نجاد رئيس جمهورية إيران الإسلامية إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب يلقيه السيد مواي كيباكي، رئيس جمهورية كينيا.

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن لخطاب يلقيه رئيس جمهورية كينيا.

اصطحب السيد مواي كيباكي، رئيس جمهورية كينيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد مواي كيباكي، رئيس جمهورية كينيا، و أدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس كيباكي (تكلم بالإنكليزية): يشرفني ويسرني أن أحضر إلى الجمعية العامة مرة أخرى.

تعيش كينيا مرحلة من تاريخها مفعمة بالأمل في مستقبل مشرق. على مدى الأعوام العشرة الماضية، شهد بلدنا ازدهار الديمقراطية بصورة مستدامة.ففي عام ٢٠١٠، أقرت كينيا دستورا جديدا. وبذلك الدستور، عززنا احترام حقوق

الإنسان والحريات المدنية لمواطنينا وأرسينا دعائم الحوكمة الدستورية والعدالة.

ومما يكتسي الأهمية على نحو مماثل، حققنا طيلة السنوات العشر الماضية انتصارات كبيرة على الأمراض، بما فيها الفيروس/ الإيدز والملاريا والسل وغيرها من الأمراض الأخرى التي يعاني منها الأطفال والكبار. والتحق مئات الآلاف من الأطفال بالفصول الدراسية، وتعلم عدد كبير من الكبار مهارات مجدية من خلال تدريب وبناء القدرات. كما انتشلنا مئات الآلاف من الكينيين من الفقر ووضعناهم على طريق الاستقلال الاقتصاديوالاكتفاء الذاتي. ولدى قيامنا بذلك، وسعنا أيضا قاعدة اقتصادنا، وأنجزنا الكثير من المشاريع الجديدة في مجالات المرافق الأساسية و الطاقة وتكنولوجيا المعلومات.

لقد تحققت الإنجازات في بلدنا من خلال احترام سيادة القانون، واتباع السياسات السليمة، وتحسين الحكومة، وإرساء الديمقراطية المنفتحة والمبتكرة. لكن،كما يعترف بذلك جميع أبناء كينيا، لا يزال أمامنا الكثير مما ينبغي عمله. فالفقر والأمراض والبطالة تحديات كبيرة ما زالت قائمة.

غير أنني متفائل بأننا سنغتنم الفرص للابتكار والاستثمار، وبالتالي، إبقاء بلدنا على الطريق صوب تعزيز الرفاه.

ووفقا لموضوع هذا العام، ” تسوية المنازعات والأوضاع الدولية بالوسائل السلمية“، تستند إنجازات كينيا على مدى السنوات الشعر الماضية إلى الركيزة المتمثلة في تسوية المنازعات والأوضاع الدولية في بلدنا بالوسائل السلمية. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن الحلول الشاملة للمنازعات يمكن أن تحققالسلام الدائم. ونعلم بحكم تاريخنا وتاريخ جيراننا أن الصراعات والخلافات عندما لا تُحَلُ بالوسائل السلمية تؤدي إلى عواقب مأساوية من المعاناة وسفك الدماء وانهيار التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولذلك السبب نحن على اقتناع بأن قناعة بأن رفاه كينيا وازدهارها يرتهنان باستدامة السلام والأمن والاستقرار والديمقراطية الشاملة في منطقتنا. وبالتالي، لا يزال بلدي يؤيد الجهود التي يقودها الاتحاد الأفريقي،والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، و المؤتمر الدولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى، و جماعة شرق أفريقيا، بغية تسوية المنازعات والأوضاع بالوسائل السلمية وبصورة شاملة. ولهذه الجهود الإقليمية أهمية مركزية فيما يتعلق بمستقبل بناء السلام على نحو متعدد الأطراف. ويجب أن تشكل الأسس للجهود الدولية لصون السلم واستتباب الأمن في منطقتنا وفي العالم.

وبالتالي، فإن كينيا تشيد بمبادرة الأمين العام المتعلقة بعقد مجموعة من الاجتماعات الرفيعة المستوى خلال هذا الأسبوع لمناقشة الحالات السياسية والأمنية في الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وجنوب السودان. وفيما يتعلق بالصومال، انضمت كينيا إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبفضل تضافر جهود هذه البعثة وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية، تمكنا على نحو تدريجي من تحرير مناطق شاسعة من الصومال من احتلال حركة الشباب.ومكن ذلك التطور الحكومة الانتقالية من التركيز على تنفيذ خارطة الطريق الواردة في اتفاق كامبلا، بغية تشكيل حكومة موحدة تستند إلى أركان الحوكمة الجيدة وسيادة القانون. إننا نجد ما يشجعنا في التطورات التي وقعت مؤخرا في الصومال، لاسيما انتخابرئيس ورئيس وزراء وبرلمان جدد وإقرار دستور جديد.

هناك الملايين من أبناء الصومال الذين اضطُروا للعيش خارج الصومال. ويعيش أكثر من ٠٠٠ ٦٥٠ في مخيم للاجئين في كينيا.

وعقب تحرير أجزاء كبيرة من قبضة الشباب في جنوب الصومال ووسطه، نتطلع إلى العمل مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والمجتمع الدولي لتيسير عودة اللاجئين الصوماليين

إلى تلك المناطق. وسيمكّن ذلك من المشاركة الفعالة لجميع الصوماليين في إعادة بناء الصومال.

وفي ما يتعلق بجمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان، تقدّر كينيا التطورات الإيجابية التي حدثت في ٤ آب/أغسطس بشأن النزاع الذي طال أمده على الموارد النفطية. ويحدونا الأمل في أن يمثّل ذلك الاتفاق الهام خطوة أولى نحو الحد من التوترات بين البلدين الشقيقين. كما تقدّر كينيا الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، مباشرة ومن خلال الاتحاد الأفريقي على السواء، وتشجع الجانبين على العمل من أجل التوصل إلى حل توفيقي. وأثني خصوصاً على فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ لتصميمه وقيادته في توجيه المفاوضات. ونحن واثقون من أن كلا البلدين سيوافقان على معالجة المسائل الخلافية حول المنازعات الحدودية بسرعة. وستواصل كينيا دعم الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي ودائم للنزاعات بين شعبي السودان وجنوب السودان. ونشجع المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده لتسريع دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جنوب السودان لصالح المواطنين في البلد الجديد.

ويشعر أبناء كينيا بالأسى حيال ما تتحمله الشعوب حول العالم من معاناة وسفك للدماء، وخاصة في الشرق الأوسط والقرن الأفريقي ووسط أفريقيا. ونؤمن بأن الأمم ينبغي أن تحتضن الحوار والتسوية السلمية للمنازعات بدلاً من الاسراع نحو السلاح الذي تترتب عليه المعاناة وإراقة الدماء. وندعو جميع الأطراف المتحاربة في العالم الى التخلي عن أسلحتها، ومواصلة السير على طريق السلام والحوار والحل الشامل للنزاعات.

ولا نزال أيضا نشعر بالقلق من عدم تحقيق أي تقدم في قضية فلسطين. وكما قلت هنا في الجمعية العامة السنة الماضية، تؤمن كينيا بالحل القائم على دولتين، الذي تُحترم فيه وحدة أراضي فلسطين داخل حدود عام ١٩٦٧، ويجري تأكيد وضمان سلام وأمن إسرائيل على حد سواء. وفي هذا الصدد، يحدونا الامل أن يتم الترحيب قريباً بفلسطين في مجتمع الأمم مع حصولها على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

لا يمكن تحقيق سلام دائم بدون تحقيق التنمية المستدامة والشاملة. لذلك،تقدّر كينيا أيما تقدير الإنجازات التي حققها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي انعقد في البرازيل في وقت سابق من هذا العام. وتشعر كينيا بالتشجيع حيال أنه، تمشياً مع التوصيات المقترحة خلال المؤتمر، وضعت الجمعية العامة في أعلى جدول أعمالها لهذه الدورة بعض القرارات التي اتخذناها في ريو دي جانيرو. وهذا في الواقع مؤشر الى إرادتنا السياسية الجماعية لكفالة تنفيذ القرارات الواردة في الوثيقة الختامية.

ومن أهم تلك القرارات قرار تعزيز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، بما في ذلك تحديث برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتقدّر كينيا هذا القرار التاريخي القاضي بتعزيز وتحديث برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الامر الذي يمكّنه من الوفاء بولايته على نحو فعال. وتكرر كينيا التزامها بالاستمرار في استضافة وتيسير عمل برنامج الأمم المتحدة المتجدد للبيئة، ونتطلع إلى تحويله في نهاية المطاف إلى منظمة مكتملة للبيئة العالمية.

أخيراً، ندرك جميعا أن العديد من نزاعاتنا وصراعاتنا المعاصرة تدور حول الشواغل المتعلقة بالمياه، والأراضي المتاحة، والزراعة، والغابات، والأنهار، والبحيرات. لذلك، فإن التعامل مع بيئتنا والآثار الناجمة عن تغير المناخ جزء مهم من حل المنازعات والصراعات حول العالم. وتعزيز المؤسسات العالمية التي تعنى بالبيئة، والتنوع البيولوجي، وتغير المناخ أمور يجب بالتالي أن تكون جزءا أساسيا من استراتيجيتنا الرامية إلى تجنب نشوب الصراعات والنزاعات بين شعوب العالم.

ومن المهم لنا، كمجتمع الأمم، أن نستثمر في التسوية السلمية للمنازعات الدولية. ومع ذلك، يجب أن نستثمر أولاً في منع نشوب المنازعات، وثانيا، في معالجة الأسباب الجذرية للصراعات، مثل الفقر، وعدم المساواة، وتجاهل القانون الدولي، وعدم احترام معتقدات كل منا الاجتماعية والثقافية والدينية للآخر، بين أمور أخرى. ولا يسعنا أن نأمل في تحقيق السلام الدائم في العالم العادل والمنصف إلا بمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات والتراعات.

الرئيس بالنيابة: بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كينياعلى البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد مواي كيباكي، رئيس جمهورية كينيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد برونيسلاو كوموروسكي، رئيس جمهورية بولندا.

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية بولندا، السيد برونيسلاو كوموروسكي

اصطحب السيد برونيسلاو كوموروسكي، رئيس جمهورية بولندا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة: بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد برونيسلاو كوموروسكي، رئيس جمهورية بولندا، وأدعوه إلى لمخاطبة الجمعية.

الرئيس كوموروسكي (تكلم بالبولندية، وقدم الوفد الترجمة الشفوية عن الإنكليزية): أود أن أتقدم بتهنئتي الحارة إلى السيد فوك ييريميتش، على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين.

في أعقاب تجارب السنوات الأخيرة، يعيش العالم لحظات عصيبة فيما يتعلق بالتنمية. ولا يمكن إنكار ضعف المؤسسات الدولية في مواجهة المشاكل الاقتصادية والأمنية والبيئية، وعلى الرغم من ذلك كُلفت تلك المؤسسات بحل هذه المشاكل. والقول ذاته يصدق على مجلس الأمن، لاسيما في سياق الصراع في سوريا. ومن الواضح أيضا أن المؤسسات المالية الدولية غير قادرة على التصدي للتقلب المدمر للأسواق المالية، الناجم عن عدم شفافية المصالح الخاصة للفئات القوية العاملة في هذا المجال،وطابعها التعسفي.

إن المؤشرات القادمة من آسيا تفيد بتزايد عدد التوترات والتراعات. وقد تابعنا بقلق التوتر الناجم عن برنامج إيران النووي. ويساورنا القلق إزاء ازدياد التهديد الملموس المتمثل في انتشار أسلحة الدمار الشاملواشتداد سباق التسلح بين دول الخليج.

إن نتائج البعثة في أفغانستان ليست مرضية تماما. يجب علينا أن نستفيد من أوجه قصور الاستراتيجية التي وُضعت من أجل ذلك البلد حتى الآن. والنهج المتمثل في إعطاء الأولوية للخيار العسكري ليس بالأسلوب المناسب لتسوية الصراعات الداخلية المعقدة.

هناك كما يبرر الآمال التي أثارها الربيع العربي، لكنفي حدود نطاق معين. إن الحرب الأهلية وما نجم عنها من خسائر في الأرواح، فضلا عن عجز الأمم المتحدة والجامعة العربية عن احتوائها، تلقي بظلالها على المنطقة قاطبة. ووفاة الدبلوماسيين الأمريكان على نحو مأساوي،وظروف وفاتهم، ينبغي أن تحض على التفكير فيما بين جميع الأطراف المقتنعة بالطابع التلقائي للتحولات الديمقراطية.

عندما وقعنا على ميثاق الأمم المتحدة، الذي يشكل دستور النظام الدولي المعاصر ويدل على إيماننا ببناء عالم أفضل، تعهدنا بإبداء استعدادنا لبذل جهود متضافرة والتعاون من أجل المثل العليا الواردة فيه. ومن بين السبل الرئيسية لبناء عالم أكثر أمانا وإنصافا، تسوية المنازعات والصراعات

بالوسائل السلمية. ويشكل ذلك المفهوم الموضوع الرئيسي لدورة الجمعية لهذا العام، ويتسم اختيار ذلك الموضوع بحسن توقيته. وفي السنوات الأخيرة، شهدنا مناسبات عديدة تم فيها تجاهل الالتزام المترتب عن المادة ٢ من الميثاق، مما أدىإلى عواقب وخيمة. وأفضل مثال على ذلك الأزمة في سوريا، غير أن هذه الحالات تقع أيضا في أجزاء أخرى من العالم.

على مدى القرن الحادي والعشرين، استطاع المجتمع الدولي إيجاد مختلف الوسائل والسبل للتوصل إلى تسوية المنازعات بالطرق السلمية على الصعيدين العالمي والإقليمي. وقد كُتبت العديد من المؤلفات عن هذا الموضوع. وهناك العديد من المؤسسات الدولية العاملة في هذا المجال، فصلا عن الكثير من الخبراء والدبلوماسيين والسياسيين المرموقين والمشهورين. وقد اعتُرف على نحو مستصوب بإسهامات بعضهم، بمن فيهم دجيمي كارتر ومارتي أهتيساري، بمنحهم جائزة نوبل للسلام. وتمكنوا باستخدام الإجراءات القائمة بصورة فعالة لوقف الصراعات وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، على الصعيدين الدولي والداخلي، والتي لو لم يفعلوا ذلك لكانت قد تفاقمت وصارت نزاعات دولية. غير أن النجاح لم يكن ممكنا في جميع المناطق. والسبب في عدم تحقيق النجاح هو انعدامعامل بالغ الأهمية، بدونه لا يمكن تسوية أي نزاع بصورة سلمية ودائمة وعادلة، وهو إدراك الحقيقة البديهية المتمثلة في أننا لن نستطيع التوصل إلى حل دائم لأي نزاع إلا عن طريق الحلول التوفيقية. وذلك عنصر متأصلفي طابع أي نزاع من النزاعات.

وفي ذلك السياق، أود أن أشير إلى تجربة بولندا المتعلقة بحركة التضامن ومحادثات المائدة المستديرة التي عقدت في ربيع عام ١٩٨٩. وقد أبدا طرفا الصراع الاجتماعي العميق الذي كان قائما حينئذ – وهما النظام الشيوعيمن جهة، والمدافعين عن التحول الديمقراطيالذين سعوا في نهاية المطاف إلى القضاء على الشيوعية، من جهة أخرى – الحكمة وتمكنا بالتالي من التوصل إلى حل توافقي، حتى وأنه لم يكن مرضيا تماما لأي من الطرفين. غير أن الحل التوافقيهو الذي مكننا من فتح آفاق لمواصلة التغيير، الذي امتد إلى خارج بولندا ليشمل كامل منطقة وسط أوروبا وشرقها. ومما جعل ذلك الحل التوافقي ممكنا، القدرة على ضبط النفس التي أبدتها الأطراف الفاعلة التي كافحت في نهاية المطاف من أجل تحقيق التغيير الثوري. فلنتذكر أن جميع المحاولات السابقة التي قامتبها المعارضة الديمقراطية من خارج النظام أدت إلى التدخلات العسكرية، وسفك الدماء، وعشرات الآلاف من اللاجئين والمزيد من القمع. وكان من الممكن أن يكون الأمر كذلك على نطاق واسع في ربيع عام ١٩٨٩.

وعلى الأجل الطولي، تشكل القدرة على ضبط النسف وقوة الحلول التوافقية الحكيمة حلا أفضل بكثير من التعبير عن المطالب ومحاولة إثبات الحجج بالقوة. وندرك تماما ماذا يقع في هذه الحالة تحديدا، التي غاليا ما تفضي باستخدام الناس للسلاحبغية إثبات استصواب مواقفهم بالوسائلالعسكرية.

ووفقاً لقواعد الجغرافيا السياسية، يسعى كلا طرفي الصراع الى أن يكون لهما حلفاء في الخارج. وأخيراً، إن منطق مراقبة كل طرف للآخر وعقلية ”الكل أو لا شيء“ أخذا يسودان. لم يعد هناك اهتمام بالتكاليف. ومع استمرار الصراع، ينمو حجم الأزمة. ويتطور الوضع إلى وضع دولي حقاً. وبغية تفادي أي زيادة في تصعيد العداوات، لا مناص من القيام بعمليات إنسانية رئيسية وعمليات تثبيت الاستقرار بدعم من الجيش وقوة الشرطة. وعملية المصالحة والتطبيع وإعادة الإعمار تتأخر إلى حد كبير.

لقد شهدنا هذه العملية في حالات متنوعة في بلدان مختلفة. ويمكن تحاشيها شريطة أن يلجأ كلا الجانبين منذ بداية النزاع الى الحوار، والإعترف بحدود ما هو ممكن عمليا،

والتحسس بالتكاليف المحتملة للصراع، والبحث عن حلول وسط. وإن فن ضبط النفس والحكمة التوفيقية، اللذين تجسدا في الفائزَين بجائزة نوبل ليش فاليسا ونيلسون مانديلا، جديران بالتشجيع.

وهذا النهج، مع ذلك، غالباً ما لا يتعزز بما فيه الكفاية في سياق الجهود المبذولة لحل الصراعات سلميا، والحالات التي قد تؤدي إلى صراعات. وسوريا مثال ساطع على ما يستتبع الفرص المهدورة لتحقيق الحلول الوسط. ونحن نتوقع أن يتم قريبا وضع حد لإراقة الدماء في سوريا، وأن تجري تسوية الصراع على أساس مبادئ الأمم المتحدة، باستخدام الأدوات المتاحة لمنظمتنا. ونأمل لمبعوث الأمم المتحدة الجديد لهذا الصراع ألاّ يفتقر أبداً إلى العزم على الوفاء بمهمته.

بعد عدة قرون من العداء والنزاعات والصراعات في أوروبا، اكتُشفت طريقة وقائية أخرى من أجل التخلص من الحروب، ومنع الخلافات والمطالب التنافسية من أن تتحول إلى أزمات دامية. هذه العملية هي التكامل الإقليمي الذي تم اعتماده بعد الحرب العالمية الثانية بإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم الحجري والصلب. وكانت النية الخفية للمشروع الترسيخ القوي لمبدأ ”لا للحرب“. لم يكن كافيا منع اندلاعالحروب، مثلما جرى من خلال ميثاق كيلوغ – بريان لعام ١٩٢٨. لقد كان المطلوب جعل الحرب مستحيلة عن طريق عملية التكامل. ومن خلال إنشاء الجماعة وتوسيع نطاقها إلى مجالات جديدة من التكامل، بما في ذلك معظم بلدان القارة، فإن النزاعات التي تهدد الأمن والسلم في أوروبا باتت من الماضي. حتى ولو كان من غير الممكن استخدام هذه التجربة بطريقة النسخ واللصق تماما، فلا يزال بإمكانها أن تكون مثالاً للمناطق الأخرى من العالم.

ومحنة السكان المدنيين، وخاصة الأطفال، هي النتيجة الأكثر مأساوية للافتقار إلى ضبط النفس، وغياب ثقافة الحلول الوسط والإرادة للقيام بذلك في النزاعات والصراعات الداخلية والدولية المعاصرة. وأساليب ووسائل المعارك تنقذ الجنود على حساب المدنيين الأبرياء في بعض الأحيان، لا سيما الأطفال، الذين غالباً ما يصبحون هدفا للعمليات العسكرية. وهذه الظاهرة تتصل بالجهود الرامية إلى نقل العدوان إلى الجانب الآخر. والمسؤولية عن وقوع خسائر بين المدنيين، حتى إذا كانت غير مقصودة، يمكنها أن تقع أيضا على عاتق القوات الدولية وقوات حفظ السلام.

واستناداً إلى الخبرة التي اكتسبها المجتمع الدولي، تم استبدال فكرة التدخل الإنساني المثيرة للجدل بمفهوم ”المسؤولية عن الحماية“. أعتقد أن هذا المسار كان حكيماً جداً بغية وضع حد لحالة الجمود التي برزت في هذا المجال منذ أكثر من عشر سنوات. ومفهوم المسؤولية عن الحماية قد أقره المجتمع الدولي بأسره، وبات معيار الأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٥.

وكما نعلم، إن المعيار وممارسته قد يكونان متباعدين أحياناً. ونظرا للتطورات التي تكشفت على مدى العقد الماضي، بما في ذلك العديد من الأحداث في شمال أفريقيا، وفي ضوء المآسي الإنسانية، لا سيما معاناة وموت آلاف الاطفال الأبرياء، التي ينبغي أن تحرك قلوب الناس وضمائرهم، لا يمكننا تحمّل أن تبقى المسؤولية عن الحماية حبراً على ورق. ما طرحناه على الجمعية لتنظر فيه هو أن الأمم المتحدة ينبغي أن تشرع في العمل على تحديد قائمة بالصكوك التي يتعين تطبيقها في الحالات التي تترتب عليها مسؤولية حماية. وهذا يتعلق بأن يكون المجتمع الدولي فعالا دون أن يتجاوز ولاية البعثة ويحرض على النزاعات.

وهذا الامر هام لنا بشكل خاص في بولندا. إن أمتنا وقعت أكثر من مرة ضحية الجرائم التي ارتكبت على نطاق واسع. وبدافع من ذلك الوعي، باشر تاديوش مازوفيتسكي،

المقرر الخاص المعني بالجرائم في منطقة البلقان التابع للجنة حقوق الإنسان، مهمته قبل ٢٠ عاماً. وفعالية المجتمع الدولي عندما يواجَه بالانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان على نطاق واسع وبالجرائم والمعاناة التي تستدعي الرد السريع، كما هو الحال في سوريا هذه الأيام، تعتمد إلى حد كبير على مصداقية عملنا في حالات سابقة كهذه. ويجب أن نعمل دائماً بحسن نية ووفقا للولاية الموكلة الينا.

إنني أتكلم باسم بلد تمكن على مدى ٢٠ عاماً من السير على الطريق الصعب، منطلقاً من نظامه الشمولي وانهيار اقتصاده والاضطرابات الاجتماعية الجماعية التي كانت تُكبَح بالقوة، إلى تحقيق الاستقرار الديمقراطي والنمو الاقتصادي والقدرة على دعم التحولات السلمية خارج حدوده. وقبل ثلاثين عاماً، عندما فُرضت الأحكام العرفية من أجل سحق ثورة التضامن، قيل إن محاولة بولندا للدخول في العالم الديمقراطي ستتبعها الاختلالات المحتملة بين الشرق والغرب، وحتى اندلاع الحرب بين دول معاهدة وارسو ودول منظمة حلف شمال الأطلسي، وهي حرب عالمية بالفعل.

ومن حسن الطالع أن تلك الأيام قد ولت. ونادراً ما يفكر أي شخص في مثل هذه الامور الآن. اليوم، بولندا بلد حر يطور علاقاته دون قيود، ويتشاطر خبرته، وينشر الفوائد المستمدة من انتقالنا إلى الديمقراطية، ويقدم المساعدات الانمائية والإنسانية. إننا بلد حقق معدلا إيجابيا للنمو الاقتصادي على مدى السنوات العشرين الماضية.

والتزام بولندا باستقرار عملية التكامل الأوروبي يُظهر فهمنا للعملية بأنها تحقق الأمن لكل أوروبا وجوارها.

ولذلك، نسعى حثيثاً للجمع بين جزئي أوروبا، التي قسمتها الحرب الباردة ذات يوم. وبرنامج الاتحاد الأوروبي للشراكة الشرقية قد صُمم لهذا الغرض، ومبادرة وضع هذا البرنامج والترويج له اتخذتها بولندا والسويد.

وبولندا تقدم الدعم للبلدان والمجتمعات التي تسير على طريق الديمقراطية في شمال أفريقيا وآسيا وأوروبا وتتبادل معها خبراتها. وفي حدود قدراتنا، تشارك بولندا في إقامة الاتصالات مع بلدان من مختلف مناطق العالم وحضاراته. وسياستنا في هذا الشأن تنبثق من الاقتناع بأن الأمم المتحدة الفعالة هو ما يحتاجه العالم بصورة ملحة اليوم مثلما كان يحتاج إليها في أيام الحرب الباردة. ولا يمكن أن يدار العالم من خلال قطبين أو قوى متعددة الأقطاب. ومع أن الأقطاب لن تختفي من الوجود، بالطبع، فإن الاستقرار وتنظيم النظام القانوني الدولي يتطلبان مشاركة أكبر للمؤسسات المتعددة الأطراف، إلى جانب إيجاد معايير وآليات تضمن الامتثال الكامل. ومنظومة الأمم المتحدة هي وحدها التي يمكنها أن تضمن كل ذلك.

وبغية تحسين فعالية المنظمة، نحتاج إلى إصلاحها ونحن نمضي على الطريق، مع احترام المعايير المتفق عليها والوفاء بالتزاماتنا بحسن نية. ونحن نتذكر أن العودة إلى عالم هوبز ممكن دائماً، وأن البعض ما زال يسعى لتحقيق ذلك، ولذلك، عانت بولندا بشدة من جراء مآسي القرن العشرين. ومع ذلك، تلتزم بولندا بالعمل لضمان احترام مبادئ منظمتنا ونزاهتها والتنفيذ الكامل لما يصدر عنها من قرارات. وهذا العمل يضمن أن تؤدى المهام التي نحددها بشكل فعال وأن تحقق الأمم المتحدة التوقعات التي توخيناها في البداية وأن تواصل النهوض بها اليوم.

ال**رئيس بالنيابة:** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بولندا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد برونيسلاف كومورو فسكي، رئيس جمهورية بولندا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد محمد مرسي، رئيس جمهورية مصر العربية

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية مصر العربية.

اصطحب السيد محمد مرسي، رئيس جمهورية مصر العربية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد محمد مرسي، رئيس جمهورية مصر العربية، وأدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس مرسي: يسعدني أن أهنئ السيد فوك يريميتش وبلده الصديق على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الحالية، متمنياً له التوفيق في مهامه. وأود أيضاً أن أعبر عن خالص التقدير لسلفه، السيد ناصر عبد العزيز النصر، ودولة قطر الشقيقة، للإدارة المتميزة للدورة السابقة. كما أوجه التحية للأمين العام لسعيه الدؤوب للحفاظ على دور المنظمة وتعزيز فعاليتها، وأؤكد دعم مصر لكل جهد يبذله في هذا السبيل.

إن حضوري اليوم ومخاطبتي للجمعية العامة يحملان معانٍ عديدة تتجلى في أنني أول رئيس مصري مدني منتخب ديمقراطياً بإرادة شعبية حرة في أعقاب ثورة سلمية عظيمة شهد لها العالم كله. هذه الثورة التي أسست شرعية حقيقية لإرادة الشعب المصري بكل أبنائه وفئاته داخل وخارج مصر الوطن، وكان لهذا الشعب، بفضل الله، ما أراد. إن كل مصري اليوم يشعر بثقة في التفس تضعه على أرضية حضارية وأخلاقية في أعلى مستوياتها.

وقد حققنا خطوات متلاحقة وفعالة في مسيرة البناء والنهضة، سعياً إلى ما يتطلع إليه شعب مصر بإقامة الدولة المصرية الحديثة، الدولة الوطنية الديمقراطية الدستورية القانونية الحديثة، التي تستوعب العصر، دولة تقوم على سيادة القانون والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، دون تفريط في القيم الراسخة في وجدان أبناء مصر جميعهم، دولة تنشد العدل والحق والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

إن الثورة المصرية التي أسست الشرعية التي أمثلها أمامكم اليوم لم تكن نتاج لحظة أو انتفاضة عابرة، كما أنها لم تكن أبداً رياحاً هبت في ربيع أو خريف.

إن هذه الثورة وما سبقها ولحقها من ثورات في المنطقة، جاءت نتيجة لكفاح طويل لحركات وطنية حقيقية أرادت الحياة مع أبناء الوطن جميعا بعزة وكرامة. وهي بذلك تعبّر عن حكمة التاريخ وتدق ناقوس إنذار لكل من يحاول أن يقدم مصالحه على مصالح الشعوب.

إن رؤية مصر الجديدة التي نسعى إلى تحقيقها لوطننا مصر، هي في ذاتالوقت إطار العمل الذي نقدمه للعالم ونسعى للتعاون من خلاله مع المجتمع الدولي في سياق من الندية والاحترامالمتبادل، يشمل عدمالتدخل في شؤون الدول الأخرى وتطبيق المبادئ والمواثيق والمعاهدات الدولية التي نؤكد التزامنا بها، وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة الذي شاركت مصر في صياغته خلال العمل المستمر والجهد المخلص سعيا إلى تسوية المشاكل ومعالجة جذورها دون الإخلال بمبادئ القانون ولا بالقيمالثابتة التي ينذر التفريط فيها بعواقب وخيمة للمجتمع الدولي إن لم ينتبه إلى ذلك العقلاء والمخلصون في هذا ا لعالم.

إن أولى القضايا التي ينبغي أن يشترك العالم في بذل كل جهد ممكن لتسويتها على أسس العدالة والكرامة هي القضية الفلسطينية. إن عقودا طويلة مضت منذ أن عبّر الشعب الفلسطيني عن عزمه استعادة كل حقوقه وبناء دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف. وعلى الرغم من جهاد هذا الشعب المتواصل وتبنيه لجميع الأساليب المشروعة

للحصول على حقوقه وقبول ممثليه بقرارات الشرعية الدولية بوصفها أساسا لحل جميع مشاكله، تظل هذه الشرعية الدولية والقرارات الأممية، بكل أسف، عاجزة حتى اليوم عن تحقيق آمال وتطلعات شعب فلسطين. وتظل كل هذه القرارات بعيدة عن التنفيذ.

إن ثمار الحرية والكرامة لا ينبغي أن تكون بعيدة عن شعب فلسطين الشقيق. وإنه من المشين أن يقبل العالم الحر استمرار طرف في المجتمع الدولي في إنكار حقوق أمة تتوق إلى الاستقلال على مدى عقود، مهما كانت المبررات. ومن المشين أيضا أن يستمر الاستيطان في أراضي الشعب الفلسطيني، وأن تستمر المماطلة في تنفيذ قرارات الشرعية الدولية.

إنني ومن منطلق الدفاع عن الحق والحرية والكرامة الإنسانية، ومن منطلق واجبي نحو الأشقاء في فلسطين، أضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته التي تحتم تحقيق السلام العادل والشامل، وإنهاء جميع مظاهر احتلال الأراضي العربية، وتطبيق القرارات الدولية ذات الصلة. وأدعو إلى ضرورة التحرك بشكل جاد ومن الآن لوضع حد للاحتلال وللاستيطان ولتغيير معالم القدس المحتلة.

وأدعو إلى سلام يؤسس دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، و يحقق أمنا واستقرارا طال انتظاره لجميع شعوب المنطقة. ومن ذات المنطلق نؤكد دعم مصر لأي تحرك فلسطيني في الأمم المتحدة.

وأدعوكم جميعا كما أيدتم ثورات الشعوب العربية، إلى دعم أبناء فلسطين للحصول على الحقوق الكاملة المشروعة لشعب يناضل ويجاهد لنيل حريته وبناء دولته المستقلة الفلسطينية غير القابلة للتصرف.

ونحن عازمون على مواصلة العمل إلى جانب الشعب الفلسطيني لينال كل حقوقه بإرادته الحرة لكل أبنائه وفصائله.

ولا بد ونحن نتكلم في هذا المحفل الدولي، أن نتناول القضية التي باتت تؤرق العالم كله ألا وهي نزيف ا لدم والمأساة الإنسانية في سوريا. إن نزيف الدم الذي ينبغي أن يتوقف فورا هو شاغلنا الأول. إن الدماء التي تسيل على أرض سوريا الحبيبة أثمن من أن تهدر هكذا ليل نهار. إن الشعب السوري العزيز على قلب كل مصري ومصرية يستحق أن يتطلع إلى مستقبل تتحقق له فيه الحرية والكرامة. وقد كان هذا جوهر التحرك الذي بادرتُ باقتراحه في مكة المكرمة خلال شهر رمضان الماضي، وأكدتُ عليه في مناسبات لاحقة، درءا للأسوأ وتفاديا لاستمرار معاناة شعب سوريا وتحوّل الصراع إلى حرب أهلية – لا قدّر الله – شاملة يتطاير شررها إلى ما يتعدى سوريا ودول الجوار المباشر.

وقد شرعت مصر بالفعل، مع الدول الثلاث الأخرى المعنية بمبادرة تهدف إلى عقد لقاءات أظهرت وجود العديد من القواسم المشتركة. وسنستمر في العمل لوضع حد لمعاناة شعب سوريا وإتاحة الفرصة كي يختار بإرادته الحرة.

وبعد أن ينتهي هذا النظام الذي يقتل شعبه ليل نهار، سيختار الشعب السوري بإرادته الحرة نظاما للحكم يعبّر عنه ويضع بلاده في مكانها بمصاف الدول الديمقراطية، لتستأنف إسهامها في مسيرة العمل العربي المشترك، ودورها الإقليمي والدولي على أسس شرعية قوية.

وأود أن أؤكد هنا أن هذه المبادرة ليست مغلقة على أطرافها، بل هي مفتوحة أمام كل من يريد أن يسهم إيجابيا في حل الأزمة في سوريا. وهذه الأزمة كلنا مسؤولون عنها.

هذه المعاناة، لا بد أن نتحرك جميعا في كل العالم لوقف هذه المأساة. إنها مأساة هذا العصر، وواجبنا أن نوقف المأساة. إن مصر ملتزمة بمواصلة ما بدأته من جهد صادق لإنهاء هذه المأساة الدائرة على أرض سوريا في إطار عربي وإقليمي ودولي. وهو إطار يحافظ على وحدة تراب هذا البلد الشقيق، ويضم

جميع أطياف الشعب السوري دون تفرقة على أساس عرقي أو ديني أو طائفي، ويجنب سوريا خطر التدخل العسكري الأجنبي الذي نعارضه طبعا. كما أننا ملتزمون بدعم مهمة السيد الأخضر الإبراهيمي، المبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية،وباستكمال الجهد الجاري لتوحيد صفوف المعارضة السورية وتشجيعها على طرح رؤية موحدة وشاملة لعملية الانتقال الديمقراطي المنظم للسلطة بشكل يضمن حقوق جميع مكوّنات الشعب السوري، ويحفظ لكل مكون مكانا أساسيا في سوريا الجديدة، بعد مصر الجديدة.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أؤكد أن مصر ستعمل مع أشقائها العربكي تحتل هذه الأمة مكانتها اللائقة في العالم. وتمثل هذه الأمة مكوّنا لا ينفصم عن رؤيتها لأمنها القومي للوطن الكبير الذي يمتد من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي، وتمثل مجالا رحبا للتعاون والتفاعل البنّاء مع كل دول العالم.

إن مصر تنظر إلى الإسهام البالغ الأهمية الذي تمثله الأمة العربية ضمن المحيط الإسلامي كضرورة للارتقاء بالعمل المشترك ضمن منظمة التعاون الإسلامي. وسوف تعمل مصر على أن تكون القمة الإسلامية التي ستعقد على أرضها في مطلع العام القادم، منطلقالتعزيز التفاهم بين الدول الإسلامية وباقي دول العالم، ولتطوير وتفعيل مبادئ الحوار بين الحضارات ولإزالة مباعث سوء الفهم التي يجد منهادعاة التطرف على الجانبين منفذا للإيحاء بهوة خلاف واسعة غير موجودة أصلا لتحقيق مآرب سياسية لا تمتُّ بصلة للمقاصد السامية للأديان أو القيم أو الأخلاق الإسلامية.

يحتاج أشقاؤنا في السودان إلى الدعم اليوم، أكثر من أي وقت مضى، هذا البلد الذي يسعى إلى تحقيق الاستقراروالتنمية ويعمل على بناء علاقات صحية نموذجية مع جنوب السودان، هذه الدولة الوليدة التي أقدر أنها مؤهلة —إلى جانب السودان الشقيق – لأن تكون مركزا للتعاون بين العالم العربي وامتداده الأفريقي. لقد قدم السودان تضحيات كبيرة بحثا عن السلام والاستقرار، والتزم بتنفيذ اتفاق السلام الشامل و كان أول من اعترف بدولة جنوب السودان. إلا أنني أقول وبصراحة إن هذا البلد لم يتلق الدعم الذي يستحق، وإن الوقت قد حان لكي تتضافر الجهود الدولية على مآزرته والعمل على تقريب وجهات النظر بينه وبين دولة جنوب السودان لحل القضايا العالقةبينهما.

إن عبور شعب الصومال الشقيق للمرحلة الانتقالية الصعبة بانتخاب السيد حسن شيخ محمود رئيسا للجمهورية، لهو علامة إيجابية نحو التوحد والاستقرار. وإنني أدعو الأمم المتحدة إلى مواصلة دعم جهود الحكومة الصومالية في مواجهة من يعمل لإفشال الجهود المبذولة لتحقيق الاستقراروإعادة بناء مؤسسات الدولة وتحقيق تطلعات الشعب الصومالي لغد أفضل.

وتتصل مبادئ العدل والحق أيضا بتحقيق الأمن والاستقرار في العالم، وفي قلبه منطقة الشرق الأوسط. فعلى مدى سنوات طوال سعى البعض إلى إقامة الاستقرار على أسس واهية من القمع والطغيان وزيّن البعض – للأسف – لهؤلاء سوء أعمالهم. أما وقد استردت شعوب المنطقة حريتها فإنها لن تسمح ولن تتسامح مع غبن حقوقها سواء من قادتها أم من الخارج.

إن إرادة الشعوب في منطقتنا لم تعد تتقبل استمرار أي دولة خارج معاهدة منع الانتشار النووي ولا عدم تطبيق نظام الضمانات على منشآتها النووية، خصوصا لواقترن هذا بسياسات غير مسؤولة، وتهديدات تلقى جزافا. إن قبول المجتمع الدولي بمبدأ الاستباق أو محاولة إضفاء الشرعية عليه أمر خطير في حد ذاته، ولا بد من مواجهته بحسم حتى لا يسود قانون الغاب.

ووعيا من مصر بالتهديد الذي يمثله الوضع القائم لاستقرار هذه المنطقة الهامة بما تحويه من مصادر طبيعية وممرات تجارية، فإننا نؤكد ضرورة تعبئة الجهود الدولية لعقد المؤتمر الخاص بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل في موعده قبل نهاية العام الجاري ٢٠١٢ وبمشاركة كل الأطراف المعنية دون استثناء. وأقولهابوضوح: لا بديل عنالتخلص الكامل من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل. ولكننا نؤكد في نفس الوقت حق جميع دول العالم ودول المنطقة، ومنها مصر بالطبع، في الاستخدامالسلمي للطاقة النووية ضمن إطار معاهدة منع الانتشار النووي وضرورة التزام كل هذه الدول بتعهداتها وتوفير الضمانات اللازمة لدول الإقليم لإزالة أية شكوك بشأن برامجها السلمية.

وتمتد مفاهيم الحق والعدل والكرامة من منظورنا، لتشمل الأطر التي تحكم العلاقات الدولية.

مما لا شك فيه أن أبسط مراجعة لمسيرة هذه العلاقات الدولية ستظهر مقدار الظلم الواقع على قارة أفريقيا. وأعتقد أنني لست بحاجة إلى تعداد التعهدات السابقة التي شهدتها هذه القاعة للارتقاء بمعدلات التنمية والنمو في أفريقيا من خلال المساعدات والاستثمار. إن على العالم مسؤولية دعم جهود أفريقيا بما يتعدى الوعود والأمنيات، وأن يقدم العون اللازم لها لاسترداد ثرواتها المنهوبة خلال حقب متعاقبة وآخرها عندما تصور البعض أن دعم أنظمة جائرة سيساعد في تحقيق استقرار زائف يضمن مصالحه، فيما كانت هذه الأنظمة تبذر الفساد وتهرب الثروات إلى خارج الأوطان.

إنني أدرك أن تحقيق الأهداف المبتغاه لا يتم إلا من خلال مشاركة أبناء القارة أنفسهم، وتحملهم لمسؤولياتهم، وهو أمر لا شك أننا جميعاً، كأفارقة، مستعدون له، سعياً إلى مستقبل أفضل. إن علينا اليوم، كأفارقة، أن نحقق لقارتنا مجموعة من الأهداف الطموحة التي تثبت أقدام أبناء القارة على طريق التنمية المستدامة، وتحقق تطلعاتهم نحو مستقبل أفضل ومشاركة حقيقية للقارة في النظام الدولي. وأؤكد أن مصر مستمرة في العمل مع أشقائها في أفريقيا، وهي على استعداد للتعاون مع أي طرف داخل القارة أو خارجها لرفع مستوى المعيشة في أفريقيا من خلال تبادل الخبرات والتجارب الناجحة.

إننا ننظر إلى الوضع الحالي للنظام الدولي، ونؤكد ضرورة العمل بشكل جاد لإصلاحه تأسيساً على نفس المبادئ لتجديد شرعيته، والمحافظة على مصداقيته. هذا مطلب مشروع لشعوب وأمم تعبر عن نفسها وتسعى للمشاركة في صياغة عالم جديد وغد أفضل لأبنائها.

إن تفعيل دور الجمعية العامة، باعتبارها المحفل الديمقراطي الذي يعبر عن جميع الدول الأعضاء، وإصلاح مجلس الأمن، الذي ما زال يمثل صيغة تم التوصل إليها في حقبة مغايرة لواقع عالمنا المعاصر، يجب أن يكونا – الجمعية العامة ومجلس الأمن – على قمة الأولويات، يجب أن يكون إصلاحهما على قمة الأولويات التي ينبغي أن نعالجها الجدية اللازمة.

ولا يفوتني في هذا المقام تأكيد ضرورة إيلاء الأمم المتحدة اهتماماً خاصاً لدعم قضايا المرأة والشباب. وقد اقترحت خلال قمة حركة عدم الانحياز في طهران دراسة مبادرة جديدة لإنشاء جهاز تابع للأمم المتحدة يخصصلموضوعات الشباب ويهتم بقضايا التعليم والتدريب والتشغيل وتعزيز مشاركتهم في الحياة السياسية لتعزيز قدرة الأجيال القادمة على تحقيق طموحاتها.

تؤكد مصر أن النظام الدولي لن يستقيم طالما بقيت الازدواجية في المعايير، ونتوقع من الآخرين، مثلما يتوقعون منا، احترام خصوصياتنا الثقافية، ومرجعياتنا الدينية، وعدم السعي إلى فرض مفاهيم أو ثقافات لا نتفق معها، أو تسييس قضايا بعينها وتوظيفها للتدخل في شؤون الغير.

إن ما يتعرض له المسلمون والمهاجرون منها في بعض البلدان في مناطق العالم من تمييز وانتهاك لحقوقهم الأساسية، وحملات ضاربة للنيل من مقدساتهم، أمر غير مقبول. هذا أمر غير مقبول. ما وقع من تصرفات من بعض الأفراد، ومن إساءة لرسول الإسلام، محمد صلى الله عليه وسلم، نرفضه، ولا نقبله، ونعادي من يفعله، ولا نسمح لأحد أبداً أن يقول بذلك بقول أو فعل. إن ذلك يتعارض مع أبسط مبادئ ميثاق المنظمة، التي نجتمع في ظلها اليوم، حتى أضحى الآن، مع كل أسف، ظاهرة لها عنوان: كراهية الإسلامية (أسلاموفوبيا).

إن علينا جميعاً أن نتكاتف في التصدي لتلك الأفكار الرجعية التي تقف حائلاً أمام تشييد أواصر التعاون بيننا. إن علينا التحرك سوياً في مواجهة التطرف اولتمييز، في مواجهة الحض على كراهية الغير على أساس الدين أو العرق. إن على الجمعية العامة، وكذلك على مجلس الأمن، مسؤولية رئيسية في التصدي لهذه الظاهرة التي أصبحت لها تداعيات تؤثر بوضوح على السلم والأمن الدوليين.

إن الأعمال التي أشرت إليها، الأعمال المسيئة التي نشرت مؤخراً في حملة منظمة للمساس بمقدسات المسلمين أمر مرفوض، ويجب علينا، ونحن مجتمعون في هذا المحفل الدولي، أن نتدارس كيف نستطيع جميعاً أن نحمي العالم من زعزعة أمنه واستقراره.

إن مصر تحترم حرية التعبير، حرية التعبير التي لا تستغل في التحريض على الكراهية ضد أحد، وليس حرية التعبير التي تسعى إلى استهداف دين أو ثقافة بعينها، حرية التعبير التي تتصدى للتطرف والعنف، وليس حرية التعبير التي ترسخ الجهل والاستخفاف بالغير. لكننا، في نفس الوقت،كما أعلنا وأكدنا، نقف بحزم ضد اللجوء إلى استخدام العنف في التعبير عن رفض تلك السفاهات.

قبل أن أنهي كلمتي، أشير إلى أن تفاقم الأزمات المالية والاقتصادية مؤخراً يجب أن يدفعنا إلى مراجعة أسلوباتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية التي تؤثر على مصائر شعوب لا تشترك في إعدادها، لكنها، مع كل أسف، أول من يتحمل تبعاتها السلبية على النمو فيها، وعلى التجارة، وعلى البيئة، وعلى أوضاعها الاجتماعية، نتيجة تطبيق ممارسات مجحفة في التجارة الدولية، وفرض شروط باهظة لنقل التكنولوجيا وللحصول على التمويل اللازم للتنمية.

هناك حاجة ملحة لحوكمة اقتصادية دولية جديدة محورها الشعوب وأساسها توثيق التعاون بين شركاء التنمية على أساس تكامل المصالح والمنفعة المتبادلة.

طرحت عليكم رؤيتي لما يجول في عقول أبناء مصر، وسعيت لأطرح بإيجاز رؤية مصر، شبابها رجالها نسائها، المسلمين وغير المسلمين في مصر جميعاً، هذه رؤيتهم لأهم قضايا الشرق الأوسط وأفريقيا والعالم. وإنني لعلى ثقة في قدرة الأمم المتحدة على القيام بدورها في التعامل الفعال مع مختلف القضايا والتحديات الإقليمية والعالمية من خلال الحوار والتفاهم والتعاون وفق مبادئ القانون الدولي.

إن مصر الثورة لن تألو جهداً في التواصل بكل إخلاص مع جميع أعضاء المنظمة، وستظل دائماً في طليعة الجهود الدولية لتحقيق الحرية والعدالة والكرامة، والعدالة الاجتماعية لجميع الشعوب، والأمن كذلك والاستقرار لدولنا جميعاً.

أنظر إلى الأمام بتفاؤل كبير، وأرى السلام الذي ندعو إليه وهو يعم هذا العالم، السلام القائم على العدل، السلام الذي يعطي الجميع حقوقهم كاملة، السلام الذي لا يميز بين أحد، بين إنسان وإنسان، لأي سبب، ولن يكون هذا السلام إلا إذا تعاونا جميعاً، إلا إذا أدركنا جميعاً أننا متساوون، وأننا نشترك في الكثير من الآمال والطموحات. السلام الذي جئت برسالة إليكم به هو سلام الحق والعدل، والاستقرار والتنمية،

وتبادل المنافع والمصالح، والحب والاحترام المتبادل، ولا أظن ذلك صعباً علينا جميعاً إذا ما امتدت الأيادي بالتعاون، بالنية الخالصة، وبالأعمال الصالحة، والله يسمع ويرى، وكلنا أمل، وكلي أمل في مستقبل أفضل لهذا العالم الذي أرجو له كل الخير.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية أود أن أشكر رئيس جمهورية مصر العربية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب فخامة الرئيس محمد مرسي، رئيس جمهورية مصر العربية، إلى خارج قاعة الجمعية.

خطاب فخامة السيد فيليبي كالديرون هينوخوسا، رئيس الولايات المكسيكية المتحدة

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامةالسيد فيليبي كالديرون هينوخوسا رئيس الولايات المكسيكية.

اصطحب فخامة السيد فيليبي كالديرون هينوخوسا، رئيس الولايات المكسيكية،إلى داخلقاعة الجمعية.

الرئيس بالنيابة: بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فيليبي كالديرون هينوخوسا، رئيس الولايات المتحدة المكسيكية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كالديرون هينوخوسا (تكلم بالإسبانية):ظلت المكسيك على الدوام، بحكم قناعاتها التاريخية، حليفاً إستراتيجيا للأمم المتحدة. وبصفتنا أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، فإننا نتشاطر تماما مبادئها الأساسية.

هذه آخر دورةللجمعية العامة أحضرها بصفتي رئيسًا للمكسيك. على مدى السنوات الست الماضية، شارك بلدي في الكثير من المحافل المختلفة بهدف تمهيد الطريق لمبادرات الأمم المتحدة. وقد سعينا لنجعل منها الهيئة الرئيسية للحوار والسلام والأمن، وسيادة القانون، بما في ذلك، على وجه الخصوص، الممارسة الفعالة للقانون الدولي.

يواجه العالم اليوم تحديات تهدد وجود الجنس البشري نفسه وقدرته على البقاء. أول تلك التحديات حالة الطوارئ الاقتصادية الراهنة والحاجة الملحة لتعزيز التجارة والنمو العالميين مع خلق فرص قوية للتوظيف. لقد أغرقت تلك المشكلة شعوباً بأكملها في خضم الأزمة وحالت دون أن تتغلب الدول النامية على النكسات فيما يتعلق بالفقر والجهل والتهميش.

عندما أصبحت المكسيك رئيساً لمجموعة العشرين في ٢٠١٢، كانت مهمتنا واضحة: التوفيق بين المصالح التي تبدو متضاربة بين الدول النامية والدول المتقدمة النمو. لم يعد خافيا أننا لم نتمكن خلال الاجتماع السابق لمجموعة العشرين في مدينة كان من إحراز التقدم الذي كنا نأمله نحو اعتماد تدابير للنهوض بالاقتصاد العالمي. لذلك السبب، جعلت الحكومة المكسيكية من أولوياتها بناء توافق أوسع في الآراء. قمنا بإشراك أكبر عدد ممكن من البلدان في العملية، إلى جانب ممثلين لأوسع نطاق ممكن من القطاعات، بما في ذلك النقابات، وأصحاب الأعمال الحرة، ومنظمات المجتمع المدني،والشباب، وعرضنا مقترحاتهم في الجلسة العامة لمجموعة العشرين.

وعقدنا العديد من الاجتماعات الوزارية التحضيرية على مدى شهور عديدة، وتمكنا من التقريب ما بين المواقف التي تبدو متباينة. لقد كان ذلك العمل حاسما في ضمان أن يحقق مؤتمر قمة مجموعة العشرين في لوس كابوس في حزيران/يونيو الماضي تقدما كبيرا. وفي حين أن من الصحيح أنه قبل أشهرٍ من ذلك الوقت كانت هناك شكوك حول جدوى اليورو كعملة وحيدة للعديد من البلدان الأوروبية، فقد وطد الاجتماع الذي عقد في لوس كابوس التزام المجموعة ليس

فقط بتلك العملة كوحدة نقدية بل أيضا بالوحدة المالية والضريبية والسياسية في منطقة اليورو.

وقد أعرب عن التزامات المؤسسات المالية الدولية بقدر أكبر من التفصيل وجرى توسيع نطاقها، وبوجه خاص التزامات المؤسسات الأوروبية، ولكن أيضا التزامات صندوق النقد الدولي.

ومن أهم الإنجازات المتفق عليها في مؤتمر قمة مجموعة العشرين في لوس كابوس، أود أن أذكر خطة العمل الطويلة الأجل التي تعتزم معالجة الحالة الاقتصادية الراهنة فضلا عن التحرك قدما للأمام صوب التعافي الاقتصادي الكامل والدائم الذي نصبو جميعا إليه. ومن الأهمية بمكان أيضا أننا اتفقنا على تقديم أكبر مساهمة في موارد صندوق النقد الدولي في تاريخ المنظمة. فتم الالتزام بما يتجاوز ٤٥٠ تريليوندولار، وهذا المبلغ متاح لمساعدة البلدان النامية أو البلدان المتقدمة نموا التي تواجه حالة مالية حادة نتيجة للأزمة الاقتصادية الراهنة.

وصحيح أن المشاكل المالية في بعض البلدان الأوروبية مستمرة. وأن تلك مشاكل سوف تستغرق وقتا طويلا للتعافي منها. إلا أنه، من وجهة نظرنا، توجد الآن إمكانية أكبر للحل مما كان موجودا قبل اجتماع مجموعة العشرين. فقد كان الالتزام من جانب بلدان مجموعة العشرين عنصرا قيّما، لدرجة أن الاقتصاد العالمي اليوم أخذ في إظهار علامات أكثر إيذانا بالتعافي في المدى المتوسطمما رأيناه قبل عام مضى أو أكثر قليلا. ولهذا السبب أرى أننا قد بدأنا نرى نقطة تحول فيما يتعلق بالاحتمالات الاقتصادية. ويجب أن نسهم جميعا في ضمان حدوث التعافي بالفعل من خلال تنفيذ الالتزامات المتعهد بها. ولا ينبغي أن يعوقنا ذلك عن بذل المزيد من الجهود بل على العكس من ذلك، يجب علينا أن نسرع الخطى في جهودنا لكي نجتاز الأزمة العالمية مرة واحدة وبصفة نهائية ونعزّز التنمية في مجتمعاتنا.

وأود أن أشدد على أن مؤتمر قمة لوس كابوس لم ينظر فقط إلى الأزمة الدولية، وليس إلى أوروبا وحدها بالتأكيد. فقد تناولنا أيضا مواضيع عاجلة وهامة متنوعة. أردنا أن نكفل استعادة البلدان لنموها من خلال الأخذ بنهج مستدام. وأدرجنا عدة بنود أخرى بالغة الأهمية في جدول الأعمال، ومن بينها النمو الأخضر —الذي سأشير إليه لاحقا – والأمن الغذائي لشعوبنا والإدماج المالي لأشد الفئات فقرا.

وفي هذا الصدد، لا يتمتع ما يقرب من ٣ بلايين من البالغين في العالم بسبل الحصول على الخدمات المالية. وهذا عائق واضح دون تحقيق العدالة، ولكنه أيضا عائق لكفاءة اقتصاداتنا ونموها. ولهذا السبب قمنا في المكسيك بتوسيع إمكانيات حصول السكان على الخدمات المالية. فاليوم، تعرض المصارف شروطا مبسطة لفتح الحسابات. ونعمل على إنشاء مصرف جديد تماما يعمل من خلال استخدام الهواتف المحمولة، التي يملكها ٨٠ في المائة من السكان. ونقدم الخدمات المالية في أبعد الأماكن من خلال الوسطاء المصرفيين.

ولم تقتصر حكومتي على استحداث برامج لتعزيز العدالة ومكافحة الفقر، ولكن أغلب الدعم الذي نقدمه لأفقر قطاعات السكان اليوم يتم من خلال جهد للإدماج المالي. وبرنامجنا لإتاحة الفرص هو برنامج للمعاملات المالية المبتكرة لخدمة ٦,٥ ملايين أسرة، أو ما يزيد على ربع مجموع السكان في المكسيك، بما في ذلك أفقر الأسر. فهم يتلقون الدعم الاقتصادي الشهري لشراء الأغذية وتغطية الاحتياجات الأساسية بينما تصطحب الأمهات أطفالهن إلى المدرسة وإلى الطبيب، وتلك من أفضل الطرق لكسر حلقة الفقر على نحو هيكلي. ويقدم هذا الدعم عن طريق بطاقات خصم متصلة بحساب الفرد المصرفي، الذي ربما لم تحصل عليه تلك الأسر الفقيرة البالغ عددها ٦,٥ ملايين أسرة من قبل في أي وقت.

وكان الأمن الغذائي من المواضيع الأخرى التي تدارسناها في مؤتمر قمة مجموعة العشرين. وتفسر الزيادة في أسعار الأغذية حول العالم إلى حد كبير السبب، إلى جانب الأسباب السياسية التي قد توجد في أي دولة، في خروج الأشخاص إلى الشوارع في شمال أفريقيا وأجزاء أخرى كثيرة من العالم، منذ سنة ٢٠١٠ حتى الوقت الحالي. ذلك أنه إذا خصصت أشد الأسر فقرا نصف دخلها لشراء الأغذية ثم ارتفع سعر الأغذية بنسبة ١٠ أو ٢٠ في المائة، فنحن نتحدث عن إفقار عالمي صافٍ يتعدّى تلك النسب. وما نقوله هو أن إحدى أكثر المشاكلمأساوية في الحرب على الفقر تمنع حدوث هذه الارتفاعات فيالأسعار. ونقول إن الحيلولة دون حدوث هذه الطفرات الكبيرة في أسعار الأغذية العالمية هي من أشد المشاكل إيلاما في الحرب على الفقر.

ومن الوجهة العملية، توصلنا إلى اتفاقات للعمل على زيادة الاستثمار في التكنولوجيا وزيادة الاستثمار العام والخاص في الزراعة، لكي يمكننا بنفس الموارد ونفس الأراضي والمياه، أن ننتج المزيد من الأغذية بنوعيات أفضل على الصعيد العالمي. وقد قامت المكسيك بدور نشط في الثورة الخضراء في بداية السبعينات. والآن يلزمنا ثورة خضراء أخرى لإنتاج الغذاء. وتريد المكسيك أن تكون مشاركا نشطا في التحويل المرجو للتكنولوجيا والسياسات العامة والتعاون المالي الذي يمكن أن يوفر الغذاء لأشد الناس فقرا في العالم. وقد بيّنا، في مؤتمر قمة العشرين، أن من الممكن إيجاد حل للمشاكل العاجلة والآنية، فضلا عن حلول للمشاكل طويلة الأجل.

التحدي الثاني من الأربعة التي أود أن أذكرها اليوم له صلة بالأهداف الإنمائية للألفية، التي أحسنت الأمم المتحدة كثيرا بتحديدها. ومن الواضح جدا أنها تختزل تطلعات جميع شعوبنا إلى التنمية المتوائمة والإنسانية والمستدامة. وقد أحرز بلدي، بالرغم من الارتفاع غير المتوقع في أسعار الأغذية العالمية ومن أسوأ أزمة اقتصادية عالمية في ذاكرة الأحياء، تقدما فعليا في بلوغ تلك الأهداف. وأود أن أؤكد أن المكسيك قريبة جدا من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقبل ثلاث سنوات من الموعد المحدد، حققنا واحدا من أعظم الآمال لدى أي دولة، سواء متقدمة أو نامية، وهو تعميم التغطية الصحية للجميع. فماذا يعني هذا؟ يعني أن لدينا اليوم في المكسيك أطباء وطب وعلاج ومستشفيات لكل مكسيكي يحتاج إليه، رجلا كان أو امرأة. وسيتيح لنا ذلك أن نمتثل للالتزامات المقطوعة في مجال الحد من وفيات الأمهات والأطفال. ونعكف كذلك بهمة على التصدي لمشاكل من قبيل فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز. فنحن في المكسيك نقدم الرعاية الطبية المجانية والعقاقير المضادة للفيروسات الرجعية بالمجان لجميع مرضى فيروس نقس المناعة المكتسب/الإيدز، مسهمين بذلك في التغلب على ذلك التحدي العالمي الخطير.

علاوة على ذلك، لم نحقق تعميم التغطية الصحية للجميع فحسب، وإنما وفرنا أيضا التغطية للجميع فيما يتعلق بالتعليم الابتدائي.فلكل ولد وبنت في سن الالتحاق بالمدرسة – بين ٥ سنوات و١٣ سنة من العمر – مكان اليوم في مدرسة عامة مجانية. كما أغلقنا الفجوة بين الرجال والنساء لكي يشاركوا على قدم المساواة في التعليم الأساسي على جميع المستويات تقريبا.

لقد حققنا تقدما هاما. بنينا ما يزيد على ١ ٢٠٠ مستشفى ومستوصف جديد في ٦ سنوات وأنشأنا ١٤٠ جامعة. وتلك جامعات عامة مجانية جديدة، ندرب فيها كل عام ٠٠٠ ١١٣ مهندس يقومون أيضا، إلى جانب تحسين قدرتهم على الكسب، بإحداث ثورة في قدرة الصناعة المكسيكية على المنافسة.

وحققنا أيضا تقدما يتجاوز الأهداف المتفق عليها من حيث إمكانيات الحصول على مياه الشرب وتكنولوجيات

المعلومات والإسكان اللائق. إذ يقدَّم ما يقرب من ٦٥٠ ٠٠٠ ائتمان عقاري لعدد مماثل من المنازل في بلدنا في كل عام، وخاصة للعمال الذين يكسبون أقل من ٢٠ دولارا في اليوم. وتضعنا تلك الإنجازات كلها على المسار الصحيح إلى الامتثال لأحد الأهداف الإنمائية للألفية في حدود الإطار الزمني المحدد.

وعلى الصعيد العالمي، تدرك المكسيك أن التقدم متفاوت، ولكن ذلك لا ينبغي أن يشكل سببا للتخلي عن جهودنا. فيجب أن نعزز التقدم الذي نحرزه وأن نكفل استمراره.

ولهذا السبب تقترح المكسيك أن نتحرك صوب وضع جيل ثان من الأهداف الإنمائية للألفية يكون عالميا وقابلا للقياس ومتوائما مع الواقع الوطني المتميز في مجالات من قبيل العدالة الجنسانية والحماية البيئية والنمو الأخضر والتعليم والغذاء وإمكانية الحصول على المياه والحوكمة الديمقراطية الدولية. وينبغي أن يشكل ذلك جزءا رئيسيا من جدول أعمال التنمية لعام ٢٠١٥.

التحدي الثالث هو المتعلق بتغير المناخ. ويمكن أن يكون تأثيره باقيا غير قابل للإزالة، سواء بالنسبة للمجتمعات أو من حيث الموارد الوطنية. وأعلم أنه يوجد، في جميع البلدان الممثلة هنا، حاليا إما جفاف غير مسبوق أو فيضانات غير مسبوقة. وهنا في منهاتن، قبل أقل من سنتين، هب إعصار على الشارع الخامس للمرة الأولى في التاريخ. وحدثت أيضا زوابع في مين وماساتشوسيتس. ويؤثر تغير المناخ على جميع الدول. فهذا تحد يهدد بأن يقهر الجنس البشري. وما لم نتصد له اليوم، ستكون تكلفة التعامل مع عواقبه لكل بلد على حدة أعظم بكثير.

وتسعى المكسيك لإشراك جميع قدراتها في غرس شعور بالمسؤولية عندما يتعلق الأمر بمكافحة الاحترار العالمي. ولهذا السبب وضعنا برنامج أحاديا خاصا لمكافحته. فنحن ملتزمون بالحد من انبعاثات ثاني أكسيدالكربون السنوية لدينا بمقدار ٥٠ طنا هذا العام. وقد قطعنا ذلك الالتزام في عام ٢٠٠٨، ونحن في سبيلنا للوفاء به: وبحلول نهاية العام سنكون قد وصلنا إلى هدفنا.

ونحن أيضا أول بلد يقدم إفادة وطنية في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. لقد قدمنا أربع إفادات حتى الآن، واليوم سأوصل إفادة المكسيك الخامسة في هذا الصدد. وسأبلغ عن الكيفية التي امتثلنا بها لالتزاماتنا، وأصور كيف استطعنا أن نفصل النمو الاقتصادي للمكسيك عن انبعاثات غاز الدفيئة فيها. ففي العقدين الماضيين، زادت انبعاثاتنا بمعدل يقل بنسبة ٤٠ في المائة عن معدل نمونا الاقتصادي.

ونحن نفعل ذلك لكي نتحدى فكرة خاطئة سمعناها تتردد هنا في الأمم المتحدة وفي جميع المنتديات الاقتصادية حول العالم. والفكرة على ما يبدو هي أننا إما أن ننمو أو أن نتصدى لتغير المناخ، فإما أن نضع حدا للفقر أو نضع حدا للاحترار العالمي. وقد يبدو أنه لا يمكننا أن نفعل كلا الأمرين في الوقت ذاته، ولكنني هنا لأقول لكم إننا نستطيع ذلك. بل وأقول إنه ينبغي لنا أن نفعل. فعلينا أن نتغلب على الثنائية الكاذبة القائمة بين حماية البيئة وتعزيز النمو الاقتصادي، وبين مكافحة الفقر ومكافحة تغير المناخ.

إننا في المكسيك نفعل كلا الشيئين في الوقت نفسه. ومن خلال ProÁrbol، على سبيل المثال، وهو برنامج يدفع مقابلا للخدمات البيئية ولعله أكبر برنامج يفعل ذلك في العالم، ندفع للمجتمعات المحلية الفقيرة ومجتمعات السكان الأصليين الذين يعيشون في الغابات والأحراش ثمن المياه التي يعطونها لنا والأكسيجين الذي نستنشقه. ندفع لهم المقابل لكي لا يقطعوا الأشجار، ولكييستعيدوا أحواضهم المائية، ولكي تبقى هذه الخدمات البيئية من أجلنا. وبهذا البرنامج بينما نحن نعتني بغاباتنا، نقدم أيضا الدخل لأشد المجتمعات فقرا، للذين لم يصيبوا دخلا قط من قبل. وفي السنوات الست التي هي

عمر البرنامج، زرعنا ١,٣ بليون شجرة في بلدنا. وأشير إلى برنامج للأمم المتحدة منذ خمسة أعوام كان يرمي إلى زراعة ١ بليون شجرة على نطاق العالم. لقد شاركنا في ذلك البرنامج بحماس. وزرعنا ١,٣ بليون شجرة في ست سنوات وجعلنا ٣,٥ ملايين هكتار بمثابة مناطق طبيعية محمية.

ومن نتائج تلك العملية الواعدة أن المكسيك، وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة، قد خفضت معدل إزالة الغابات فيها من ٣٥٠ ٠٠٠ هكتار سنويا في فترة التسعينات إلى ١٥٠ ٠٠٠ هكتار في الفترة بين ٢٠٠٥ و٢٠١٠. وأثق في أننا سنكون قد خفضناه أكثر من ذلك بين العامين ٢٠١٠ و٢٠١٢. وأملنا ألا نبلغ معدلا قدره صفر في هذا العقد فحسب، بل أن نعكس الاتجاه إلى إزالة الغابات في أنحاء العالم.

وفيما يتعلق بهذا التحدي، كان من دواعي سرورنا أن ننظم، بالعمل مع الأمم المتحدة، المؤتمر السادس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في كانكون، بالمكسيك. ورغم كافة التوقعات، كان المؤتمر السادس عشر اجتماعا موفقا إلى حد بعيد. فقد توصلنا لأول مرة إلى اتفاق بشأن تطبيق جدول زمني لخفض الانبعاثات بسبب إزالة الغابات والتدهور، يطلق عليه المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، سيمكن البلدان النامية من المساهمة في خفض الانبعاثات مع حفظ الغابات والأدغال وزيادتها في الوقت ذاته.

إن أكبر ما لدى البلدان الفقيرة من ثروات يتمثل في رأسمالها الطبيعي، والبلدان النامية لا تلوث بصناعات لا تملكها. وأكبر الثروات تكمن في الغابات والأدغال، وتنتج انبعاثات الكربون عن إزالة الغابات. فإذا أعطيت البلدان النامية الدعم الذي تحتاج إليه لحفظ الغابات والأدغال، فسوف نسهم في الحد من انبعاثات الكربون ونساعد على زيادة دخل تلك المجتمعات. وعلى ذلك اتفقنا في كانكون، في المؤتمر السادس عشر للأطراف في الاتفاقية الإطارية.

ويشير ذلك النجاح أيضا إلى إمكانية أثيرت لأول مرة في سياق مكافحة الاحترار العالمي. فقد تمكنا من اجتياز الخلافات بين البلدان المتقدمة نموا والبلدان النامية. وتمكنا من أن ننحي جانبا اللعبة الشاذة المتمثلة في إلقاء كل منا اللوم على الآخر بالقول بأن الأثرياء ملومون لأنهم الذين يتسببون في التلوث، أو بأن الفقراء هم الملومون لأنهم الذين يطلقون انبعاثات غاز الدفيئة. فنحن جميعا مسؤولون في هذا الصدد، وعلينا جميعا أن نجد الحل. كلنا مسؤولون عن الكوكب الذي نتقاسمه، وهو لا يعترف بالحدود التي بيننا حين يتعلق الأمر بالبيئة.

وهذا هو السبب في أن مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة أتاح لنا أن نتوصل إلى اتفاقات معقولة في كانكون. فأنشأنا الصندوق الأخضر لمكافحة تغير المناخ، كما اقترحت المكسيك. وحددنا بتوافق الآراء عتبة واضحة وهي الزيادة بقدر لا يتجاوز درجتين في حرارة الكوكب في الأجل الطويل، والتزاما بالحد من الانبعاثات، وإطارا مؤسسيا للتكيف مع تغير المناخ، وآليات لتمويل التكنولوجيا ونقلها. وأحيت تلك الإنجازات تعددية الأطراف فيما يتعلق بتغير المناخ، بعد نجاح إعلان ومنهاج عمل ديربان لعام ٢٠١١.

أما التحدي الرابع – وأود أن أسترعي انتباه الجمعية بصفة خاصة إذ أتطرق إلى هذه المشكلة التي تسبب من الوفيات العنيفة في شتى أنحاء العالم أكثر من أي سبب آخر – فيتمثل في المشكلة التي تحصد أرواح الآلاف من الشباب، وخصوصاً في منطقتنا الحبيبة أمريكا اللاتينية والكاريبي. إنني أتكلم عن الجريمة المنظمة العابرة للحدود التي تنهي حياة الآلاف من الشباب وتشكل واحداً من أخطر التهديدات العالمية في عصرنا. فالمنظمات الإجرامية تشكل شبكات عاملة تغطي تدفقات غير مشروعة كبيرة لا من المخدرات فحسب،

بل من الأسلحة والأموال وحتى من البشر أيضاً، الأمر الذي لا يمكن قبوله. وهي تستخدم العنف للسيطرة على أسواقها وإمداداتها وعملائها، والاستيلاء على دخل مواطنين شرفاء في الأماكن التي تسيطر عليها. وبهذه الطريقة، تسعى تلك المنظمات إلى فرض سيطرتها على أقاليم بل وحكومات. وهي تتحدى قوة الدول ذاتها وتستغل الضعف المؤسسي أو الفساد السافر لفرض سيطرتها والإفلات من العقاب. وترسخ وجودها في المجتمعات وتخضع كل ما يمكنها الوصول إليه لسيطرتها. وتحصل على الأموال من أناس شرفاء لممارسة نشاطها. وتفرض حصصاً وإتاوات على الأعمال التجارية ورجال الأعمال وتسيطر على الأنشطة الإجرامية الأخرى، كالابتزاز والسرقة والخطف.

والجريمة المنظمة أحد أسباب الموت الرئيسية اليوم. وهي محرك أساسي للعنف، ومن واجب الأمم المتحدة مكافحتها. إنها واحدة من أخطر التهديدات التي تواجه الديمقراطية في القرن الحادي والعشرين.

وقد عانت المكسيك من عواقب تلك الآفة التي تمخضت عنها سنوات من التقاعس عن العمل في مواجهة الانتشار المنفلت لهذا النشاط الإجرامي. ولذلك، فإن حماية الأسر ومواطني المكسيك من هذا الإجرام لم تكن بالنسبة لحكومتي حتمية قانونية دستورية فحسب، بل كانت واجباً أخلاقياً وسياسياً أيضاً. لقد واجهنا بقوة وعزم وشجاعة هذا التهديد غير المقبول لشعبنا. وفعلنا ذلك انطلاقاً من اقتناعاً بأن واجبنا الأساسي كحكومة هو حماية الأُسر.

وفي نفس الوقت، شجعنا عملية تحول تاريخي بحق للمؤسسات المسؤولة عن إنفاذ القانون من خلال تطوير قدرات جديدة ومحَسَّنة للشرطة والجهاز القضائي سعياً إلى استتباب الأمن. ونحن نطالب بقدرات جديدة وأفضل حالاً لكي تواكب مهمة الدفاع عن الحرية والمشروعية. ومع ذلك، فإننا نأسف لأن جهودنا لا تجد صدى لها في كل البلدان التي كان عليها أن تحذو حذونا. وأود أن أعرب بكل صراحة عن أسفي أمام الجمعية لأن المؤتمر الدبلوماسي المعقود هنا في تموز/يوليه لم يتوصل إلى اتفاق لإقرار معاهدة بشأن تجارة الأسلحة. وكان يمكن لتلك المعاهدة أن ترسي الأساس للسيطرة على البيع غير المسؤول لأسلحة قوية لعصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

وخلال الأعوام الستة الماضية، قامت حكومة بلدي بتفكيك أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ قطعة سلاح كانت في أيدي مجرمين. ولذلك، تدعو المكسيك إلى معاهدة من شأنها أن تحد أو تحظر نقل الأسلحة التقليدية، أو تنظمه على الأقل، لأننا ندرك أن هناك خطراً – ونعرف أن هذا هو ما يحدث بالفعل – فتلك الأسلحة لا تصل إلى أيدي مواطنين أسوياء يريدون أن يدافعوا عن أنفسهم، بل إنها تسقط في أيدي مجرمين. وهذا هو سبب وجود تلك التجارة، أي ارتكاب انتهاكات مروعة لا مثيل لها للقانون الدولي ضد المواطنين.

والاتجار بالأسلحة ليس أكثر من جانب واحد من مشكلة معقدة للغاية. واليوم، لابد لنا أن نعترف بحقيقة لا سبيل إلى إنكارها، فالاستهلاك غير المشروع للمخدرات في العديد من البلدان النامية يقتل آلافاً من الشباب في بلدان الإنتاج والعبور، ويؤجج عنفاً لا تستحقه شعوبنا. ولم تحرز البلدان المستهلكة للمخدرات تقدماً، أو هي على الأقل لم تحرز تقدماً كبيراً، في تخفيض الاستهلاك. وهناك الكثير من العمل الي يتعين إنجازه في هذا الصدد، من حيث تخفيض الطلب ومنع الإدمان على السواء. ولابد من مضاعفة جهودنا لمعالجة هذه المشكلة المتعلقة بالصحة العامة من خلال سياسات وقائية، ومكافحة الإدمان وقيام وسائط الإعلام بحملات توعية كيما يفهم الشباب في جميع أنحاء العالم أن تعاطي المخدرات يمثل

عبودية القرن الحادي والعشرين. إنها سلسلة ثقيلة تخنق شبابنا حتى الموت.

وفضلاً عن ذلك، يجب ألا تغيب عن بالنا أيضاً أصول القوة الفائقة للمنظمات الإجرامية، من أين تأتي؟ إنها تأتي من الموارد الاقتصادية التي تقدر بمليارات الدولارات التي تمولها، والتي تتدفق بدورها من البلدان المستهلكة للمخدرات. وما لم نوقف طوفان الأموال التي ينفقها المستهلكون، ستستمر الجريمة المنظمة في تقويض السلام وتحدي مجتمعات وحكومات برمتها.

ولذلك، وفي هذا المحفل العالمي الرفيع الشأن، أود أن أقول بمنتهى الوضوح حان الوقت لكي تسأل البلدان المستهلكة للمخدرات نفسها، بأمانة وصدق، إن كانت لديها الإرادة وعندها القدرة على تخفيض استهلاك المخدرات بصورة كبيرة وحقيقية. فإن لم يكن في مقدورها ذلك، يتعين عليها أن تتخذ خطوات حاسمة وعاجلة للحد على الأقل من التدفقات غير العادية للأموال التي تنتهي في أيدي منظمات إجرامية.

إنني أعرف أن النهج المعتمد حتى الآن يتصف بحسن النية، ويسعى إلى إبعاد المخدرات عن متناول الشباب من خلال مواصلة المعركة ضد الاتجار بالمخدرات بالسبل القانونية. غير أن هذا النهج ينطوي على مشكلة أساسية، إذ أنه يغذي السوق السوداء. فالمكاسب الهائلة التي تتحقق من خلال تلك السوق نتيجة للحظر تغذي بدورها طموحات أكبر لدى المجرمين وتزيد من التدفق الهائل للموارد التي تحصل عليها منظماتهم. وذلك يسمح لهم بإنشاء شبكات قوية ويعطيهم قدرة تكاد تكون غير محدودة على الإفساد. فبوسعهم شراء حكومات برمتها وقوات شرطة بكاملها، وترك مجتمعات عُزّل وأسر غير قادرة على حماية نفسها، خصوصاً في البلدان الأشد فقراً.

وفي حين يبدو من الواضح أن البلدان القوية لديها سلطات قضائية وقوات شرطة قوية، فماذا عن أفقر البلدان في قاراتنا؟ إنني أتحدث عن بلداننا في أمريكا اللاتينية والكاريبي. ولكن، ماذا سيحدث في أفريقيا أو آسيا، أو في تلك البلدان العديدة التي ليست لديها القوة الاقتصادية للتصدي لهؤلاء المجرمين؟

فلندرك بصورة نهائية أن الطلب المتزايد على المخدرات يعطي المجرمين قوة اقتصادية تترجم في بعض الحالات إلى قوة سياسية كافية لإخضاع إرادة السلطات لإرادة المجرمين. وأود أن أؤكد أن كل ذلك المال يبني لديهم ثقة عمياء بها يتخلونعن كل وازع ويرتكبون أسوأ الفظائع والأعمال الوحشية التي لم يسبق أن شهدتها البشرية على الإطلاق. تتسبب أموال متعاطي المخدرات في وفاة الآلاف من الشباب في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نتيجة للعنف المصاحب لتجارة المخدرات. إن البلدان التي تعاني بشكل حاد من الآثار المدمرة المترتبة على الحالةبلدان مثل بلدناتقع بين مناطق الإنتاج في الأنديز وأكبر سوق للاستهلاك، في الولايات المتحدة: كولومبيا وفنزويلا وغواتيمالا والسلفادور وهندوراس وفي منطقة البحر الكاريبي وهايتي والجمهورية الدومينيكان وجامايكا وجميع البلدان الأخرى في ذلك المسار.

وأود أن أعلمكم أنه في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي اجتمع رؤساء دول وحكومات أمريكا الوسطى والمكسيك وكولومبيا وشيلي في ما أطلق عليه آليةتوكستلا للتعاون وأصدروا بيانا هاما للغاية وهو إعلان ميريدا. أعلن الحاجة الملحة إلى إجراء خفض ملموس في الطلب على المخدرات غير المشروعة في الدول المستهلكة. وقلنا أيضا إنه إذا تعذر ذلك على السلطات في تلك البلدان التزام أخلاقي باستكشاف كل الوسائل الممكنة للقضاء على المكاسب المالية الفلكية للمجرمين، بما في ذلك الخيارات التنظيمية أو خيارات السوق.

وبعد مرور بضعة أشهر اجتمعنا ممثلو جميع بلدان نصف الكرة في مؤتمر القمة السادس للأمريكتين في كارتاخينا،

بكولومبيا، حيث أعرب العديد من زعماء أمريكا اللاتينية مجددا عن قلقنا، وتوصلت بلدان من كندا إلى شيلي إلى اتفاق لإعطاء ولاية لمنظمة الدول الأمريكية لإجراء تحليل علمي لجميع الخيارات الممكنة لمكافحة الآفة على نحو أكثر فعالية. واتفقنا بالإجماع أيضا على وضع خطة على نطاق نصف الكرة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية لتعزيز التعاون في الوقت الفعلي بين وكالات إنفاذ القانون في نصف الكرة الأرضية.

وأقترح اليوم رسميا أن تلتزم الأمم المتحدة بإجراء تقييم متعمق لحجم وحدود نهج الحظر الحالي للمخدرات. وهذا لا يعني التخلي عن مكافحتها أو التنازل عن شبر واحد لصالح المنظمات الإجرامية. لن نفعل ذلك البتة. ولكن يعني أن البلدان يجب أن تتحمل المسؤولية،كلا من المسؤوليات المشتركة بيننا جميعا والمسؤوليات المتباينة، وفقا لقدرات كل دولة.

في أي حال، وبغض النظر عن الإطار التنظيمي، يجب على جميع الدول،وخصوصا الناشئةمثل المكسيك تنفيذ سياسة متناسقة، واتباع نهج ثلاثي الأبعاد. يكون فيه الالتزام الأول مكافحة الجريمة، لا الهرب منها وعدم السماح للمجرمين بإقامة الأراضي كما لو كانوا دولة. والثاني هو تعزيز القوانين ووكالات ومؤسسات إنفاذ القانون. وعلى وجه الخصوص، يجب علينا تطهير وتعزيز قوات الشرطة والمدعين العامين ووزراء الحكومة والسلطات القضائية. أما الالتزام الثالث والأهم فهو استعادة النسيج الاجتماعي. يجب أن نعمل على زيادة الفرص للشباب في مجالات التعليم والصحة والعمل والترفيه. يجب علينا أن نفعل ذلك من خلال الجامعات والمجموعات الموسيقية، وفرق كرة القدم والعيادات لمنع وعلاج الإدمان على المخدرات. يجب أن نضعسبلا للوقاية نشطة وضخمة وسياسات لعلاج الشباب، بما في ذلك المراهقين.

نقوم بذلك بالفعل في المكسيك. إن النهج ثلاثي الأبعاد حاسم لأية دولة ديمقراطية، بغض النظر عن فلسفتها السياسية. يجب أن تكافح كل دولة الجريمة، وتعمل على تحسين مؤسسات إنفاذ القانون وتوفير الفرص.

أدعو اليوم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدةإلى تحمل تلك المسؤولية، التي لم ترق حتى الآن إلى مستوى حجم مشكلة الجريمة المنظمة، وهي، وأكرر، السبب الرئيسي في حالات الوفاة الناجمة عن أعمال العنف في العالم. يتعين على الأمم المتحدة النظر في ذلك الأمر. إذا كانت البلدان المتقدمة النمو التي تستهلك أطنانا من المخدرات يوميا لا تستطيع أو لا تريد الحد من استهلاك المخدرات، فعليها على الأقل وقف تدفق الأموال التي ترسلها إلى المجرمين ووقف تدفقالكميات الهائلة من الأموال التي يستخدمها المجرمون في تمويل قتل الآلاف من الشباب. إذا لم يتمكنوا من القيام بذلك، فأؤكد أن الوقت قد حان لاستكشاف بدائل مختلفة للحد من الاستهلاك.

حان الوقتلا لتشارك الأمم المتحدة في ذلك التحليل فحسب بل لتقود بجدية إجراء مناقشة دولية بعيدة المدى، لتقييم حجم وحدود نهج الحظر الحالي وتقييم العنف الوحشي، وغير مقبول الناجم عن عمليات الإنتاج والتوزيع والاتجار بالمخدرات وتعاطيها. وإنه لمن المؤلم أن أقول هذا، ولكن تجارة المخدرات جعلت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المنطقة الأكثر عنفا في العالم. ويجب إجراء التقييم بشفافية، ودقة أكاديمية ومسؤولية عالمية. ومن وجهة نظر العالم، يجب علينا استكشاف البدائل، والبدائل التنظيمية على وجه التحديد أو بدائل السوق، لمعرفة الخيارات الحقيقية التي ستتيح لجميع الدول العمل معا لوضع حد للآفة التي تحصد أرواح عشرات الآلاف في منطقتنا.

وكما تنظر الأمم المتحدة في المشاكل العالمية التي تهدد السلامة والصحة وحياة الملايين في جميع أرجاء العالم وتجد لها

الحلول، وكما تتعامل مع الجوع والمجاعة في القرن الأفريقي، والأوبئة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المكسيك، وكما تتناول مشكلة تغير المناخ، يجب عليها أيضا أن تتخذ إجراءات لوقف موجة الموت والمعاناة التي تفسد بها تجارة المخدرات حياة شعبنا. وأحث الأمم المتحدة بكل احترام ليس على المشاركة في المناقشة فحسب بل قيادة مناقشة خالية من أي أحكام مسبقة، تعالج حجم التحدي الماثل أمامنا في القرن الحادي والعشرين، الأمر الذي من شأنه تشجيعنا جميعا لإيجاد نهج جديدة وفعالةصوب حل هذه المشكلة الملحة.

ستنتهي مدة ولايتي في غضون بضعة أشهر. ومن دواعي فخري أن بوسع المكسيك الآن التعويل على اقتصاد متين وتنافسي على نحو متزايد، وقادر على توليد ٧٠٠ ٠٠٠ وظيفة رسمية في العام. وبوسعي أن أقول مع الارتياح أن المكسيك اليوم بلد أقوى وأكثر انصافا وأكثر ازدهارا عن ذي قبل كما تدل على ذلك مؤشرات التنمية البشرية لدينا في مجال التعليم والصحة والإسكان والعمالة.

أود أن أقول أنه بالإضافة إلى التصدي للتحديات الأربعة التي ذكرتها آنفا، يجدر بنا بوصفنا مجتمعا دوليا تعزيز الأمم المتحدة من الداخل ليتسنى لها أن تكون قادرة على الصمود أمام التحديات العالمية. وتتمثل المهمة المبدئية في ذلك المجال في القيام بإصلاح واقعي وديمقراطي لمجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلا والحفاظ على قدرته على العمل من خلال تحسين أساليب عمله ومساءلة أعضائه.

وترحب المكسيك أيضا باقتراح الرئيس بشأن ”تسوية المنازعات أو الحالات الدولية بالوسائل السلمية“ بوصف ذلك الموضوع الرئيسي لهذه الدورة. إنه موضوع حيوي للتعايش والتعاون المتحضرين. والمكسيك، ملتزمة بالتعاون وتسوية المنازعات. ونشعر بالقلق الشديد إزاء ضعف المنظمة وفي بعض الأحيان قصورها في مواجهة الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي، ونعرف أن الجمعية العامة تشعر أيضا بالقلق الشديد إزاء ذلك. إن الحالة الخطيرة في سوريا، على سبيل المثال، تشكل خطرا على السلم العالمي وإهانة لنا جميعا.

ندين من دون تحفظ قمع نظام دمشق وما ألحقه من عنف بالسكان المدنيين، الأمر الذي أدى إلى أزمة لجوء في البلدان المجاورة. وإن شلل مجلس الأمن أمام هذه الأزمة يجب أن يحملنا على شحذ إرادتنا السياسية لإحداث تغيير في المنظمة. فكما عملنا على تحويل وتزيين مبنى الأمم المتحدة وأزلنا بقايا الاسبست منه الذي تحملناه لسنوات عديدة جدا، لذلك من المهم لنا أن نجدد المنظمة لكي نجعلها تتماشى مع متطلبات القرن الحادي والعشرين.

ندين أيضا الهجمة الإرهابية المتعمدة على قنصلية الولايات المتحدة في بنغازي واغتيال سفير الولايات المتحدة وبعض موظفيه في ليبيا.

وأكرر بأن المكسيك تمتثل امتثالا كاملا للأهداف الإنمائية للألفية التي وضعتها هذه المنظمة العظيمة. وهذا يتجلى في مؤشرات التنمية البشرية في مجال التعليم، والصحة، والإسكان، والعمالة والأمن الاجتماعي. وفي مجال الأمن، كافحنا بثبات العصابات الإجرامية وحدثنا قوانيننا وقمنا بإعادة هيكلة تامة لمؤسساتنا. وفي الوقت نفسه، واصلنا توطيد دعائم ثقافة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وعملنا على سن قانون للإصلاح في المكسيك ووفقا له يتم الاعتراف حاليا بحقوق الإنسان في أي معاهدة دولية توقع عليها المكسيك ومن ثم يصبح قانونا محليا في المحاكم المكسيكية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تشارلز (ترينيداد وتوباغو).

إني فخور أن أغادر منصبي والمكسيك تتمتع بعلاقات صداقة وتعاون وثيقة مع جميع الدول؛ والمكسيك مشارك

نشط في بناء عالم يسوده السلام والعدالة والأمن والتنمية. وننشد الحرية للرجال والنساء؛ وننشد العدالة واحترام حقوق الإنسان في مجتمعاتنا؛ وننشد بيئة نحترمها ليتمكن كوكبنا العزيز الأرض من العيش إلى الأبد؛ ومن دون ديمقراطية، لا تكون هناك حرية أو تنمية. وبطبيعة الحال، نسعى ونتمنى أن يسود السلام في الأرض، وأن تسود النية الطيبة لدى الناس وأن يتحقق السلام لجميع الذين في هذه القاعة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الولايات المتحدة المكسيكية ة على البيان الذي أدلى به من فوره. رئيس

اصطُحب السيد فيليبي كالديرون هينوخوسا، من قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب الرايت اونرابل، السيد ديفيد كاميرون، رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية.

اصطُحب السيد ديفيد كاميرون، رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسعدني جدا أن أرحب في الأمم المتحدة بدولة الرايت اونرابل، السيد ديفيد كاميرون، رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد كاميرون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي فخري أن بريطانيا هذا العام استقبلت العالم في الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين ووضعتها على شاشة عرض كبيرة، مظهرين على انه على الرغم من أنانفي المرتبة ٢٢ من حيث عدد سكان العالم، بوسعنا أن نستضيف أكثر الأحداث مدعاة للترحيب.

ويشرفني أيضا، أنه طُلب إلي في العام المقبل أن أشارك في رئاسة الفريق الرفيع المستوى الذي أُنشئ لمساعدتنا في البناء على أحد أكبر المنجزات في الأمم المتحدة، أي الأهداف الإنمائية للألفية. إن بريطانيا تأخذ ذلك العمل بمنتهى الجد. وإنني مقتنع بأن علينا التركيز أكثر من أي وقت مضى على لبنات البناء التي تنقل البلدان والشعوب من الفقر إلى الازدهار. وأقصد بلبنات البناء تلك انعدام الصراع والفساد وقيام حقوق الملكية وسيادة القانون. وعلينا ألا ننسى أبدا أن الإجحاف في أجزاء عديدة من العالم أدنى قريب للفقر. فالتنمية لم تكن أبدا مسألة تتعلق بالمساعدة والنقود، لكنني فخور بأن بريطانيا بلد يفي بوعوده لأشد الناس فقرا في العالم.

وقبل عام وقفت هنا وقلت بأن الربيع العربي يمثل فرصة منقطعة النظير للمضي قدما في السلام والازدهار والأمن. وبعد عام يعتقد البعض بأن الربيع العربي في خطر من أن يصبح شتاء عربيا. وتدور أعمال الشغب في الشوارع، وتحول الوضع في سوريا إلى حرب أهلية دموية، وإلى إحباط بسبب عدم إحراز تقدم اقتصادي وظهور حكومات انتخبت جديدا يقودها الإسلاميون في جميع المنطقة.

بيد أنني أعتقد أن هؤلاء الناس يجازفون بالتوصل إلى استنتاج خاطئ. واليوم ليس هو الوقت الذي نتراجع فيه، بل إنه وقت الإبقاء على الإيمان ومضاعفة دعمنا للمجتمعات المفتوحة ومطالب الشعوب من أجل الحصول على الوظيفة والمشاركة. أجل، فإن الطريق محفوف بالتحديات. بيد أن الديمقراطية ليست كذلك، ولم تكن كذلك قط، وهي تدور حول إجراء انتخابات. فهي ليست الصوت الواحد للشخص

الواحد، ولمرة واحدة. إن الديمقراطية تتعلق بصنع لبنات البناء لديمقراطية حقة، أي استقلال القضاء وسيادة القانون مع وجود أغلبية مستعدة للذود عن حقوق الأقلية؛ وحرية وسائط الإعلام؛ وتبوء الجيش المكان الملائم في المجتمع؛ وتطوير مؤسسات دولة فعالة وأحزاب سياسية ومجتمع مدني أوسع.

إنني لست على درجة كبيرة من السذاجة لكي أصدق أن الديمقراطية وحدها لديها قوة سحرية للشفاء. فأنا محافظ متحرر، ولست من المحافظين الجدد. أحترم تاريخ وتقاليد مختلف البلدان. وأرحب بالخطوات المتخذة في البلدان التي يجري فيها الإصلاح بموافقة الشعب. وأعرف أن كل بلد يسلك طريقه، وأن ذلك التقدم سيتباطئ في بعض الأحيان. لقد حققت بعض البلدان استقرارا ونجاحا يرتكزان على التقليد والقبول.

وتحملت بلدان آخرى عقودا دمرت فيها مؤسسات المجتمع المدني تدميرا متعمدا وحظرت الأحزاب السياسية وألغيت وسائط الإعلامالحرة وحرفت سيادة القانون لمنفعة البعض. ولا يمكننا أن نتوقع إصلاح دمار عقود في فترة لا تتجاوز أشهرا. ولكن التطلع نحو إتاحة الفرص وإرساء سيادة القانون والتوق لإيجاد وظيفة وإسماع صوت ليست مسؤولة عن المشاكل في منطقتنا. والواقع، على العكس تماما: فإن اللبنات الأساسية للديمقراطية والاقتصادات المتسمة بالعدالة والمجتمعات المفتوحة جزء من الحل وليست جزءا من المشكلة. وعلينا نحن في الأمم المتحدة أن نزيد جهودنا لدعم شعوب تلك البلدان بينما تبني مستقبلها الديمقراطي الخاص بها.

وأود أن أتناول الحجج الرئيسية الواحدة تلو الأخرى. أولا، هناك من يقولون إنه لم يحرز تقدم يذكر، وإن الربيع العربي أسفر عن القليل من أوجه التحسن في حياة الناس. وذلك ليس صحيحا. انظروا إلى ليبيا بعد سقوط القذافي. لقد شهدنا إجراء انتخابات لإنشاءمؤتمر وطني جديد، وهناك الآن خطط لإدماج الجماعات المسلحة في الشرطة الوطنية والجيش. ولا يعني أي من ذلك التغاضي عن التحديات الهائلة والصعبة التي لا تزال ماثلة.

لقد كان قتل السفير كريس ستيفنس عملا إرهابيا شنيعا. ولكن الرد الصحيح عليه هو انجاز العمل الذي جاد ستيفنس بروحه من أجله. وذلك هو ما تريده الأغلبية الساحقة لليبيين، أيضا، على النحو الذي شهدناه بشكل ملهم في بنغازي نهاية الأسبوع الماضي، حينما خرجوا إلى الشوارع بالآلاف رافضين السماح للإرهابيين باختطاف فرصتهم لتحقيق الديمقراطية.

كما أحرز الربيع العربي تقدما في مصر، حيث أكد الرئيس المنتخب بطريقة ديمقراطية السيطرة المدنية على الجيش؛ وفي اليمن وتونس، حيث أدت الانتخابات إلى تولي حكومتين جديدتين السلطة؛ وفي المغرب، حيث وضع دستور جديد وعين رئيس وزراء جديد على أساس الاقتراع الشعبي للمرة الأولى. بل وأبعد من ذلك، اتخذ الصومال أيضا الخطوة الأولى إلى الأمام بانتخابه رئيسا جديدا. وعليه تم إحراز تقدم. وما كان ليحرز أي من هذا التقدم بدون هبة الشعوب العام الماضي مطالبة بالتغيير، أو بدون تحلي الأمم المتحدة بالجرأة في الاستجابة لتلك الأزمات.

ثانيا، هناك حجة مفادها أن إزاحة الحكام الديكتاتوريين من السلطة بدأت على نحو ما إطلاق موجة جديدة من أعمال العنف والتطرف وعدم الاستقرار. ويجادل البعض بأنه في أي منطقة مضطربة، لا يمكن أن يحافظ على الاستقرار والأمن سوى حاكم قوي مستبد. بل ويحاجج البعض بأن الأحداث الأخيرة أثبتت أن الديمقراطية في الشرق الأوسط تأتي بأعمال العنف والصراع الطائفي، وليس بالسلام. ومرة أخرى، اعتقد أن علينا أن نرفض تلك الحجة. ولا تراودني أية أوهام حيال الخطر المتمثل في إمكانية استغلال المتطرفين العنيفين للانتقال السياسي. وأدرك أهمية حماية الناس والدفاع عن الأمن الوطني.

وبريطانيا عاقدة العزم على العمل مع حلفائنا للقيام بذلك. ولكن الديمقراطية والمجتمعات المفتوحة ليس هي المشكلة. والواقع انه لفترة عقود من الزمان كان هناك عدد أكبر مما ينبغي ممن هم على استعداد لتحمل الحكام الديكتاتوريين مثل القذافي والأسد على أساس أنهم سيحافظون على أمان الناس في وطنهم ويعززون الاستقرار في المنطقة والعالم الواسع. وفي الواقع، كلا الاعتقادين غير صحيح. ولم يقمع هؤلاء الدكتاتوريون شعوبهم، ويحكمون عن طريق السيطرة وليس بموافقة المحكومين، ويبددون الثروات الوطنية ويحرمون الشعوب من حقوقها وحرياتها الأساسية فحسب، بل كانوا أيضا يمولون الإرهابيين في ما وراء البحار. والديكتاتوريات الوحشية جعلت المنطقة أكثر خطورة وليس أقل؛ أكثر خطورة لأنها تتعامل بإحباط في بلدانها بإثارة مشاعر الغضب ضد جيرانها وضد الغرب وضد إسرائيل؛ وأكثر خطورة، أيضا، لأن الناس المحرومين من الوظائف ومن إسماع صوتهم ليس لديهم بديل سوى اختيار طريق مسدود بين الديكتاتورية والتطرف.

وما يثلج الصدر بشأن حوادث ميدان التحرير هو أن الشعب المصري تمكن من إسماع صوته ورفض ذلك الخيار الزائف. فسحب الشعب موافقته على حكومة فقدت كل شرعيتها، واختار بدلا عن ذلك الطريق المؤدي إلى إنشاء مجتمع أكثر انفتاحا وعدلا. والطريق ليس سهلا، ولكنه الطريق الصحيح. واعتقد أنه سيجعل البلدان أكثر أمانا في نهاية المطاف.

ثم هناك من يقولون إنه بالرغم من الانجازات التي ربما تحققت في الأماكن الأخرى، فقد أطلق الربيع العربي في سوريا العنان لدوامة لأعمال العنف الطائفي والكراهية لها إمكانية تدمير المنطقة بأسرها. وتمثل سوريا بعض التحديات الهائلة. ولكن من ينظرون إلى سوريا ويلقون باللائمة على الربيع العربي اخطأوا خطأ فادحا. فلا يمكننا أن نلوم الشعب على سلوك أي ديكتاتور وحشي. فالمسؤولية تقع على عاتق الديكتاتور الوحشي نفسه.

إن الأسد اليوم يؤجج نيران التوترات الطائفية، تماما مثلما فعل والده منذ فترة طويلة حينما ارتكب مذبحة حماة قبل ٣٠ عاما. وليس في سوريا وحدها، بل تواطأ الأسد مع من بدأوا في إيران جر المنطقة إلىأتون صراع واسع. والمخرج الوحيد من كابوس سوريا هو المضي قدما نحو عملية انتقال سياسي وليس التخلي عن قضية الحرية. ومستقبل سوريا مستقبل بدون الأسد. وهو مستقبل يتعين أن يقوم على أساس التراضي، على النحو المتفق عليه بوضوح في المؤتمر الدولي المعني بسوريا الذي عقد في جنيف في حزيران/يونيه. وإن كان لدى أي أحد شك في الأهوال التي انزلها الأسد بشعبه، فليس عليه سوى أن ينظر إلى الأدلة التي نشرتها هذا الأسبوع منظمة إنقاذ الطفولة، وهي: استخدام المدارس مراكز للتعذيب، واستخدام الأطفال أهدافا للتدريب على الرماية. وقال مواطن سوري عمره ١٦ عاما واسمه وائل احتجز في مركز للشرطة في درعا:"رأيت أطفالا يذبحون. كلا، لا اعتقد أنني سأكون على ما يرام مرة أخرى إطلاقا...لو كانت هناك نسبة وأحد في المائة من الإنسانية في العالم لما حصل هذا."

إن دماء هؤلاء الأطفال الصغار بمثابة وصمة عار بشعة تلطخ سمعة الأمم المتحدة. وهي على وجه الخصوص، وصمة عار على جبين من فشلوا في التصدي لهذه الفظائع ومن في بعض الحالات ساعدوا وحرضوا نظام الأسد للإرهاب. وإذا أريد لميثاق الأمم المتحدة أن يحظى بأي قيمة في القرن الحادي والعشرين، علينا الآن أن نتكاتف لدعم إجراء عملية انتقالية سريعة. وفي الوقت نفسه، لا يمكن لأي أحد ذي ضمير أن يتجاهل أصوات المعاناة. ويتحمل أعضاء مجلس الأمن مسؤولية خاصة عن دعم نداء الأمم المتحدة من أجل سوريا. وبريطانيا،

وهي بالفعل ثالث أكبر مانح، تعلن اليوم تقديم مبلغ مليوني دولار إضافي في شكل دعم إنساني، بما في ذلك الدعم الجديد المقدم لأعمال منظمة الأمم المتحدة للطفولة من أجل مساعدة الأطفال السوريين. ونحن ننتظر من شركائنا الدوليين تقديم المزيد من الدعم أيضا.

وبطبيعة الحال، فان الربيع العربي لم يزل بين ليلة وضحاها التحديات الاقتصادية الهائلة التي تواجهها هذه البلدان. والعديد من البلدان تواجه تدني الاستثمار وارتفاع أسعار الغذاء وزيادة العجز التجاري. ولكن من الخطأ تماما الاعتقاد بان الربيع العربي على نحو ما أوجد تلك المشاكل الاقتصادية. انه وقت عسير بالنسبة للاقتصاد العالمي بأسره. ولن يحصل تحول اقتصادي بين ليلة وضحاها، على الأقل لأن هذه البلدان، وهي بعيدة عن كونها اقتصادات مفتوحة قائمة على السوق، تعاني من المصالح الذاتية والفساد، مع مؤسسات غير خاضعة للمساءلة. ويمكن للمرء أن يقول إن ذلك أثار مشكلة مزدوجة. وليست الاقتصادات الهشة وحدها، بل الأسوأ من ذلك، أن الناس قد ابلغوا بأنهم يمرون بمرحلة المشاريع الحرة والأسواق المفتوحة بينما هم لم يشهدوا أي شيء من هذا النوع.

لذا علينا أن نساعد هذه البلدان على تفكيك هذه التركة للفساد المزمن، والنفقات العسكرية التي لا يمكن تحمل كلفتها واستغلال الموارد الطبيعية بصورة غير منصفة؛ باختصار، حكم السلب والنهب الواسع النطاق الذي رزحوا تحته لفترة أطول مما ينبغي.

وإذ ما زالت أتكلم عن الأصول المنهوبة، علينا أيضا أن نتحمل المسؤولية عن مساعدة هذه البلدان على استرجاع مواردها الطبيعية التي تمتلكها عن حق، تماما مثلما أعدنا أصولا ببلايين الدولارات إلى ليبيا. وببساطة لا يكفي أن يستمر حرمان الشعب المصري من تلك الأصول بعد فترة طويلة من ذهاب مبارك.

واليوم، أعلن عن إنشاء فرقة عمل بريطانية جديدة للعمل مع الحكومة المصرية لجمع الأدلة وتعقب الأصول والعمل على تغيير قانون الاتحاد الأوروبي ومتابعة الدعاوى القانونية التي ستعيد الأموال المنهوبة لمالكيها الحقيقيين، الشعب المصري.

وأخيرا، ربما يكون الأمر الأصعب بالنسبة لجميع البلدان الغربية مثل بلدي هو الحجة التي مفادها أن الانتخابات فتحت الباب أمام الأحزاب الإسلامية التي لا تتوافق قيمها مع المجتمعات المفتوحة حقا. وردي على ذلك واضح. ينبغي أن نحترم نتائج الانتخابات. ولكن ينبغي ألا نتهاون في تحديدنا لما يمثل مجتمعا مفتوحا. وينبغي أن نحكم على الإسلاميين بأفعالهم.

وهذا هو الاختبار. هل سيكفلون الحق في المواطنة لأبناء وطنهم وبنات وطنهم الذين لا يشاطرونهم آراءهم السياسية والدينية؟ وهل سيقبلون، خلافا للحكام الدكتاتوريين الذين حلوا محلهم، بأنهم لن يمنعوا إطلاقا العملية الديمقراطية من الاستمرار إذا فقدوا موافقة الشعوب التي يخدمونها؟ وهل سيفون بالتزاماتهم بحماية سيادة القانون لجميع المواطنين، وبالدفاع عن حقوق المسيحيين والأقليات وبالسماح للنساء بالاضطلاع بدور كامل في المجتمع، وفي الاقتصاد وفي السياسة؟

والحقيقة هي: أننا لا يمكننا بناء اقتصادات قوية ولا يمكننا بناء مجتمعات قوية ولا يمكن أن يكون لدينا نظم سياسية شاملة للجميع إذا استبعدنا المرأة. ربما تكون أنظار العالم متجهة اليوم إلى الإخوة، ولكن المستقبل بأيدي أمهاتهم وأخواتهم وبناتهم بنفس القدر.

ومحاسبة الإسلاميين تعني أيضا أننا سنعارضهم إذا ما حاولوا تقويض استقرار بلدان أخرى أو تشجيع الإرهاب بدلا من السلام أو إثارة الصراع بدلا من تعزيز الشراكة. وهذا هو السبب في أن ايران ستستمر في مواجهة الجزاءات بكل قوتها والتدقيق من قبل الأمم المتحدة حتى تتخلى عن

طموحاتها لجعل العالم يعيش تحت ظلال نووية. وهذا أيضا هو السبب في أنه ينبغي لنا ألا نتردد في إصرارنا على تخلي حركة حماس عن العنف. ويجب عدم السماح لحماس بأن تملي سبل المضي قدما. وينبغي أن تتاح الفرصة للفلسطينيين لتحقيق نفس التطلعات إلى الحصول على وظيفة وصوت مثل غيرهم في المنطقة، ونحن نؤيد حقهم في دولة وفي مترل. وينبغي أن يكون الإسرائيليون قادرين على تحقيق تطلعاهم إلى العيش في سلام وأمن مع جيرانهم.

بالطبع هناك تحديات في العمل مع حكومات ذات آراء وتقاليد ثقافية مختلفة. ولكن ثمة فرق جوهري بين الإسلام والتطرف. فالإسلام دين عظيم يتبعه أكثر من بليون شخص بورع وبطريقة سلمية. والتطرف الإسلامي هو أيديولوجية سياسية عوجاء تساندها أقلية تسعى إلى اختطاف هذا الدين العظيم لكسب الاحترام لأهدافها العنيفة. ومن المهم بشكل حيوي أن نميز بينهما.

وفي تركيا، نرى حكومة تستمد جذورها من القيم الإسلامية ولكنها تتبنى الديمقراطية السياسية والاقتصاد المفتوح وموقفا مسؤولا لدعم التغيير في ليبيا وفي سوريا وفي أماكن أخرى من المنطقة. وأعتقد اعتقادا راسخا أن الطريق نفسه مفتوح أمام مصر وتونس وجيرانهما. ويجب علينا مساعدهم على السير فيه. فالديمقراطية والإسلام يمكنا أن يزدهرا جنبا إلى جنب. وينبغي ألا نحكم على الحكومات بدينها، ولكن بطريقة تصرفها وبأعمالها. فلنتعامل مع الحكومات الديمقراطية الجديدة في مصر وتونس وليبيا لكي يعزز نجاحها الديمقراطية، لا أن يقوضها.

ما من شك في أننا في خضم تغييرات عميقة وأن هناك الكثير من أوجه عدم اليقين التي تنتظرنا. ولكن لبنات بناء الديمقراطية والاقتصادات العادلة والمجتمعات المفتوحة تمثل جزءا من الحل وليس من المشكلة. وفي الواقع، لم يغير شيء مما حدث في العام الماضي اعتقادي الأساسي. فالربيع العربي فرصة ثمينة للشعوب لتحقيق تطلعاتها إلى الحصول على وظيفة وصوت وأن يكون لها مصلحة في مستقبلها. ويجب علينا في الأمم المتحدة أن نبذل قصارى جهدنا لتقديم الدعم لها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ديفيد كاميرون، رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، من المنصة.

خطاب السيد يوشيهيكو نودا، رئيس وزراء اليابان

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء اليابان.

اصطحب السيد يوشيهيكو نودا، رئيس وزراء اليابان، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني للغاية أن أرحب بمعالي السيد يوشيهيكو نودا، رئيس وزراء اليابان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد نودا (اليابان) (تكلم باليابانية؛ وقدم الوفد النص الإنكليزي): أولا، أود أن أعرب عن خالص تقديري لسعادة السيد النصر على تفانيه خلال فترة رئاسته للجمعية العامة التي استمرت عاما واحدا، وكذلك أن أهنئ سعادة السيد فوك يريميتش على توليه رئاسة الجمعية في دورتها السابعة والستين. وأود أيضا أن أعرب عن احترامي العميق لمعالي الأمين العام بان كي – مون لقيادته.

قبل عام واحد، بدأت خطابي من على هذا المنبر بالإعراب عن تقديرنا الكبير للعالم (انظر A/66/PV.19). وقد مر عام ونصف العام على وقوع الزلزال الكبير في شرق اليابان في آذار/مارس ٢٠١١. والناس في المناطق المتضررة يبذلون

جهودا مضنية، بروح عارمة، لإنعاش بلدانهم. وردا على الدعم السخي من جميع أنحاء العالم، تعهدنا نحن، اليابانيين، أمام أرواح الضحايا بنقل الدروس المستفادة من الكارثة إلى الأجيال القادمة خارج حدودنا الوطنية.

وستواصل اليابان تبادل الدروس المستفادة مع العالم من أجل بناء مجتمعات قادرة على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية وتقديم إسهامات ملموسة في السلامة النووية. والوكالة الدولية للطاقة الذرية ستشترك في رعاية مؤتمر فوكوشيما الوزاري بشأن السلامة النووية، المقرر عقده في نهاية هذا العام. والمؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من الكوارث، الذي تعتزم اليابان استضافته خلال ثلاث سنوات، سيوفر أيضا فرصا مجدية لتبادل تلك الدروس.

لقد طرح تحذير الطبيعة الناجم عن الزلزال الذي لم يسبق له مثيل وأمواج تسونامي الهائلة سؤالا أكثر جوهرية بشأن الكيفية التي ينبغي أن نجعل بها حضارتنا مستدامة. فمنذ لحظة الميلاد، يحول البشر حكمتهم إلى قدرة على البقاء في البيئات الطبيعية القاسية. إلا أنه وعلى الرغم من تقدم العلوم والتكنولوجيا في الحضارة الحديثة، تُذكرنا قوى الطبيعة بمدى ضعف البشر وبهشاشة وجودهم.

والتهديدات التي قد تعرض الوجود البشري للخطر لا تكمن في الطبيعة وحدها، ولكن في الحضارة المتقدمة ذاتها. وهناك عدد من الأمثلة على تلك التهديدات، مثل التدهور البيئي والإرهاب وانتشار الأسلحة النووية. فما هو المطلوب من الجنس البشري لكي يكون قادرا على الحفاظ على وجوده على الأرض والاستمرار في التمتع بالسلام والازدهار؟ الجواب واضح: يجب أن يصبح البشر أكثر حكمة.

فالبشر قد اكتسبوا حتى الان معارف وفيرة. والثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تتابع فصولها أمامنا تواصل بناء المعرفة البشرية بطريقة هندسية وبسرعة كبيرة. ويبدو أن حكمة الإنسان قد تحسنت بشكل كبير. ومع ذلك، هل هذا صحيح حقا؟ في طليعة تاريخ البشرية الطويل، نحن نعيش في فترة تغييرات معقدة وعنيفة. فقد زادت حدة التوترات بين الدول في أنحاء عديدة من العالم، في ظل زيادة عدم اليقين إزاء آفاق المستقبل. والاختبار الحقيقي لبقائنا في هذه الفترة التي لم يسبق لها مثيل لا يتمثل في كم المعارف والمعلومات التي لدينا، وإنما في معرفة القيمة الحقيقية للآلئ الحكمة العديدة التي تراكمت لدينا.

وكانت واحدة من أولى لآلئ الحكمة هذه التي اكتسبها البشر القدرة على التفكير على نحو كاف ليس في الحاضر فحسب، ولكن في المستقبل أيضا. وهي أيضا القدرة على أن تتجاوز تصوراتنا الفوائد الخاصة بنا إلى الفوائد التي تعود على الأجيال القادمة والقدرة على التصرف بالنيابة عنها. والمجتمع الزراعي، الذي دفع البشر إلى اعتماد أفق جديد، أصبح ممكنا من خلال منظور طويل الأجل نحو المستقبل اكتسبه البشر عندما انتظروا الحصاد بدلا من التفكير في الشواغل المباشرة وحدها.

وقد آن الأوان الآن لممارسة حكمتنا وبناء مستقبل مستدام من أجل الأجيال التالية. وفي ضوء تراكم عجز مالي هائل لدى العديد من البلدان، تمثل السلامة المالية الآن تحديا مشتركا. وإذا لم يتغلب البشر الذين يعيشون الآن على العجز بخفض الإنفاق والسعي جاهدين إلى زيادة الإيرادات، ستضطر الأجيال القادمة إلى سداد العجز.

لا يعدو ذلك الهيكل أن يكون استغلال الأجيال الحالية للأجيال القادمة.

وقد ثبت تاريخيا أن الديمقراطية هي أفضل نظام سياسي. ومع ذلك، فإننا نواجه الآن التحدي الهائل المتعلق بتعلم هل الديمقراطية قادرة أم لا على المحافظة على الإنصاف بين الأجيال في جميع أنحاء العالم. بموجب نظام الديمقراطية

البرلمانية، فإن ممثلي اليوم يخدمون الناس الذين يعيشون الآن؛ ولا توجد ضمانات فيما يتعلق بالتمثيل السليم لمصالح الأجيال القادمة. إن الهيكل الحالي يشجع نهج سياسة من شأنها إثقال الأجيال القادمة الصامتة، من خلال إلقاء وزر مشاكل اليوم عليها.

إننا جميعا مسؤولون أمام الأجيال القادمة. ويتعين على هذا الجيل، الاستجابة بنجاح للتحدي الذي نواجهه، ويجب على القادة السياسيين الحاليين الاضطلاع بالمسؤولية الآن عن الغد.

ومن أجل حماية مجتمعات ديمقراطية سليمة،حان الوقت لممارسة سلطة التفكير في الفوائد التي ستجنيها الأجيال القادمة. على مدى السنوات العشرين الماضية الغريبة، لقد ماطلت اليابان مرارا وتكرارا فيما يخص السياسات، واعتبرت رمزا لبلد يؤخر اتخاذ القرارات. لقد تعهدت بتغيير كل ذلك، وخاطرت بحياتي السياسية من خلال تنفيذ إصلاح شامل لنظامي الضمان الاجتماعي والضريبي لدينا.

ويشكل ذلك الإصلاح حزمة طموحة من السياسات التي وضعت لدعم نظام الضمان الاجتماعي في اليابان، من خلال المحافظة على أساس مالي مستقر في مواجهة شيخوخة سكانية متسارعة، ومن خلال تمهيد الطريق لإعادة التأهيل المالي. كما أنه عبارة عن برنامج إصلاح شامل يسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي وإعادة البناء المالي. إن اليابان تتخذ خطوة ثابتة في اتجاه أن تصبح بلدا يتخذ القرارات، دون تأجيل البت في المسائل الصعبة.

إستقى الإنسان لؤلؤة أخرى من الحكمة، من إمكانية مشاهدة الأرض التي نعيش فيها.وقد أتيحت لي مؤخرا فرصة للاتصال مباشرة بالملاح الفضائي، أكيهيكو هوشيد من مكتبي، بينما كان يدور حول الأرض في محطة الفضاء الدولية. وخلال اتصالنا، طرحت فتاة كانت حاضرة معنا في المكتب، تدرس في المدرسة الابتدائية، لغزا على الملاح الفضائي: قائلة ''في الأرض هواء وجاذبية، لكن الفضاء يخلو منهما''. ''ماذا يوجد في الفضاء، ولا يوجد في الأرض؟» «مشاهدة الأرض من خارجها''، أجاب ملاح الفضاء. وعبرت تلك المحادثة بعبارات بسيطة عما أريد أن أقوله اليوم.

لأننا بلغنا حد القدرة على مشاهدة الأرض من الخارج، فإن البشرية برمتها تشترك في المهمة السامية المتمثلة في حماية البيئة العالمية. ويجب أن نعود دائما إلى ذلك المنظور، ونتجاوز الحدود وننهض بالتدابير الملموسة الرامية إلى حماية بيئة الأرض، التي تشكل أساس بقاء الإنسان على قيد الحياة.

وبهدف حماية البيئة العالمية، تم التوصل إلى نتائج هامة فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو+٢٠) الذي عقد في حزيران/ يونيه ٢٠١٢. أعلنت اليابان مبادراتها الخضراء المستقبلية، مقترحة أن نستكشف النمو المستدام في الرخاء، دون أن يقضي العرض والطلب على الموارد الطبيعية والطاقة، أو يلحقان الضرربالبيئة العالمية. وسوف تقيم اليابان مجتمعا خفيض الكربون وذي دورة مادية رشيدة، وتتصدر الجهود الرامية إلى حل تحديات الطاقة المشتركة التي تواجه العالم.وتحقيقا لتلك الغاية، فإننا بحاجة إلى المزيد من الابتكار في مجال كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة. في ضوء الحادث الذي وقع في محطّة فوكوشيما داييشي النووية التابعة لشركة طوكيو للطاقة الكهربائية، في ١١ آذار/ مارس ٢٠١١، و بهدف تحقيق مجتمع لا يعتمد على الطاقة النووية بحلول عام ٢٠٣٠، فإن حكومة اليابان ستحشد جميع الموارد الممكنة المتعلقة بالسياسة، لتقديم نموذج للعالم يدعم إرساء توازن سليم بين التحول إلى الطاقة الخضراء والنمو الاقتصادي.سوف نستعرض باستمرار سياساتنا ونعيد النظر فيها، بينما نقيّم بعنايةآفاق المستقبل، بما في ذلك حالة الطاقة الدولية.

ونحن أكثر وعيا، أكثر من أي وقت مضى بالقيمة الثمينة لكوكبنا الأرض، يجب أن نوجه اهتمامنا أيضا إلى القيمة الثمينة لكل إنسان يتنفس على الكوكب. ويمكن للقرار الذي قدمته اليابان بشأن الأمن البشري (القرار ٦٦/٢٩٠) الذي اعتمد في ١٠ أيلول/ سبتمبر، أن يشكل أساسا صلبا لتحقيق النمو للجيل القادم، من منظور جميع الأشخاص، بمن في ذلك النساء والشباب. وفي ضوء الفهم المشترك للأمن البشري المنصوص عليه في ذلك القرار، فإن اليابان مصممة على الإسهام في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والعمل على إنشاء إطار التنمية القادم.

والمبدأ المثالي للأمن البشري في حاجة إلى تركيز خاص فيما يتعلق بالقارة الأفريقية، التي تكشف باطراد عن إمكانيات أكبر للتنمية، لكنها لا تزال تواجه عدة تحديات مثل الفقر والكوارث الطبيعية والنزاعات. وبمناسبة انعقاد مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا، الذي سيعقد في يوكوهاما خلال شهر حزيران/ يونيه المقبل، تعتزم اليابان مناقشة التدابير التي يتعين على المجتمع الدولي وأفريقيا اعتمادها وتنفيذها.

كما يجب علينا بشكل تام وناجح الاستجابة للتحديات التي تعرض أرواحنا الغالية للخطر.

إن أفغانستان تبذل جهودا كبيرة من أجل إعادة الإعمار بعد أن شهدت حربا طويلة.ويمضي جنوب السودان أيضا قدما بجهوده الرامية لبناء الدولة، واتخذت ميانمار خطوات ثابتة، في اتجاه تحقيق الديمقراطية والمصالحة. وستبذل اليابان قصارى جهودها من أجل دعم وتعزيز حفظ السلام وبناء السلام والأمن البشري في كل منطقة من تلك المناطق.

و تتمثل جوهرة الحكمة الثالثة التي حصل عليها البشر،في الطريقة التي يسوي بها البشر خلافاتهم، بطريقة عقلانية وفقا للقواعد. اكتسب البشر اللغة وأثروا الحكمة، ولكن، لم يستطيعوا حتى في العصور الحديثة مقاومة إغراء حل الخلافات بالقوة. ورغم وقوع حربين عالميتين والمصيبتين اللتين سببتهما القنبلتان النوويتان اللتان ألقيتا على هيروشيما وناغازاكي، يظل نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ومنع الإرهاب مسائل معاصرة مهمة. وتطرح المسائل النووية والمتعلقة بالقذائف، في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران،الآن تهديدات خطيرة للعالم بأسره. ومن الضروري أن تنسق جميع البلدان فيما بينها، في الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تحث كلا من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران، على اتخاذ إجراءات ملموسة. إن اليابان، التي هي البلد الوحيد الذي جرب رعب الدمار النووي في الحرب، ستواصل تنفيذ مهمتها المتمثلة في السعي للوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

كما تشكل حالات الاختطاف، التي ارتكبتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، انتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية. مما يجعلها مسألة إنسانية عالمية، ومصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي بأسره. واليابان ملتزمة بالاستمرار في بذل قصارى جهودها، لتحقيق عودة جميع الضحايا في أقرب وقت ممكن، من خلال تعزيز التنسيق مع بقية الدول الأعضاء. وتعتزم اليابان مواصلة بذل جهودها الرامية لإيجاد حل شامل للمسائل العالقة المثيرة للقلق، وإيجاد تسوية للماضي المؤسف، وتطبيع العلاقات وفقا لإعلان بيونغ يانغ المتعلق بالعلاقات بين اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتواصل اليابان حث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتخاذ خطوات إيجابية.

لقد قام البشر بأكثر من مجرد التصرف بناء على رغبتهم الجامحة في استخدام القوة. وقد طورنا أيضا مهارةحل النزاعات بهدوء من خلال الاستماع إلى صوت العقل، الذي نسميه سيادة القانون. وتضطلع كل دولة بمسؤولية حماية السلام،

وضمان سلامة شعبها، وحماية سيادتها الإقليمية والبحرية. وستضطلع اليابان بتلك المسؤوليات طبقا للقانون الدولي. وفي الوقت نفسه، ومع تقدم العولمة، فإن التحديات التي تواجه المجتمع الدولي تتزايد تعقيدا، ومن السهل أن أن تصبح العلاقات بين الدول متوترة.

وفي هذه المرحلة الحرجة، يجب أن نسعى إلى إرساء سيادة القانون كأساس للسلام والرفاه والاستقرار على الصعيد العالمي. ولأن سيادة القانون ضرورية لمنع النزاعات وتسويتها بصورة سلمية، ولأنها تؤدي دوراً أساسياً في صون المجتمعات المستقرة التي يمكن التنبؤ بها، لابد من مواصلة تعزيزها. وأي محاولة لفرض أيديولوجية بلد أو مزاعمه باستخدام القوة من طرف واحد أو التهديد باستخدامها، لا تتفق مع الروح الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وتتعارض مع حكمة البشر؛ وبالتالي، فهي غير مقبولة على الإطلاق. ومن الضروري السعي إلى مواصلةتطوير القانون الدولي وضمان تطبيقه بفعالية أكبر. وإنني أدعو القادة لتعزيز سيادة القانون حتى نترك لأجيال المستقبل مجتمعاً دولياً أكثر سلماً واستقراراً.

إننا نشهد حالياً تسوية للنزاعات بين الأمم على أساس القانون الدولي. وخير مثال على ذلك عملية تسوية النزاعات في منظمة التجارة الدولية، وهي الآلية التي تجعل من الممكن للدول حل نزاعاتها التجارية بلغة القانون المشتركة، وليس بالقوة، في إطار هيئة محلفين أو هيئة استئنافية.

وما فتئت اليابان تقدر سيادة القانون وتسهم في تعزيزها. ومنذ انضمامها إلى محكمة العدل الدولية، اعترفت اليابان دائماً بولايتها القضائية باعتبارها إلزامية، وكانت لها الريادة في ممارسة سيادة القانون.

ولليابان دور رائد على مستوى العالم في إسهاماتها بالموظفين وتمويل المؤسسات القضائية الدولية. وإلى جانب العمل في محكمة العدل الدولية، عمل القضاة اليابانيون أيضاً في المحكمة الدولية لقانون البحار والمحكمة الجنائية الدولية وفي الغرف الاستئنائية في محاكم كمبوديا. وفضلاً عن ذلك، وفرت اليابان للمؤسسات الثلاث الأخيرة الدعم المالي الأكبر من أي بلد آخر. وتطلب اليابان من كل البلدان أن تتفضل بتقديم الدعم المالي للغرف الاستئنائية في محاكم كمبوديا، التي تواجه أزمة مالية حادة في الوقت الراهن.

إن دعم الأمم المتحدة للنهوض بسيادة القانون مازال يمثل تحدياً كبيراً. ومرة أخرى، أدعو الدول إلى أن تعمل بالتعاون مع الأمم المتحدة من أجل الاعتراف بالولاية القضائية الإلزامية لمحكمة العدل الدولية، أسوة بما فعلته اليابان، كما أدعو البلدان غير الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار للانضمام إليهما في أقرب وقت ممكن.

ومازال هناك عدد من النزاعات على الأراضي والنزاعات البحرية في أجزاء عديدة من العالم. وتقوم فلسفة ميثاق الأمم المتحدة والمبدأ الذي يتشاطره المجتمع الدولي برمته على ضرورة تسوية النزاعات بطريقة سلمية على أساس القانون الدولي. وفي كل الظروف، فقد عقدت اليابان العزم على الامتثال لذلك المبدأ والسعي للتوصل إلى حلول سلمية على أساس القانون الدولي. وعلى العالم أن يولي اهتماماً أكبر للدور الذي تؤديه المؤسسات القضائية الدولية في التسوية السلمية للنزاعات.

وعلى الرغم من الاضطرابات العاصفة التي مازال يشهدها الشرق الأوسط وأفريقيا، فإنهما يتحركان في واقع الأمر في اتجاه إرساء الديمقراطية. وستواصل اليابان دعم جهود التحول الديمقراطي والإصلاح في كل بلد. وفضلاً عن ذلك، لا يمكننا أن نغض الطرف عما يحدث من عنف وقمع في سوريا، أو الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان فيما يتعلق بسيادة القانون. واليابان تندد بقوة بالهجمات المكثفة في سوريا التي يتعرض لها الآلاف من المواطنين الأبرياء والصحفيين والعاملين في المجال

الإنساني، ومنهم السيدة ميكا ياماموتو، وهي صحفية يابانية. وتنوي اليابان ممارسة ضغط أكبر على الحكومة السورية، بالتعاون مع المجتمع الدولي، كما تعتزم تقديم مساعدة إنسانية لشعب سوريا.

وأود أن أشدد على ضرورة أن يؤَمِّن المجتمع الدولي حماية المدنيين وسلامة الدبلوماسيين والعاملين في المنظمات الدولية من خلال سيادة القانون. واليوم، لا يمكن السماحبالعنف ضد هذا المبدأ لأي سبب من الأسباب.

ومفهوم سيادة القانون هو أساس المجتمع المستقر الذي يمكن أن يعول عليه، والذي يجعل تحرك الأشخاص ونقل البضائع أكثر حيوية ليكون ذلك أساساً للرفاه. وأرى أن سيادة القانون يمكن أن توفر البنية الأساسية الهامة للنظام والرفاه لشبكة الدول الواقعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وستسهم اليابان إسهاماً كبيراً في جهود وضع القواعد التي من شأنها توسيع نطاق التجارة والاستثمار، وبناء النظام البحري، بما في ذلك سلامة الملاحة البحرية وتوفير الاستقرار من أجل تحقيق الرفاه.

والقواعد التي يحتاجها المجتمع الدولي ليست لمجرد حل مشاكل فردية. فالعلاقات المنظمة بين الأمم أو داخل المنظمات الدولية تتطلب سيادة القانون، وتحديداً الحوكمة العالمية المعززة. وما لم تضطلع الدول كافة بمسؤولياتها كل في حدود قدراته، لا يمكن أن نتغلب على مختلف التحديات المشتركة التي يواجهها العالم. وآمل، بصفة خاصة، أن تفي البلدان الناشئة بمسؤولياتها بما يتناسب مع قدراتها الوطنية.

وفي إطار تلك الجهود، من المهم أن ننخرط في مناقشات متعمقة حول كيفية تطور الأمم المتحدة في المستقبل. ونحن نؤيد بشدة إصلاح الإدارة في الأمم المتحدة. ولكي يحقق مجلس الأمن فعالية كاملة، يجب أن يكتسب المشروعية التي تعكس حقائق عالمنا اليوم. واليابان مستعدة للاضطلاع بمسؤولية أكبر في المجتمع الدولي. والوقت مناسب لتسريع عملية إصلاح مجلس الأمن المتعثرة وبدء مفاوضات حقيقية.

لقد ذكرت حتى الآن ثلاث درر من الحكمة الضرورية للبشر لكي يعيشوا حياة قابلة للاستمرار في المستقبل، وحاولت توضيح إسهام اليابان في كل منها. وإنني أؤمن بأن البشر سيواصلون التكيف مع عالم معقد وأنهم سيصبحون أكثر حكمة. وأعتقد أنهم سيفكرون أكثر في أجيال المستقبل وفي حل نزاعاتهم بهدوء وتعقل على أساس القواعد المستمدة من منظور يتيح لهم النظر إلى الأرض من الخارج.

فلنتحمل معاً مسؤولياتنا عن الغد. فالمهمة السامية الملقاة على عاتق من يعيشون الآن هي تطبيق السياسات في الوقت الذي نتخيل فيه المنافع التي يمكن أن تعود على أجيال المستقبل واستحضار كل حكمتنا لرسم الطريق لبقاء البشر.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بالتعهد أمام الجمعية العامة برمتها بأن تقف اليابان في المقدمة لتشكيل مستقبل التاريخ البشري من أجل مجتمعات تنعم بالسلام والرفاه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء اليابان على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد يوشيهيكو نودا، ريس وزراء اليابان، من المنصة.

خطاب السيد هرمان فان رومبي، رئيس المجلس الأوروبي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب معالي السيد هرمان فان رومبي، رئيس المجلس الأوروبي.

اصطحب السيد هرمان فان رومبي، رئيس المجلس الأوررربي، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أيما سعادة أن أرحب بمعالي السيد هرمان فان رومبي، رئيس المجلس الأوروبي،وأدعوه للإدلاء ببيان.

السيد فان رومبي (المجلس الأوروبي) (تكلم بالفرنسية): كان مقدم الديمقراطية في موجات متعاقبة منذ أنشئت الأمم المتحدة. وشهد مقدمها هذا تسارعاً جديداً، الأمر الذي نرحب به جميعاً. وبدون أن نقلل من الصعوبات والمشاكل التي تواجه في أماكن أخرى، فإنني أفكر بصفة خاصة في التطورات الإيجابية في ميانمار والصومال والديمقراطيات الفتية في مختلف أنحاء العالم، مثل تيمور – ليشتي.

لكن وبطبيعة الحال، فإن التحولات الجارية في العالم العربي هي الحاضرة في ذهني اليوم قبل كل شيء.

(تكلم بالإنكليزية)

وأثارت هذه التغييرات التاريخية التي اجتاحت العالم العربي مزيجا من المشاعر العميقة لدى المراقبين، سواء داخل المنطقة أم خارجها. فقد كانت هناك مخاوف من حدوث زعزعو للاستقرار على الصعيد الإقليمي وسفك الدماء وازدياد موجة التطرف وعدم اليقين إزاء المستقبل. غير أن العالم في غالبه الأعم تطلّع إلى ما يجري بشعور من التفاهم والتضامن والأمل. وبالنسبة لنا في أوروبا – وبحكم قربنا جغرافيا من البلدان التي تشهد تلك الاضطرابات، بالإضافة إلى علاقة مجتمعاتنا العميقة بتلك البلدان – فنحن ندرك تماما أن التغييرات والمخاطر والفرص التي تلوح في الأفقتؤثر بشكل مباشر علينا بوصفنا جيرانا للدول نفسها.

وبطبيعة الحال فقد كانت التوقعات كبيرة. وكان مغريا قراءة الأحداث التي شهدتها تونس أو القاهرة بوصفها صفحات افتتاحية لكتب الخرافة. غير أن ذلك كان كتابا من كتب التاريخ الواقعي. وهو يحتوي على صفحات مظلمة للغاية، وبعضها مأساوي تجري كتابتها في هذه اللحظة بالذات. غير أننا نحتكم إلى حقيقة بسيطة للغاية: إن تحقيق التغيير الدائم يستغرق وقتا. فالمؤسسات الديمقراطية الجديدة لا تسير بسلاسة كما لو كانت تفعل بفعل السحر. وإحداث التحولات الاقتصادية وخلق فرص العمل لملايين الشباب والشابات ليسا من الأمور التي تحدث بتأثير عصا السحر. ولا تختفي التوترات العميقة فجأة بمجرد زوال الطغاة.

إن طريق الانتقال الطويل لا يزال في انتظارنا. وسيكون هناك الكثير من خيبة الأمل في ذلك المسار دون شك. وستكون هناك أخطاء وعقبات ونكسات أيضا. غير أني على اقتناع راسخ – على الرغم من الصعوبات الماثلة – بأن الزخم يتجه في الاتجاه الصحيح وأنه ليس هناك عودة إلى الوراء. وأيا يكن المآل في المستقبل، فإن الربيع العربي يبقى نقطة تحول في المنطقة. فهي حركة لا يمكن عكسها. فما أن تتحرر أصوات الشعوب وتنطلق الحناجر – وهي تجربة لا تنسى لجميع أولئك الذين لم تسمع أصواتهم من قبل – فإن من الصعب جدا إخراسها.

وتقع على عاتق كل بلد المسؤولية عن رسم مساره الخاص به وتحقيق العدالة لتطلعات شعبه. ويلتزم الاتحاد الأوروبي بالوقوف إلى جانب هذه البلدان في كل خطوة تخطوها على طول الطريق. وسنواصل هذا الالتزام لفترة طويلة. وأود أن أكرر التأكيد على أننا لا نزال نؤمن برسالة الربيع العربي.

والأوروبيون في وضع جيد يمكّنهم من الاعتراف بأن التغيير السياسي لن يتحقق دون آلام، وأنه لا يحدث بين عشية وضحاها. فنحن ندرك جيدا ما تكون عليه التحولات في الأجل الطويل. فعندما كانت عملية التكامل الأوروبي في بدايات عهدها – وقد عاصرت ذلك بنفسي – لم تكن الغالبية العظمى من البلدان التي هي الآن أعضاء في الاتحاد، بلدانا ديمقراطية. وبالنسبة لنا، فإنه لا ينبغي الحكم على انتقال بهذا

الحجم، على أساس السرعة التي يتحقق بها، بل على أساس الاتجاه الذي يسير فيه، فضلا عن التقدم المحرز على مسار عدد لا يحصى من الخطوات إلى الأمام.

ونقطة البداية هي إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وعليه، نثني على إنجازات تونس وليبيا ومصر وغيرها من البلدان في تنظيم انتخابات ديمقراطية بطريقة ناجحة، مارس فيها كثير من المواطنين حق التصويت بحرية للمرة الأولى في حياتهم. وهي انتخابات سعدنا بتقديم خبرتنا خلالها للسلطات الوطنية والمحلية.

ولبلوغ هدف خلق الوظائف وتحقيق العدالة الاجتماعية وكفالة حرية التعبير للجميع في نهاية المطاف، يتعين على هذه العملية الديمقراطية العملاقة التغلب على عقبات الفساد والبيروقراطية الحكومية والامتيازات الاقتصادية فضلا عن مواصلة العزمالسياسي على ضمان مشاركة الجميع. وهو جهد هام تسهم فيه العديد من الأطراف. ونقدم من جانبنا – في جميع أنحاء المنطقة – المشورة لأصحاب المشاريع والمسؤولين بالإضافة إلى تقديم المساعدة في تدريب القضاة والشرطة ودعم الصحفيين وجماعات المجتمع المدني.

واستنادا إلى خبرتنا الخاصة، فإن المجتمعات تكون أقوى عادةً عندما تكون المرأة قادرة تماما على المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية في بلدها، وعندما يسمع صوتها وتحترم خياراتها. وقد تكون هناك نزعات – عقب الوصول إلى سدة الحكم – تغري برفض منح البعض تلك الحقوق التي كانت محجوبة عن الجميع حتى وقت قريب. غير أن الديمقراطية لا تزدهر إلا حين تكفل لجميع أفراد الشعب – بصرف النظر عن نوع الجنس أو الدين أو اللغة أو الهوية العرقية – حق المشاركة والحقوق المتساوية التي يكفلها القانون والممارسة.

وأخيرا، فإن بوسع الجيران إنجاز المزيد عندما يعملون معا. وعليه، فإننا نتبادل الخبرات في سياق الاتحاد الأوروبي في العديد من المسائل مثل الربط بين شبكات الطاقة وإزالة العقبات الإقليمية أمام التجارة.

وقد كان التوفيق بين الأعداء السابقين برغبة مشتركة ترمي إلى تحقيق الديمقراطية والسلام والرخاء، أحد أبرز إنجازات الاتحاد الأوروبي العظيمة. ويشكل الاحترام والتسامح واللاعنف قيما أساسية لا يمكن بدونها العيش في وئام. وما دامت هذه القيم هشة، فإن صونها يقتضي إيلاءها عناية مستمرة،وخاصة في العالم الرقمي هذا الذي يمكن فيه نشر جميع أنواع الرسائل بسرعة أكثر من أي وقت مضى، إلى جانب إمكانية استغلالها بسهولة.

والتسامح هو القدرة على تحمّل النقد والمبادرة بإجراء الحوار، فضلا عن نبذ العنف. وبذلك فهو ينمّ عن الثقة بالنفس. وفي الوقت نفسه، فإن احترام إيمان ومعتقدات الآخرين يمثل قيمة أساسية للتعايش معا. ويكتسب التسامح والاحترام معنيهما الكاملين في المجتمع المفتوح الذي يحمي حرية التعبير. وتقع على عاتق كل فرد منا في هذه القاعة مسؤولية الدفاع عن التسامح داخل بلداننا وفيما بينها، فضلا عن تعزيز التسامح والاحترام معا. وليس ثمة مبرر لأعمال العنف والقتل، من قبيل قتل سفيرالولايات المتحدة، كريستوفر ستيفنز، بصرف النظر عن دوافع من ينفذون تلك الأعمال.

وتؤيد أوروبا اليوم أولئك الذين تكلموا في وقت سابق عن شجب الحرب الأهلية المستعرة في سوريا. وقد اتحد العالم – في مواجهةالمجازر التي يقع ضحيتها عشرات الآلاف من الناس – بمشاعر الإدانة والجزع مما يحدث. ولكن يجب أن نكون صريحين في الإقرار بأننا لم تتمكن حتى الآن من وقف العنف الوحشي المستمر. وبطبيعة الحال، تقدم أوروبا وغيرها الدعم الإنساني اللازم للاجئين. وبالقدر ذاته ندعم الأفراد الذين يخاطرون بحياتهم بالعمل على جمع الأدلة عن المجازر. وبطبيعة الحال، يبذل دبلوماسيونا في دمشق قصارى جهدهم

في دعم الجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة بغية إيجاد حل سلمي للصراع. غير أننا نظل عاجزين ما لم تتحد إرادة المجتمع الدولي في عزم مشترك على وضع حد لهذا العنف الطائش الذي يهدد بإلحاق الدمار بالمنطقة بأسرها.

وأود أن أثني على العمل الممتاز والالتزام القوي من قبل الأمين العام، فضلا عن جهود الممثل الخاص، الأخضر الإبراهيمي، في السعي إلى إيجاد حل لوضع حدلهذه المأساة.

أرحب أيضا بالمبادرات التي تهدف إلى الجمع بين الأطراف الإقليمية الرئيسية في نهج دولي متماسك. وفي وقت سابق من هذا العام، دعا القادة الأوروبيون جميع أعضاء مجلس الأمن إلى العمل معا من أجل وقف العنف. واليوم أضحت تلك الدعوة أكثر إلحاحا.

البلد بحاجة إلى التحرك بسرعة نحو عملية انتقال سياسي بقيادة سورية تلبي التطلعات الديمقراطية للشعب السوري، مع الاحترام الكامل للحقوق المدنية والإنسانية للأقليات. هذا هوالمخرج الوحيد. لا مكان للأشخاص المسؤولين عن القمع في تحديد مستقبل سوريا، ويجب أن يتنحوا. كلما تواصل ذلك الصراع، ازداد الناس تطرفاً، وأريق المزيد من الدم بلا داع، وطال أمد التئام الجروح.

لا تزال الحالة الأمنية معقدة وهشة في أجزاء كثيرة من العالم. ينبغي ألا تلهينا أحداث الربيع العربي عن المهمة العاجلة المتمثلة في تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط، بل على العكس تماما. هناك أيضا مسائل أخرى ملحة، من بينها التصدي لعدم الاستقرار والحالة الإنسانية في منطقة الساحل؛ وإحلال السلام وتحقيق الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى؛ وإقناع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتخلي عن برنامجي أسلحتها النووية وقذائفها؛ والتوصل إلى حل تفاوضي للمسألة النووية الإيرانية، التي ينخرط الاتحاد الأوروبي فيها بصورة مباشرة.

علينا أن نعالج جميع هذه الشواغل، واضعين في الاعتبار أن إيجاد الحلول الدائمة يتطلب إرادة سياسية من البلدان المعنية. وعلى نفس المنوال، من المهم أن تهدأ التوترات في المناطق البحرية في شرق وجنوب شرق آسيا، وأن تُسوى المنازعات سلميا بروح من التعاون القائم على أساس احترام القانون الدولي.

هناك العديد من التحديات العالمية التي يجب أن نتصدى لها معا. لكن بدون التعاون المتعدد الأطراف في معالجة مسائل تتراوح ما بين مكافحة تغير المناخ إلى الحد من الفقر في أنحاء العالم، لن يحالفنا النجاح. لهذا السبب يدعم الاتحاد الأوروبي دعماً تاما جعل الأمم المتحدة أقوى وأشد فعالية وأكثر كفاءة.

المواطنون في بلداننا جميعا يريدون الوظائف. في ذلك الصدد، لا غنى عن التعاون العالمي، وهو أفضل طريقة لضمان التعافي الاقتصادي في العالم. لقد أصبحت اقتصادياتنا مترابطة ترابطاً كاملاً. ما مِن بلد يستطيع أن يحل قضاياه لوحده؛ وما من بلد يستطيع أن يتجاهل مشاكل الآخرين. هل ندرك ذلك؟ نعم. لكن هل نتصرف بناء على تلك المعرفة؟ ليس بالقدر الكافي في الكثير من الأحيان.

في عام ٢٠٠٨، عند بداية الأزمة المالية العالمية، كانت هناك لحظة قصيرة من الوعي العالمي، تمثلت في إحساس بالحاجة الملحة، وأدت إلى تنظيم منتديات جديدة، وقطع تعهدات مشتركة، والقيام ببعض العمل المنسق. واليوم، على الرغم من أن الأزمة لا تزال تخيم علينا، فإن عزمنا يبدو قد فتر في الفترة الحالية التي أعقبت إخفاق مصرف «ليمان براذرز»، ويجب تجديده. يتعين على جميع الاقتصادات الرئيسية أن تؤدي دورها في إعادة الاقتصاد العالمي إلى مسار النمو. فالنمو العالمي يرتهن بإجراء إصلاحات هيكلية في كل بلد من بلداننا، و الحد من الاختلالات في الاقتصاد الكلي فيما بينها.

في أوروبا،نقوم بقسطنا من هذا العمل. لم ندخر أي جهد للتغلب على الصعوبات الحالية في منطقة اليورو. فنحن نقوم بإنشاء حواجز وقائة أقوى تكفل استقرار عملتنا المشتركة، ونعكف على إصلاح اقتصاداتنا لتصبح أكثر قدرة على المنافسة ولتتمكن من خلق فرص عمل في المستقبل. وشرعنا في إنشاء اتحاد مصرفي لتحسين إدارة واحتواء مخاطر القطاع المالي؛ وفي الأشهر القادمة سنبدأ في تحديد وجهات نظرنا فيما يتعلق بمعرفة إلى أين نسير وأين نريد أن يكون اتحادنا الاقتصادي والنقدي في غضون ١٠ سنوات.

لقد قطعنا بالفعل شوطا طويلاً، وبدأنا اليوم نرى بواكير نتائج هذا المسعى الجماعي. وعلى الرغم من أن الطريق لا يزال أمامنا طويلا، فأنا واثق من أن تلك الجهود سوف تكلل بالنجاح، وأن أوروبا سوف تخرج من التجربة وهي أقوى اقتصاديا وسياسيا.

(تكلم بالفرنسية)

هذا ما جئتُ لأقوله أمام الجمعية العامة. في رأينا كأوروبيين، لا تتعلق إدارة الأزمة المالية فقط بالعمليات النقدية وتحقيق التوازن في الميزانيات. فما هو على المحك مستقبلُ مشروعنا الأوروبي برمته. لقد ولد المشروع من أجل التغلب على الحروب والديكتاتوريات التي خيمت لوقت طويل على قارتنا. وعلى مدى ٦٠ عاماً، مكننا اتحادنا من وضع حد للكراهية القومية بين البلدان، ومن إنشاء قارة موحدة تسعى في ظل السلام إلى إرساء العدالة الاجتماعية والرخاء، الأمر الذي يتطلب بذل جهود يومية للحفاظ على تلك القيم، وزيادة ترسيخها. بيد أن المكاسب معرضة دائماً للتبديد. على الصعيد العالمي، تقع المهمة على عاتق الجمعية العامة لتسعى بلا كلل إلى تحقيق نفس الأهداف التي نشترك فيها جميعا، وإلى تمهيد الطريق حتى يتحقق المزيد من الوئام والمزيد من التقدم في جميع أنحاء العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة أشكر رئيس المجلس الأوروبي على بيانه الذي ألقاه من فوره.

اصطُحب السيد هيرمان فان رومبوي، رئيس المجلس الأوروبي من المنصة.

خطاب صاحب السمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب صاحب السمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت.

اصطحب الشيخ جابر بن مبارك بن حمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): ببالغ السرور، أرحب بصاحب السمو صاحب السمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

صاحب السمو الشيخ الصباح (الكويت): يسعدني باسم حكومة وشعب دولة الكويت أن أتقدم بالتهنئة إليكم وإلى بلدكم الصديق، صربيا، بأصدق وأخلص التهاني على انتخابكم رئيساً للدورة السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنين لكم التوفيق والنجاح.

كما نود الإشادة بجهود سعادة السفير ناصر عبد العزيز النصر على رئاسته الناجحة لأعمال الدورة السابقة.

ولا يسعني في هذا المجال إلا أن أشيد أيضاً بالجهود الكبيرة والمتواصلة التي يبذلها معالي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي – مون، في قيادة هذه المنظمة، والعمل على نشر رسالتها السامية الهادفة إلى حفظ السلام والأمن الدوليين، متمنين له كل التوفيق في تحقيق الأولويات التي وضعها لولايته الثانية في المجالات السياسية والاقتصادية والإنسانية. ونؤكد

من جانبنا استمرار تعاون دولة الكويت والتزامها التام بدعم جهود الأمم المتحدة ومساعيها لتحقيق أهداف ومقاصد المنظمة وتعزيز دورها في تنسيق العمل الدولي وتفعيله في متابعة تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه في المؤتمرات الدولية.

وفي هذا السياق، تدعو دولة الكويت لضرورة الإعداد الجيد لمؤتمر عام ٢٠١٢ حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وذلك طبقا للمرجعية المتفق عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠. إن منظمتنا تواجه وهي تقترب من إتمام عقدها السابع تحديات عديدة. لذلك عملت المنظمة بكافة أجهزتها ووكالاتها طول تلك العقود على حل واحتواء العديد من الأزمات والتحديات السياسية والإنسانية والاقتصادية. إلا أن ضعف التنسيق، والخلل في العمل الجماعي الموحد، وعدم وفاء البعض بالتزاماته، وتقادم الآليات والسياسات المتبعة في حل المعضلات الدولية، جعلتها في ظل عصر العولمة والثورة المعلوماتية عاجزة في كثير من الأحيان عن التوصل إلى إيجاد حلول نهائية لها. لذلك يجب العمل على إصلاح وتطوير وتحسين وتوفير الإرادة السياسية الحازمة للارتقاء بأدائها لمواجهة التحديات المتجددة التي تفرضها البيئة الدولية المتغيرة.

فبعد حوالي عشرين عاما من المناقشات والمفاوضات المعمّقة لإصلاح مجلس الأمن، التي ارتكزت أغلبها على عناصر الكم من حيث تناول فكرة توسيع عضويته لتحقيق القدر المعقول من عدالة التمثيل، والكيف من خلال طرح أفكار تحسين طرق وأساليب عمله، فإن دولة الكويت تؤكد على ضرورة إصلاح مجلس الأمن ليعكس الواقع الدولي الجديد وبما يضمن حق الدول العربية والإسلامية في التمثيل الذي يتناسب مع حجمها ومساهماتها ودورها في الدفاع عن أهداف ومبادئ الميثاق.

وأود أن أقتبس مما جاء في كلمة حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت، التي ألقاها خلال قمة منظمة التعاون الإسلامي في ١٣ آب/أغسطس في مكة المكرمة، بالمملكة العربية السعودية الشقيقة، حيث قال صاحب السمو:

«إن ما نشهده في سوريا الشقيقة وبشكل يومي من قتل ودمار يبعث على الحسرة والألم، فقد بات مألوفا وبكل الأسى والأسف، مشهد طفل يتيم فقد أبويه ومأواه وأم ثكلى يعتصرها الألم على أعز ما فقدت، ومعالم مدن أضحت أشباحا من هول الدمار الذي لحق بها. إن كل هذه المشاهد تضاعف من مسؤولياتنا أمام الله عز وجل وأمام شعوبنا وأمام ضمائرنا، وتدعونا إلى التحرك دون إبطاء لوضع حد لهذه المأساة الدامية.»

ولهذا فإن دولة الكويت وهي تهنئ السيد الأخضر الإبراهيمي، الممثل المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، على الثقة التي وُضعت فيه لتؤيد جهوده وعزمه على استكمال جهود سلفه، السيد كوفي عنان، التي أثمرت مبادرة النقاط الست، التي كانت كفيلة بحل الأزمة سلميا لو تم الأخذ بها فعليا، مؤكدين التزام دولة الكويت ودعمها للمساعي والجهود الدولية من أجل التوصل إلى حل سياسي يلبي مطالب وطموحات الشعب السوري، كما أننا مطالبون بالعمل على مضاعفة الجهد مع المجتمع الدولي، الذي نناشده تقديم المزيد من المساعدات الإنسانية لتخفيف آلام ومعاناة الشعب السوري في الداخل وفي الخارج.

تحتفل دولة الكويت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر القادم بالذكرى الخمسين للمصادقة على دستورها، الذي يعد تتويجا لمراحل التطور والنماء السياسي خلال أربعة قرون من الزمن، وترسيخا لنمو العلاقة بين الحاكم والمحكوم وصولا إلى الممارسة الديمقراطية الفاعلة والرسمية، حيث يعدّ الدستور بمثابة منارة تسترشد بها دولة الكويت، حكومة وشعبا، كطريق إلى

الحياة الكريمة القائمة على تبيان الحقوق والواجبات وضمان الحريات الأساسية ورسم السياسات العامة، وكذلك على تنظيم علاقاتها الخارجية دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ويعدّ ذلك ترجمة لرؤية الكويت السياسية المرتكزة على الإيمان بالسلام والعمل من أجله، والحرص على تطوير وتعزيز علاقاتها مع الدول المجاورة، وفقا لمبادئ الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.

لقد شهدت العلاقات الكويتية العراقية تطورا إيجابيا ملحوظا، تسامت في خلاله دولة الكويت على جراح الغزو الأليم، وكانت لمشاركة سيّدي حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، في القمة العربية التي عقدت في بغداد في آذار/مارس الماضي، الأثر الكبير في إحداث نقلة نوعية في مسار العلاقات الثنائية؛ وكذلك زيارة رئيس وزراء العراق، السيد نوري المالكي، للكويت، التي أسهمت في خلق أجواء من الثقة والعزم على فتح صفحة جديدة في مجال الوفاء بالالتزامات وتطوير العلاقات. وقد تبع ذلك عقد الدورة الثانية من اجتماعات اللجنة المشتركة الكويتية – العراقية في بغداد، في نيسان/أبريل الماضي، التي عكست رغبة الطرفين في قلب صفحة الماضي.

وقد تم التوصل إلى تفاهمات هامة لبعض المسائل الثنائية العالقة بما يحقق مصالح البلدين، والاتفاق كذلك على برنامج عمل لتسريع تنفيذ العراق لكافة الالتزامات الدولية المتبقية عليه، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، التي ستعني عند تنفيذها خروج العراق من أحكام الفصل السابع من الميثاق، وعودته لممارسة دوره الطبيعي في محيطه الإقليمي والدولي، الأمر الذي يساهم في تعزيز فرص تحقيق الأمن والسلم الإقليمي، الذي يعدّ البوابة الرئيسية لازدهار وتقدم المنطقة التي عانت من حروب ونزاعاتمدمرة خلال الثلاثة عقود الماضية.

وعلى الصعيد الإقليمي، تجدد دولة الكويت دعوتها لجمهورية إيران الإسلامية الصديقة إلى اتخاذ خطوات وتدابير جادة وفاعلة في سبيل التعاون مع الجهود الدولية الساعية للتوصل إلى تسوية سياسية لبرنامجها النووي وتبديد الشكوك المحيطة بأهداف وأغراض البرنامج، وتجنيب المنطقة وبلدانها المزيد من الأزمات والصراعات التي باتت مع الأسف ملازمة لهذه المنطقة الحيوية. كما نأمل من جمهورية إيران الإسلامية الصديقة أن تكون طرفا إيجابيا فاعلا في المنطقة، تمارس دورها وفقا لأسس ومبادئ الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، وبما يساعد على خلق مناخ طبيعي تعاوني يخدم شعوب المنطقة دون التدخل في شؤونها الداخلية.

ومن هذا المنطلق، نأمل أيضا أن تتعاون وتستجيب جمهورية إيران الإسلامية للمبادرات الرامية لحل النزاع حول الجزر الإماراتية المحتلة وفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي.

ويمثل استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية شاهدا على عجز المجتمع الدولي عن الخروج بحلول تضع حدا لمأساة الشعب الفلسطيني. فالحكومة الإسرائيلية، وفي انتهاك صارخ للمواثيق والأعراف الدولية، تواصل نهجها المتعنت وسياساتها غير الشرعية، من خلال التوسع في بناء المستوطنات على الأراضي الفلسطينية المحتلة وحصار قطاع غزة، بما لا يخدم السلام الدائم والعادل الذي ننشده في الشرق الأوسط. لذا، نطالب المجتمع الدولي ممثلا في مجلس الأمن بالضغط على إسرائيل لإخضاعها لقرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام وخارطة الطريق والمبادرة العربية للسلام، بما يكفل إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية والانسحاب الإسرائيلي الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة في ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

تعاني بعض الدول تحديات خاصة ومزمنة عملت على تهميشها من المشهد الدولي لسنوات طويلة. وتواجه خطر

الوقوع في دائرة الفشل كدول، إن لم يضاعف المجتمع الدولي من جهوده لمساعدتها للنهوض من جديد ووضعها على بداية الطريق لتمارس طريقها بشكل طبيعي ولتكون طرفا فاعلا في عالمنا اليوم.

وفي هذا الشأن، ترحب دولة الكويت بالقرارات والخطوات التي اتخذها فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي والحكومة اليمنية تنفيذا للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية،وتدعم استكمال بقية بنودها. كما نجدد ثقتنا بأن اليمن بقيادة الرئيس وحكومة الوفاق الوطني قادرتين على تحقيق ما يصبو إليه الشعب اليمني الشقيق من تنمية وتطور في مختلف المجالات. ونؤكد استمرار دعمنا ومساندتنا للجمهورية اليمنية من أجل تأمين الاستقرار السياسي والاقتصادي لها.

كما نود أن نهنئ جمهورية الصومال الشقيقة على الإنجاز التاريخي الكبير الذي تمثل في المصادقة على الدستور المؤقت وانتخاب فخامة حسن الشيخ محمود رئيسا للصومال. ونأمل أن تساهم كل هذه التطوراتالإيجابية في انتشال الصومال من طور الصراع وتفكك الدولة إلى طور المؤسسات الدستورية لرسم مستقبل سياسي جديد يحقق آمال وطموحات الشعب الصومالي الشقيق.

كما تشيد دولة الكويت بالمواقف الإيجابية لمنظمة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إزاء ما تعرضت له الأقلية المسلمة في ميانمار، آملين بأن تتوج تلك الجهود بوقف العنف وصيانة حقوقهم المشروعة وإحلال السلام.

لقد عبرت شعوب وحكومات الدول الإسلامية عن إدانتها الشديدة وغضبها العارم لإنتاج الفيلم السينمائي المسيء إلى الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم، وإلى العقيدة والقيم الإسلامية السمحة. ولقد أشعل هذا التطاول غير المسؤول الغضب الشديد لدى الشعوب والجاليات الإسلامية في مختلف أنحاء العالم. كما شهدت بعض الدول أعمال عنف وشغب وتخريب راح ضحيتها بعض الأبرياء. ودولة الكويت، وهي تدين بأشد العبارات إنتاج هذا الفيلم وما لحقه من أعمال قتل وتدمير، والتي هي بعيدة كل البعد عن روح الإسلام وجوهره، لتود أن تسترجع إلى أذهانكم، السيد الرئيس، ما اقترحه حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر، أمير دولة الكويت، أمام الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة حول حوار الأديان، الذيعقد في ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر٢٠٠٨، وأقتبس:

إن أبلغ نتيجة لتجمعنا الخير هذا وفي هذه القاعة هو أن يصدر عنه تعهد عالمي باحترام الأديان وعدم المساس أو التعرض أو التهكم على رموز تلك الأديان وردع مرتكبي تلك الأفعال والداعين لها.» (A/63/PV.46، ص. ١٠)

على الجمعية العامة في دورتها هاته أن تولي اقتراح أمير دولة الكويت الاهتمام البالغ، وأن تعتمد قرارا لتنفيذه خدمته للبشرية جمعاء وصونا للأمن السلم الاجتماعي بين الشعوب.

تتعدد القضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تواجه عالمنا اليوم، باعتبارها متشابكة ومعقدة، ومثيرة لكثير من التحديات التي تواجه الدول والشعوب، خاصة في الدول النامية وأقل الدول نموا. فتبعات الأزمة المالية العالمية،وارتفاع أسعار المواد الأساسية، والآثار المترتبة عن ظاهرة تغير المناخ، وتواتر حدوث الكوارث الطبيعية، وتعاظم ظاهرة الإرهاب، أبرزت الوجه القبيح لمعاني الفقر والجوع وانتشار الأوبئة والأمراض المعدية والخطيرة. فعلى الرغم مما تحقق من إنجازات ملحوظة في كثير من الدول فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإنها وفقا لتقارير دولة حديثة، لا ترقى إلى الطموحات. لذلك، لابد من مواصلة الجهود الجماعية للحد من آثار تلك التحديات واحتوائها، وما يكفل تحقيق هذه الأهداف السامية.

ودولة الكويت، وإذ أنها تعد من الدول النامية، إلا أنها ومنذ استقلالهافي عام ١٩٦١، خطت لنفسها نهجا ثابتا، أولت من خلاله اهتماما كبيرا لمساعدة الدول النامية وأقل الدول نموا، وذلك عبر آليات ومبادرات عديدة، منها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، الذي تغطي مساعداته التنموية دولا عربية وآسيوية وأفريقية، من أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية، إيمانا منها بأهمية التعاون الدولي ومساعدة الشعوب المحتاجة.

من منطلق حرص دولة الكويت على تكثيف العمل الإقليمي والدولي المشترك وزيادة فعاليته، حيث أن منتديات الحوار المختلفة التي تعقد في العالم أصبحت أحد الروافد الرئيسية لمراجعة أوجه التعاون في المجالات الإقليمية والدولية، وتطوير وتعظيم الاستفادة من التجارب الناجحة للدول. وحيث أن منتدى الحوار والتعاون الآسيوي عقد حتى الآن وعلى مدى السنوات العشر الماضية اجتماعات سنوية على مستوى وزراء الخارجية للدول الآسيوية المشاركة في هذا المنتدى، والتي كان آخرها في دولة الكويت، في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، فقد دعت دولةالكويت إلى استضافة أول مؤتمر قمة لدول منتدى الحوار، وسيعقد في دولة الكويت في ١٥ و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر القادم. وإننا نتطلع إلى أن يتيح هذا اللقاء لقادة الدول الآسيوية بحث جميع المواضيع التي تهم الملفات في المجالات الاقتصادية والبيئية والإنسانية. كما ستستضيف الكويت في شهر آذار/مارس من العام القادم، مؤتمر القمة العربي – الأفريقي، الذي نأمل أن يعمق التعاون العربي – الأفريقي يفتح آفاقا جديدةتخدم الاستقرار والتنمية والتعاون بين شعوب دول هاتين المجموعتين.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أؤكد على تمسك دولة الكويت بالنظام الدولي المتعدد الأطراف، وبمبادئ ومقاصدميثاق الأمم المتحدة، وضرورة وفاء جميع الدول بالتزاماتها ومسؤولياتها التي تعهدت بها في الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية، بما يساهم في إيجاد حلول عادلة ومنصفة للتهديدات والتحديات العالمية.

إن دولة الكويت تؤمن بأن الحوار ونشر ثقافة التسامح والاعتدال ونبذ مظاهر العنف والتطرف هي الوسيلة والطريق الأمثل لإعلاء قيم المساواة والعدالة للوصول إلى الهدف الأسمى، وهو صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء دولة الكويت على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب سمو الشيخ جابر المبارك الأحمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت، من المنصة.

خطاب يلقيه السيد ماريو مونتي، رئيس وزراء جمهورية إيطاليا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب يلقيه السيد ماريو مونتي، رئيس وزراء جمهورية إيطاليا.

اصطحب السيد ماريو مونتي، رئيس وزراء إيطاليا إلى المنصة.

السيد مونتي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتقدم بالتهنئة الحارةإليكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة. وأود أن أؤكد لكم كامل دعم إيطاليا وأنتم تتولون مسؤولياتكم الحاسمة خدمة للسلم والتعاون الدوليين.

وفي كل يوم وفي كل مكان، يجهد الناس للتغلب على الخوف، وتحقيق العدالة، والصمود وسط المشقات والشعور بعدم اليقين لحماية أسرهم وسبل كسب عيشهم وكفالة مستقبل أفضل لأطفالهم. وتجهد الحكومات لتحقيق السلام والعدل والازدهار والحفاظ على هذه الامور، في عالم تعصف

به التوترات السياسية والحروب الأهلية والازمة الاقتصادية والمالية الحادة.

وفي عام ٢٠١١، أظهرت الأسواق المالية دلالات جديدة من التوتر تتصف بالخطورة، ومرد ذلك أساسا للتدهور الحاصل في الاسواق المالية العامة. وما نعاني منه ليس عودة عدم التوازن بشكل دوري. وفي حالة الاتحاد الأوروبي، فإن الازمة هي أعمق وأسوأ أزمة في تاريخه.

وثمة أزمات أخرى هددت المشروع الأوروبي في الماضي، ولكن الأوروبيين وجدوا في كل مرة طريقة للاستمرار في السير على الطريق الذي شرعوا فيه قبل أكثر من ٥٠ عاماً. وقد لاحظ جان مونيه في مذكراته أن أوروبا ستُبنى وسط الأزمات. والواقع أنه من خلال حل تلك الأزمات، أدرك الأوروبيون مدى تكامل مصالحهم ومدى ترابط اقتصاداتهم. واليوم، أدرك العالم مدى اهمية أوروبا في التصدي للتحديات الاقتصادية والأمنية الأساسية، ومدى اهمية منطقة اليورو لانتعاش الاقتصاد العالمي. ومن الواضح اليوم أن ”المزيد من أوروبا“ هو للمصلحة العامة، وليس مجرد الأوروبيين.

ولا يمكننا أن نغفل أهمية التدابير التي يجري اتخاذها على مستوى الاتحاد الأوروبي لتعزيز الإدارة والتكامل المالي، مثلما أكد الرئيس فان رومبوي. ومن الضروري أيضا أن تحرز الحكومات الأوروبية النتائج على الصعيد الوطني. وستواصل إيطاليا القيام بدورها من أجل زيادة تعزيز الاستدامة المالية، وتوطيد إمكانات النمو.

ثمة تغييرات تاريخية تجري في منطقة البحر الأبيض المتوسط. إن إيطاليا وقفت إلى جانب الشعوب العربية في سعيها لتحقيق العدالة والديمقراطية. وفي الأشهر الماضية، انخرطنا في العمل مع القادة الجدد لتلك الدول. فوجدت فيهم التزاما عميقا يوحي بالأمل. وسواء على الصعيد الثنائي أو من خلال الاتحاد الأوروبي، نحن نعمل على تقديم الدعم الملموس إلى حكوماتهم الجديدة بغية المساعدة على تحقيق الانتعاش، ووضع السياسات التجارية ذات المنفعة المتبادلة، وتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة، وبالتالي توطيد الاستقرار في المنطقة بأسرها.

وهناك أيضا عنصر المصلحة الذاتية في ذلك المسعى. فعدم الاستقرار حولالبحر الأبيض المتوسط يؤثر على أمننا بالذات. إن الصراعات والاضطرابات الاجتماعية على الساحل الجنوبي تمتد إلى سواحلنا. والإرهاب يجد سبلاً جديدة للوصول إلى أوروبا. والاتجار بالبشر يخلّف أثراً مزعزعاً للاستقرار على بلدان المقصد، وغالباً ما يؤدي الى المآسي في البحار، الامر الذي لم يعد بإمكاننا أن نقبله. والوضع في منطقة الساحل مبعثٌ للقلق الشديد وأولوية قصوى لإيطاليا. إنه عبارة عن مزيج متقلب من المؤسسات الهشة، والجريمة المنظمة المتفشية، والجماعات الإرهابية. ولا يمكننا أن ندع الوضع يتدهور اكثر من ذلك. وإيطاليا، من جهتها، ستقدم اسهامها بمشاركة شركائنا والدول في المنطقة.

إن الأهداف النهائية للسلام والتعاون لن تتحقق إلاّ إذا عملت جميع البلدان المعنية معا على أساس الاحترام المتبادل والشعور المشترك بهذه الأهدف. ويجب أن تعلو ثقافة الحوار على المواجهة. ويجب عزل ورفض التطرف والتعصب. ويجب توفير الحقوق والكرامة والفرص لكل مكون وعضو في مجتمعاتنا، ولا سيما الأقليات والنساء.

وتلتزم إيطاليا التزاماً تاماً بتنفيذ هذه الرؤية. وبالنسبة الينا، إن حماية وتعزيز حقوق الإنسان التزام محلي منذ أمد بعيد، وكذلك ركيزة أساسية لسياستنا الخارجية. وفي هذا السياق، سنواصل متابعة إلغاء عقوبة الإعدام على الصعيد العالمي، وحماية الأقليات، والنهوض بمركز المرأة، والكلام بحريّة وأمان عن الاديان والمعتقدات. ونحن بحاجة إلى التعاون بحكمة على الرفض الشديد لتشويه الأديان أو المعتقدات كأداة للاضطرابات وعدم الاستقرار.

وبغية تحقيق هذا الهدف، من الضروري دائماً وجود قوانين جيدة، ولكنها ليست دائماً كافية. ويجب تعزيز التسامح من خلال البرامج التعليمية والعمل الشعبي المتسق، وتضافر الجهود التي تبذلها الحكومات والمجتمع المدني على حد سواء. وأشجع بقوة أعضاء الجمعية وجميع المنظمات الدولية ذات الصلة على اتباع مثل هذا النهج بحزم.

إن الربيع العربي يواجه صعوبات، ومع ذلك فقد حقق عددا من الإنجازات الملحوظة. ليس هناك أمر سهل، ولكن ليس هناك أمر مستحيل. بيد أنه لا يمكن تحقيق شيء بدون الارادة الطيبة وحسن النية، اللذين سوف نحتاج اليهما إذا كنا نريد وضع حد لاستمرار هذه المذابح والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سوريا. فالنظام في دمشق يرفض الامتثال لقرارات مجلس الأمن، وهو يواصل ارتكاب اعمال العنف العشوائي ضد المدنيين. وتؤيد إيطاليا تأييدا تاما مهمة الممثل الخاص الجديد المشترك لسوريا، وتحث مجلس الأمن بشدة على التغلب على الجمود الذي يمنع اتخاذ إجراءات دولية فعالة. فالتاريخ لن يكون متساهلاً في الحكم على أولئك الذين يتحملون المسؤوليات.

كما لا يمكننا أن نقلل من شأن الخطر المتزايد لانتشار الأسلحة النووية. وتؤيد إيطاليا التزام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحصول على توضيح الطابع الحقيقي للبرنامج النووي الإيراني. ونحث إيران على الامتثال الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتدعو إيطاليا إلى زيادة فعالية نظم تحديد الأسلحة، وتتطلع إلى اتخاذ تدابير ملموسة لنزع السلاح النووي، كما هو مقترح في النداء الذي أطلقه الرئيس أوباما في براغ.

واحترام سيادة القانون هو الشرط الأساسي للنهوض بحقوق الإنسان وصون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، أرحب سيدي الرئيس باقتراحكم القاضي بجعل ”تسوية أو حل المنازعات أو الحالات الدولية بالوسائل السلمية“ الموضوع الاول لهذه الدورة للجمعية العامة.

كما يسرني أن أعلن أن إيطاليا مستعدة الآن لقبول الاختصاص الإلزامي لمحكمة العدل الدولية، وفقا للفقرة ٢ من المادة ٣٦ من النظام الأساسي للمحكمة. إن هذه اللحظة حاسمة لمحكمة العدل الدولية وللمحاكم الدولية بشكل عام، لأنها تمثّل المؤسسات الرئيسية لتفسير القانون الدولي، وضمان الامتثال العالمي لأحكامه. واتخاذ إجراءات فعالة لكفالة النظام والأمن الدوليين يتطلب أكثر وأكثر احترام القانون الدولي.

وكذلك الحال بالنسبة لإجراءات مواجهة التهديدات الجديدة، مثل القرصنة، وهو ما يثير القلق بشكل خاص نظرا لتأثيرها على الاقتصاد العالمي وعلى حياة البحارة. ولا يمكن أن تكون الجهود الدولية لحماية الممرات البحرية ومكافحة القرصنة فعالة إلا إذا تعاونت كل الدول بنية حسنة، وفقا للقواعد المعمول بها في القانون العرفي الدولي واتفاقيات الأمم المتحدة، بما في ذلك تلك الرامية إلى حماية ولاية دولة العلم في المياه الدولية.

إن المنظمة لا تتوقع أقل من ذلك من كل دولة عضو، وبخاصة من الأعضاء الذين يهدفون إلى أن يكون لهم تأثير حاسم على قواعد الحوكمة العالمية. وأي إضعاف للولاية القضائية الحصرية للدولة المرسلة فيما يتعلق بالجنود في مهمة رسمية سيعرض للخطر مركز عملائنا الموفدين في البعثات الدولية. ونتيجة لذلك، سيقوض أيضا استدامة بعثات الأمم المتحدةلحفظ السلام.

وعلى النحو ذاته، يجب علينا ألا نتسامح مع أي خرق للبعثات الدبلوماسية، التي يجب أن تحترم حرمتها. وندين بشدة أي موقفمفاده أن العنف هو استجابة مقبولة للخطاب.

إن الجريمة المنظمة عبر الوطنية تتطلب أيضا استجابة جماعية ترتكز على سيادة القانون ومبدأ المسؤولية المشتركة. ساهمت إيطاليا بنشاط، مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبتمويل مشترك مع كولومبيا، في إعداد ملخص لتعزيز تنفيذ اتفاقية باليرمو من خلال توضيح أفضل الممارسات. والملخص أداة عملية للمسؤولين عن إنفاذ القانون والمدعين العامين. وسيقدم رسميا الشهر المقبل في فيينا، بمناسبة المؤتمر السادس للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ونناشد الأمم المتحدة الاضطلاع بدور رئيسي في منع نشوب النزاعات وتسوية المنازعات وتقديم المساعدة في مجال إدارة الأزمات وبناء الدولة، وذلك بالتعاون مع المنظمات الإقليمية. وعلى الرغم من الظرف المالي الحالي الذي نمر به، تواصل إيطاليا الاضطلاع بدورها في إدارة الأزمات وبعثات حفظ السلام وتحقيق الاستقرار. وسنواصل من خلال خبرتنا ومواردنا – العسكرية والمدنية – المشاركة في عدد من المسارح الهامة، وخاصة في أفغانستان ولبنان. ويشكل هذا الالتزام عبئا ثقيلا، لكننا نعتبره أمرا جديرا بالاستثمار من أجل المصلحة المشتركة.

وفي ضوء ذلك، ستظل مساعدة الصومال على استعادة وحدته وكرامته من البنود الهامة على جدول أعمال حكومتي.

اضطلعت الأهداف الإنمائية للألفية بدور حاسم في تغيير سياسات وممارسات التعاون الإنمائي. ولكن المشهد الإنمائي تغير بعمق منذ الاتفاق عليها، فقد نشأت تحديات جديدة واستجدت مسائل و عمليات أخرى. وبالتالي، لا بد أن يأخذ جدول الأعمال الإنمائي لما بعد ٢٠١٥ تلك الاتجاهات في الحسبان. فلا بد أن يشمل أبعادا هامة للتنمية مثل الحد من عدم المساواة، وتعزيز الديمقراطية ذات المصداقية، وتعزيز حقوق الإنسان والإدارة الرشيدة والنمو المنصف، والهجرة، والعمالة، والوظائف اللائقة ومعالجة تغير المناخ.

وقد سرنا أيما سرور قراركم، سيدي الرئيس، بتشكيل فريق رفيع المستوى لمناقشة هذه المسألة الأساسية، وتعيين ثلاثة من القادة المهمين لإجراء المناقشة الدولية. ونحن واثقون من أن عملية تحديد أركان جدول الأعمال الإنمائي في المستقبل ستكون شاملة قدر الإمكان، وتتجنب الافتراضات التنازلية التي ظهرت في عام ١٩٩٥.

في رأينا، فإن الأهداف الإنمائية للألفية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تتسق مع المدخلات المنبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو (ريو+٢٠). ستكون الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة – الاجتماعية والاقتصادية والبيئية – جزءا من السيناريوهات التي نواجهها في المستقبل. وعلينا أيضا العمل في إطار شراكة بوسان العالمية الجديدة للتعاون الإنمائي الفعال. وفي مجال تغير المناخ، تستحق الإدارة المتوازنة والسليمة للموارد البرية والبحرية، التي تنطوي على تعزيز التعاون العابر للحدود، المزيد من الاهتمام السياسي والتطبيق المشترك. وثمة تحديات ملحة للغاية. إن معالجة تغير المناخ من خلال سياساتمتسقة للحد من الانبعاثات شرط مسبق أساسي لخفضها إلى حد كبير، وربما وقفالتدهور الخطير للنظم الإيكولوجية الهشة لكوكب الأرض، التي تعتمد عليها حياتنا.

وتماشيا مع أهدافنا الإستراتيجية المشتركة للتغلب على الأزمة المالية، نعلق أهمية كبيرة على المصادر المبتكرة لتمويل التنمية. وقد ساعدت إيطاليا في تشجيع عدد من المبادرات الهامة، لاسيما في مجال الصحة.

وتضطلع التحويلات الماليةللمهاجرين بدور رئيسي في تنمية العديد من البلدان. وسيجري تيسير هذه العملية من خلال تحقيق التزامات مجموعة البلدان الثمانية ومجموعة العشرين بخفض متوسط التكلفة العالمية للتحويلات المالية.

يمثل الأمن الغذائي أولوية بالنسبة لسياسات المساعدة الإنمائية للحكومة الإيطالية. ففي عام ٢٠٠٩، وتحت رئاسة إيطاليا، اعتمدت مجموعة البلدان الثمانية مبادرة لاكويلا للأمن الغذائي، وهي آلية جديدة وشاملة شارك فيها أكثر من ٤٠ بلدا ومولت عدة مشاريع للأمن الغذائي بلغت نحو ٢٢ بليون دولار.

ولا نزال نولي اهتماما كبيرا لسياسات تهدف إلى التخفيف من تأثير تقلبات أسعار المنتجات الزراعية. إن توافر الغذاء عالي الجودة والصحي والمستدام للبشرية جمعاء هو التحدي التاريخي والملموس الذي يواجهه معرض ميلانو لعام ٢٠١٥. إن شعار «تغذية الكوكب» حاسم في جدول الأعمال العالمي – من الأهداف الإنمائية للألفية إلى ريو+٢٠ ومبادرتها للقضاء على الجوع، فضلا عن عمليات مجموعة البلدان الثمانية ومجموعة العشرين.ولهذا الشعار أهمية خاصة في عمل منظومة الأمم المتحدة. وقد دُعيت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للمشاركة في هذا المعرض، وحتى الآن أكدت ما يقرب من ١٠٠ دولة ومنظمة دولية مشاركتها.

وفي الختام، أود الاستجابة للنداء الذي أطلقته، سيدي الرئيس، في كلمتكم الافتتاحية. نعم، ستقدم إيطاليا مساهمة بشكل فعال في الجهود الرامية إلى تنشيط الجمعية العامة من خلال تعزيز دورها وكفاءتها. يحتاج العالم اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى سلطة الأمم المتحدة. إن إصلاح مجلس الأمن عنصر أساسي من عناصر هذا البرنامج. ونعول كثيرا على مساعدة الأعضاء في تحقيق ذلك. إن العمل على تعزيز فعالية مجلس أمن أمر حاسم لا لمواجهة التحديات في طريق السلام فحسب، بل أيضا لإرساء نظام عالمي أفضل. إن إجراء إصلاح عادل للمجلس مسألة متعلقة باستمرار الشرعية، بدلا من زيادة السلطة الوطنية لدول أعضاء مختارة.

يجب أن تواصل مبادئ المساءلة والتوافق والتمكين الإقليمي تشجيع التزامنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس مجلس وزراء جمهورية إيطاليا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ماريو مونتي، رئيس مجلس وزراء جمهورية إيطاليا، من المنصة.

خطاب السيدة جوليا جيلارد، رئيسة وزراء كومنولث أستراليا

الرئيس (تكلم بالنكايزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب تلقيه رئيسة وزراء كومنولث استراليا.

اصطحبت السيدة جوليا جيلارد، رئيسة وزراء كومنولث استراليا، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أرحب بمعالي السيدة جوليا جيلارد، رئيسة وزراء كومنولث أستراليا، وأدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيدة جيلارد (استراليا) (تكلمت بالإنكليزية): إنكم الآن، سيدي، تتولون رئاسة منتدى للجميع – جمعية عامة للشعوب والدول قاطبة، جمعية لا يسيطر عليها أي بلد أو كتلة وحدها أو يقودها بلد بمفرده، حيث تسمع أصواتها حقا البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم. ترحب استراليا ترحيبا حارا بانتخابكم.

إن قصة الأمم المتحدة قصة عالمية حقا، إذ تشمل جميع شعوب العالم. إنها قصة التقدم المحرز في البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم، لا الدول العظمى فحسب. إنها قصة إعادة الإعمار بعد الحرب العالمية وإعادة توطين الملايين الغفيرة، قيادة رياح التغيير وإنهاء الاستعمار، وتحقيق تقرير المصير فيالأغلبية العظمى من العالم، ولمليارات جنوب العالم. إنها قصة تسخير

موارد جديدة من الثروة وموارد جديدة من خلال ثورة من التوقعات المتزايدة وعقود من الطغيان والمجاعة والحرب.

إنها قصة تقديم مرتكبي أسوأ الجرائم الدولية للعدالة ومنع وقوع أسوأ الفظائع الإنسانية. والآن، نشر الحرية وتسخير الأسواق الجديدة، إنها قصة انتشال مزيد منالمليارات من براثن الفقر والقهر. كان ذلك عمل الأمم المتحدةطيلة سبعة عقود.

نجتمع هذا العام في ظل المعرفة التي تولدت من تلك السنوات، لا نتوقع الكمال ولا قبول الوضع الراهن. ندرك أن هناك الكثير مما يمكننا القيام به معا، وما يمكن أن نفعله معا أكثر مما يمكننا فعله وحدنا.

تعبر الأمم المتحدة عن المثل العليا للبشرية. بل أكثر من ذلك، فهي تقود التقدم العملي صوب تحقيق تلك المثل في العالم. ليس هناك مثال أفضل على ذلك من الأهداف الإنمائية للألفية — فهيغايات محددة وقابلة للقياس وذات أهمية كبرى للإنسان ومألوفة لنا جميعا الآن. وبعد مرور اثنتي عشرة سنة على عام ٢٠٠٠، ولا تفصلنا سوى ثلاث سنوات عن عام ٢٠١٥، يجب أن يكون التقدم الذي أحرزناه مألوفا مثل تلك الأهداف. فقد شهد الاقتصاد العالمي نموا. ورفع مئات الملايين من الناس من مستوى حياتهم بأنفسهم. وتحقق الآن الهدف الأول من الأهداف الأساسية، المتمثل في خفض نسبة السكان في العالم الذين يعيشون في فقر مدقع: تبدلت حياة مليار إنسان. منذ عقد من الزمان لم يتسن لمئة مليون طفل الالتحاق بالمدرسة. وانخفض هذا العدد بمقدار الثلث كاملا، وتبدل مستقبل ٣٣ مليون إنسان بالكامل.

ولكن يجب أننعترف جميعا أن هناك مجالات حيويةيخفق فيها المجتمع الدولي في تحقيق التغيير. ولهذا قبلت دعوة الأمين العام إلى المشاركة في رئاسة الفريق المعني بحشد الدعم لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية إلى جانب رواندا: للدعوة إلى التقدم العملي في السنوات الثلاث المقبلة. وحيث عجز العالم عن تحقيق الأهداف الطموحة، يجب أن تكون استجابتنا بالعمل، لا بالإحباط. هذا هو ما ستفعله استراليا.

سنساعد على تحسين التعليم. تضاعف الإنفاق الإنمائي في استراليا على التعليم في السنوات الخمس الماضية. وسنصبح بين أكبر الجهات المانحة في مجال التعليم في العالم في عام ٢٠١٥. ويسعدني بشكل خاص الانضمام بصفتي مدافعة عن التعليم إلى مبادرة التعليم أولا التي قدمها الأمين العام لحشد الدعم العالمي للمساعدة في تحقيق توفير التعليم لجميع الأطفال بحلول عام ٢٠١٥. يشرفني أن أقدم دعم استراليا.

سنساعد على زيادة أوجه المساواة بين الجنسين. أنا فخورة بأن أعلن أنه في منتدى جزر المحيط الهادئ قالت استراليا إنها ستعمل مع شركائنا في مناطق المحيط الهادئ على مبادرة للشؤون الجنسانية غير مسبوقة: المرأة في مناطق المحيط الهادئ تشكل التنمية في المحيط الهادئ. ستقدم استراليا ٣٢٠ مليون دولار على مدى ١٠ سنوات لدعم المشاركة السياسية للمرأة، لتوسيع الدور القيادي للمرأة ونشر الفرص الاقتصادية والاجتماعية في منطقة المحيط الهادئ. وهذا هو مبدأ تعتمد عليه جميع تدخلات ومبادرات المساعدات الأسترالية: تمكين النساء والفتيات.

سنساعد في مكافحة الملاريا المقاومة للعقاقير. وحدد الأمين العام الملاريا أولوية من أولوياته الرئيسية لفترة ولايته الثانية. بل هي أولوية نتشاطرها جميعا. فمنذ عام ٢٠٠٠، خفض العالم عدد الوفيات الناجمة عن الملاريا بنسبة ٢٦ في المائة. وبدون تلك التطورات، كان سيلقى ٣٣٠ ألف شخص حتفه جراء الملاريا في العام الماضي،والأغلبيةالعظمى منهم في أفريقيا. ولكن الملاريا ترد وتحارب من أجل البقاء. يجب التغلب على مقاومة العقاقير الجديدة في مكافحة الملاريا. في وقت لاحق من هذا العام، ستعقد استراليا اجتماع الملاريا ٢٠١٢، وسيجتمع القادة السياسيون والمجتمع المدني والقطاع

الخاص لتسريع الجهود المبذولة لمكافحة الملاريا والقضاء عليها ومكافحة مقاومة العقاقير المتنامية.

وبينما نعمل بجد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في السنوات الثلاث المقبلة، تتطلع أستراليا إلى أبعد من ذلك. إن عام ٢٠١٥ هو الهدف، لكنه ليس وجهة. بدلا من ذلك، يجب أن يكون نقطة انطلاق جديدة لعمل جديد أكثر بكثير. تتعهد استراليا بالمساهمة في أعمال الفريق الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وتحمل استراليا خبرة وطنية كبيرة في العمل مع الدول المتضررة من النزاع وأقل البلدان نموا، وخاصة في منطقتنا. سنسعى إلى تطبيق ما تعلمناه في عملنا منذ عام ٢٠٠٠ على خطط العالم لما بعد عام ٢٠١٥. أولا، إن السلام هو الركيزة الأساسية للتنمية، وبناء السلام أمر حيوي في تقدم المجتمعات التي تتعافى من آثار النزاعات.يجب أن تكون قوات حفظ السلام اليوم بناة للسلام، لا تعمل على إنهاء النزاع ووقفه فحسب بل لتمكين التنمية. ثانيا، لا يمكن أن يكون هناك أي تخفيف من حدة الفقر دون توفير الثروة وفرص العمل. إن النمو وحده لا يعد كافيا أبدا، ولكن يجب توفير فرص العمل والثروة بغية تحقيق التنمية لصالح جميع الناس. ثالثا، لا يمكننا أن نجعل الفقر في ذمة التاريخ ما لم نجعل جزءا من التاريخ الحجة التي مفادها أن حماية البيئة والتنمية البشريةهدفان عالميان متضاربان.يهدد تغير المناخ أمن الإمدادات الغذائية التي تكفل التنمية. إن مصادر نظيفة وجديدة للطاقة توفر مصدرا جديدا للنمو الاقتصادي.

إن أستراليا إحدى الدول المتعددة الثقافات والمتعددة المعتقدات الأكثر نجاحا في العالم. وتثبت التجربة الأسترالية حقيقة هامة للغاية. لا يوجد شيء طبيعي أو لا مفر منه بشأن الصراع العنيف على المعتقد الديني. يجب أن نؤكد ذلك اليوم من جديد مرة أخرى. إن إهانة المعتقدات الدينية ليس مقبولا البتة. تسعى استراليا لتكون مثالا للحرية لجميع الأديان، ونؤيد ذلك في العالم أجمع. لكن يجب ألا يمتد تسامحنا أبدا إلى تحمل الكراهية الدينية والتحريض على العنف. سواء أدت هذه المواقف إلى هجمات على أعضاء الأقليات الدينية أو الدبلوماسيين أو إلى هجمات على بيوت العبادة أو البعثات الدبلوماسية، لا بد من تقديم مرتكبي مثل هذا العنف إلى العدالة، ويجب أن يدان مثل هذا التحريض.

تدين استراليا العنف ونعمل من أجل السلام.

وإننا نؤدي باعتزاز دورنا الكامل في أعمال الأمم المتحدة من أجل السلام والأمن.ونُراعي مراعاة صارمة قرارات مجلس الأمن الهادفة إلى الحدِّ من أنشطة انتشار الأسلحة، كأنشطة كوريا الشمالية.ونتولَّى الدور الريادي في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. كما نقود بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان، التي تعمل بمصادقة الأمم المتحدة.وما فتئنا أكبر مساهم خارج الناتو في القوة الدولية المُكلَّفة من الأمم المتحدةللمساعدة الأمنية في أفغانستان.وستجلب أستراليا هذا السجلّ من خدمة المجتمع الدولي إلى عملها في مجلس الأمن، إذا حظينا بانتخاب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر.وحتّى ذلك الحين وما بعده، يجب أن يتواصل عملنا وعمل كل دولة من أجل السلام.

وفيما نحن مجتمعون، تُوجِّه الحكومة السورية أدوات سلطة الدولة ضدّ الشعب نفسه الذي يتعيَّن على سلطة الدولة حمايته، مُستخدِمة الأسلحة الثقيلة والطائرات في اعتداءات برّية ضدّ المدنيين، ومُشارِكة في انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان.وينوء جيران سوريا – ولا سيّما الأردن وتركيا ولبنان والعراق – بعبء الأعداد المتزايدة من اللاجئين ويقدِّمون مساعدة حيوية لهؤلاء اليائسين.

لقد قامت الأمم المتحدة بأعمال هامّة فعلاً.وأستراليا تُؤدّي دورها عَبْر المعونة الإنسانية.وعلينا أن نفعل كلّ ما

نستطيع لإنهاء معاناة الشعب السوري وإعادة بناء مجتمعه. ويجب محاسبة أولئك الذين يرتكبون الجرائم ضد الإنسانية. ويتعيَّن على المجتمع الدولي أن يتوحَّد خلف السيد لخضر الإبراهيمي، الممثِّلالخاص المشتركللأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا.ونحثّ أعضاء مجلس الأمن على القيام بذلك والتصرُّف بحزم.

كما يجب على المجتمع الدولي أن يتوحَّد في الحماية من انتشار أسلحة الدمار الشامل.فقد انقضى حتى الآن ستة أعوام منذ أعرب مجلس الأمن للمرة الأولى عن القلق بشأن برنامج إيران للأسلحة النووية.وما انفكّت إيران ترفض اتِّخاذ الخطوات المُلحَّة اللازمة لبناء الثقة بأنّ برنامجها النووي سلمي حصرياً.وفي مخالفة للقرارات المتتالية للوكالة الدولية للطاقة الذرّية ومجلس الأمن، توشك إيران أن تمتلك القدرة على إنتاج موادّ بمنزلة الأسلحة.

لذا، فإننا نقف مع العالَم متَّحدين في إرسال إشارة قويّة، عَبْر جزاءات مجلس الأمن، بأنّه يتعيَّن على إيران أن تُغيِّر سلوكها الآن.فإيران المسلَّحة نووياً ستشكِّل تهديداً كبيراً للأمن الإقليمي والعالمي، ولا سيّما في ضوء بيانات قيادةإيران الصادمة والعدائية بشأن إسرائيل.وتبقى الفرصة للدبلوماسية، مدعومة بجزاءات شديدة، لإقناع إيران بتغيير مسارها.فعليها أن تغتنم هذه الفرصة للتغيير، وعلى دول الجمعية أن تحضّها على القيام بذلك.

كما يجب أن يكون هناك تغيير في عملية السلام في الشرق الأوسط.وأستراليا تتشاطِر الأطراف شعورها إحباطها بشأن المأزق الراهن.

إننا نتفهَّم تَوْق الشعب الفلسطيني إلى تقرير المصير الوطني.وأستراليا ملتزمة التزاماً راسخاً بإقامة دولة فلسطينية مستقلّة وقابلة للحياة على السواء.وهذا ما يجعلنا نقدِّم دعماً بارزاً لأُسُس دولة فلسطينية مستقبلية وبناء هياكلها الأساسية واقتصادها.فقد تمّ توفير معونة قيمتها أكثر من ٣٠٠ مليون دولار للفترة الممتدة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٦.وإننا نُشيد بالتقدُّم الحقيقي الذي أحرزه الرئيس عبّاس ورئيس الوزراء فيّاض في بناء المؤسسات والهياكل الأساسية للدولة.وما مِن أحد يمكنه أن يشكّ في صداقة أستراليا الحميمة والمستمرة لإسرائيل.فدعمُنا لحقِّ إسرائيل وشعبها في الوجود بأمن وسلام التزام تاريخي في السياسة الأسترالية، وسيبقى ثابتاً.

وإننا نحثّ على استئناف المفاوضات المباشرة، وعلى أن تكون تلك المفاوضات بين الطرفين.فهذا هو الأساس الدائم الوحيد لتحقيق حلٍّ قائم على وجود دولتين.ويجب التغلُّب على المأزق الحالي.ومن الضروري لكلا الطرفين تقديم التنازلات وتفادي الاستفزازات.والأمر بحاجة إلى تضحية من الجانبين لتسوية المسائل المعقَّدة والصعبة، مثل المستوطنات والحدود والأمن والقدس.ولا يليق بالشعبين الإسرائيلي والفلسطيني ما دون ذلك.

إنَّ مُثُل أستراليا في العالم هي مُثُل الأمم المتحدة، والأستراليون يُدركون القيمة التطبيقية لأعمالها.وهذا ما يجعل أستراليا تسعى إلى المشاركة في جميع تلك الأعمال وفي أعمال مجلس الأمن.إننا ديمقراطية صلبة، نرحّب بجميع شعوب العالمولغاته وأديانه.فنحن أحد بلدان آسيا والمحيط الهادئ، وجيران للبلدان النامية، وذات منظور من الشمال والجنوب كليهما.إننا دولة ذات تقليد من العمل المقتدر والملتزم في الأمم المتحدة، عمره عشرات السنوات.لقد أسهمنا في أول قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧، ونتولّى قيادة بناء السلام المعاصر في منطقتنا بالذات.

وإننا ندعم إعداد معايير جديدة لتمكين الأمم المتحدة ودُولها الأعضاء من العمل لمنع الفظائع وجعْل مرتكِبي أسوأ الجرائم يُحاسَبون عليها.كما نتصرَّف بصفتنا أول المستجيبين للاحتياجات الإنسانية، بصفتنا مانحاً يحافظ على المسار

وشريكاً في إعادة البناء بعد النزاع.وأستراليا تؤيِّد المثُل السامية للأمم المتحدة، وتعتمد نهجاً عملياً لتحقيق التغيير.وأعمال الأمم المتحدة مَهمّة تاريخية تُشارك فيها أستراليا بإخلاص.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية):بالنيابة عن الجمعية العامَّة، أودّ أن أشكر رئيسة وزراء كمنولث أستراليا على البيان الذي أدلت به للتوّ.

اصطُحبت السيدة جوليا غيلارد، رئيسة وزراء كمنولث أستراليا، من المنصّة.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٦/٠٠.